القضية السادسة :

هل بإمكان الإتجار فى حقوق خفض التلوث أن يسيطر على نحو فعال على حل المشاكل البيئية ؟

" الموالاة " : ***شارلس إشميديت*** :من " سوق التلوث" "آراء حول الصحة البيئية " (اغسطس 2001م) .

" المعارضة " : ***براين توكار*** : من" الإتجار بعيدا عن الكرة الأرضية " " مزايا ومخاطر التلوث البيئى المتصل بالسوق الحر وحماية البيئه " ***دولارس و سينس***(مارس/أبريل1996م).

موجز القضية

" الموالاة " :يبين*كاتب العلوم المستقل* ***" شارلس إشميديت*** " حجته بأن الحوافز الإقتصادية مثل الإتجارفى حقوق خفض التلوثسوف تقدم الأساليب والطرق الأكثر فائدة للحد من التلوث البيئ .

"المعارضة " : يصر ***"براين توكار*** "*المؤلف و محاضر الكلية و الناشط البيئى* بأن إعتمادات التلوث وسياسات الحماية البيئية الموجهة نحو السوق لا تعمل شيئا تجاه الحد من أو خفض التلوث مادام أنه يتم تحويل مكامن القوة لحماية البيئة من الشعب الى أكبر مصادر التلوث من الشركات التجارية الضخمة.

شهدت الولايات المتحدة وبعض الدول المتقدمة الأخرى عقب الحرب العالمية الثانية حقبةنشطة للتصنيع مصحوبة بزيادة هائله فى إستخدام الوقود الأحفورى (المتحجر) كمصادر للطاقة بالإضافة الى النمو المتسارع للصناعه وإستخدام المواد الكيمائية الإصطناعية أوالمركبة .و إستجابة للإهتمام العام و المتزايد بقضايا البيئة من قبل الشعب فى ما يتعلق بالتلوث والأشكال الأخرى للتدهور و التردى البيئى الناتج من هذا النشاط غير المنظم الى حد كبير ، أصدر مجلس الشيوخ الأمريكى قانون السياسة البيئية الوطنية لسنة 1969م، وقد تضمن هذا التشريع إلتزاما على جانب الحكومة للقيام بدور فعال وصارم لحماية البيئة ، وفى العام الذى تلى ذلك تأسست وكالة حماية البيئة للتنسيق والإشراف على هذا الجهد . خلال العقدين الماضيين صدرت سلسة غير مسبوقة من القوانين التشريعية والقواعد والنظم الإدارية والتى وضعت العديد من القيود على الأنشطة الصناعية و التجارية التى قد ينتج عنها التلوث البيئى و التردى وتلوث الأرض والجو والمياه والأغذية وأماكن العمل .

هذه الأشكال من الرقابة التنظيمية والقانونية والتشريعية كان دائما يعارضها المتأثرون بها كالشركات الصناعية وشركات البحث والتطوير إضافة الى أنصار أو دعاة سياسة السوق الحر . لقد أدرك النقاد الذين هم أكثر إعتدالا فى مايتعلق بالبرنامج التشريعى و التنظيمى للحكومه بأن الحماية الملائمة والكافية للبيئه سوف لن تتأتى من السياسات الطوعية على نحو كامل ،إذ أشاروا الى أن هنالك حاجة الى حزمة من الإستراتيجيات الجديدة فى هذا الخصوص بحجة أن تلك التعليمات والتشريعات الرقابية التى تفرض من المستوى الأعلى للحكومة الإتحادية هى ليست وسيلة مناسبة أو فاعلة لكبح جماح التدهور أو التردى البيئى ،كما إقترحوا مجموعة واسعة من التكتيكات أو الأساليب البديلة والتى جلها قد صممت للعمل من خلال دائرة السوق الإقتصادى . كان من أوائل الإستجابات المهمة لمجلس الشيوخ الأمريكى لتلك المقترحات هو إندماج ما يسمى بحقوق الإتجار فى إطار خفض إنبعاثات التلوث فى تعديلات قانون الهواء النظيف لسنة 1990م كوسيلة لتحقيق الأهداف التى وضعت من أجل تقليل الأمطار الحمضية التى تتسبب فى إنبعاثات ثانى أكسيد الكبريت . كما أسفرت المفاوضات الدولية فى الآونة الأخيرة و الخاصة بالسيطرة على ظاهرة الإحتباس الحرارى والتى أجريت فى مدينة ***كيوتو*** باليابان فى عام 1997م عن إتفاقية تضمن فيها ممارسة الأعمال المرتبطة بالإنبعاثات بإعتبارها واحدة من العناصر الرئيسية فى الخطة المرتبطة بالحد من التراكم الجوى للغازات الدافئة المسببة للإحتباس الحرارى .

بالرغم من الصعوبات الماضية بعدم المقدرة على الحصول على الإمتثال و الإلتزام أو فرض قيود صارمة و حدود قانونية للتلوث ، ظلت تكمن الفكرة فى أن إستخدام مثل تلك الإستراتيجيات القائمة على نظام السوق كإعتمادات وحقوق الإتجار فى الخفض أو التحكم أو السيطرة على التلوث أو فرض ضرائب للتلوث قد وجدت قبولا محدودا من بعض المنظمات البيئية الكبيرة و التى لها باعا طويلا فى ذلك الأمر .ومع ذلك فقد إستمر الكثير من المناصرين لحماية البيئة أو الناشطين فى مجال البيئة فى معارضة فكرة السماح لأى أحد يقوم بالدفع مقابل أن يلوث البيئه سواء كان على أسس أخلاقية ، أو بسبب أنهم يشككون فى أن تلك التكتيكات أو الأساليب المتبعة سوف تحقق فعلا الهدف المتعلق بالسيطرة على أو التحكم فى التلوث البيئى ، وكثيرا مايستشهد على ذلك بتضاؤل مشلكة الأمطار الحمضية كمثالا على كيف يمكن المتاجرة بحقوق خفض التلوث فى الصناعات التى تنتج عنها الإنبعاثات أن تعمل بشكل جيد ، ولكن قد ذكر ***دون ميونتن*** فى مقالته عن البيئة تحت عنوان " دحض الأساطير عن قصص الأمطار الحمضية " (يوليو-أغسطس 1998م) موضحا حجته وذلك بذكر هلتدابير أخرى لمكافحة هذه الظاهرة مثل التحول الى الوقود منخفض الكبريت والذى يعود بمزايا أكثر من ذلك بكثير فى تخفيض أو الحد من إنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكبريت .

يقول***براين إسوفيت*** فى مقالته (قضايا فى العلوم والتكنلوجيا)(ربيع 1998م) " المنهج المنخفض التكلفة للسيطرة على تغير المناخ " بأن سمات برنامج الولايات المتحدة الأمريكية للأمطار الحمضية الذى يطلق عليه " سقف الإتجار فى الإنبعاثات " قد كان ناجحا جدا وهو نظام يتماثل مع تنفيذ إتفاقية***كيوتو***الخاصةبرخصةالإتجارفى الإنبعاثات كوسيلة فعالة من حيث التكلفة للسيطرة على الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحرارى والذى ينبغى العمل بها .وفى مارس من عام 2001م عقدت اللجنة المختصة بالزارعة والتغذية والغابات فى مجلس الشيوخ الأمريكى جلسة إستماع عن " الكتلة الأحيائية والإتجار البيئى ، الفرص المتاحة للزراعة والغابات" والتى ناشد فيها بعض الحاضرين مجلس الشيوخللقيام بتشجيع الإتجار البيئى لما له من فوائد إقتصادية وإجتماعية على حد سواء . قال السيد/ ***ريتشارد ساندور***رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة المنتجات المالية البيئية (شركة ذات مسئولية محدودة) " بأن هنالك مئتا مليون طن من غازثانىأكسيد الكربون يمكن عزلها من ما تحتويه التربة والغابات فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العام ، وإذا ما وضعنا سعرا معتدلا على الأكثر ما بين 20 الى 30 دولار للطن فإنه من المحتمل أن يدر ذلك ما بين 4 الى 6 مليار دولار كمبلغ إضافى للدخل الزراعى " .

من ضمن الكتابات المختاره فى هذا الإطار ، وصف ***شارلس إشميدت***إستخدام المحفزات الإقتصاديةلتحفيز الشركات لخفض التلوث موضحا حجتهبأن برامج الإتجار فى الإنبعاثات تمثل " أهم التطورات " فى هذا المجال . لكن ***براين توكار***لديه تقييم أو نظرة أكثر سلبيه فى ما يتعلق بالميزات والمنافع والإتجار فى إنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكبريت ، حيث أضاف بأنفنون وأساليب حماية البيئة المتربطة بالسوق الحر قد فشلت فى خفض التلوث فى حين أن تحول مسائل حماية البيئة الى سلعة تتمكن عبرها الشركات ذات القوة والنفوذ من المضاربة بها وتحويرها كيف ما تشاء من أجل جنى أرباح خاصة تعتبر قضية فى حد ذاتها .

سوق التلوث

إن مسالة حماية البيئه خلال مراحل كثيرة من تاريخها القصير فى الولايات المتحدة الأمريكية ظلت تسترشد بواسطة صيغ أو نماذج تقليدية تستند على مبادئ توجيهية وتنظيمية وتشريعية صارمة من أجل خفض التلوث البيئى مقرونة بعقوبات لعدم الإمتثال لذلك . لقد إمتدح الخبراء ذلك النهج التقليدى بالتحسنات الواضحة فى جودة الهواء والماء منذ أن تم تأسيس وكالة حماية البيئةمنذ أكثر من ثلاثين عاما مضت ، إذ أن معايير بيئية صارمة قد فرضت بموجب برامج مثل قانون المياه النظيفة وقانون الهواء النقى والذين بدورهما قد شغلا الفراغ التنظيمى والتشريعى وأجبر الصناعات المختلفة لخفض إنبعاثاتها والإ سوف تواجه بغرامات ثقيلة ، وكانت من المكاسب الكبيره التى لوحظت فى ما يتعلق بمصادر التلوث مثل المداخن وأنابيب تدفق النفايات السائلة والمخلفات والتى أصبح من السهل أن يتم رصدها ومراقبتها . ولكن بمنأى عن كيفية تجنب تلك الغرامات ، إن تلك الصناعات التى تم تنظيمها وخضوعها تحت مايسمى ببرامج التحكم والقيادة والسيطرة قد أصبحت لديها دوافع قليلة جدا نحو تطوير التكنلوجيا المتقدمة الخاصة بالتحكم فى التلوث البيئى والتى أنتجت مكاسب إقتصادية ضئيلة .

يعتقد الكثير من أصحاب المصلحة اليوم بأن إتباع إطار أكثر حداثة يكون مستندا على محفزات إقتصادية سوف يسمح للشركات الإستفادة من تحقيق الأهداف البيئية والتى سوف تبنى على إنجازات الماضى وحتى أنها سوف تسمح بإضافة مزيدا من التحسينات لمسائل الحماية البيئية . قد تختلف أنواع الحوافز على نطاق واسع ولكنها تتشارك جميعها فى قاسم مشترك واحدا حيث إنها تنسب قيمة مالية للعمل المتعلق بخفض أو تقليل التلوث . وفى يناير من عام 2001م نشرت ورقة بعنوان " تجربة الولايات المتحدة الأمريكية مع الحوافز الاقتصادية من أجل حماية البيئة" حيث وصفت الجمعية الأمريكية لحماية البيئة فى هذه الورقه الكثير من أنواع تلك الحوافز شملت الرسوم والضرائب المفروضة أو تلك التى يتم جبايتها من إطلاق الملوثات بجانب التخفيضات الضريبية على تكنلوجيا البيئة ، بالإضافة الى الإتجار فى التراخيص الخاصة بإطلاق الإنبعاثات فى الهواء التى يتم تداولها فى السوق المفتوحة .

لقد تحول الإهتمام بشكل متزايد نحو إستخدام الحوافز الاقتصادية وذلك عقب تعهدات الرئيس***جورج بوش***لجعلها أساس لسياسته البيئية ، وقد تحدث الرئيس ***بوش***مضيفا خلال حملة الإنتخابات الرئاسيه للعام 2002م "إن الحكومة تحت قيادته سوف تضع معايير بيئية عالية المستوى وتوفير الحوافز الآقتصادية القائمة على السوق من أجل تطوير تقنيات جديدة وذلك حتى يتثنى للأمريكيين تلبية أو موافاة وتخطى تلك المعايير بإمتياز" .

لقد إستجاب مؤسسات ومنظمات الأعمال بحرارة لدعم الإدارة الأمريكية للحوافز ، مثلمنظمة المائدة المستديرة للأعمال بمقاطعة واشنطن((منظمة غير حكومية) والتى أسسها تجمع من الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الأمريكية وهى ترفع شعار "أنهم ملتزمون تجاه تحسين السياسة العامة" حيث أصدرت المنظمة بيان فى يوم 17 مايو 2001م جاء فيه " إمتدح الرئيس ***جورج بوش***لتأسيس وتثبيت إستخدام التقنيات الجديدة بالإضافة الى الحوافز التى من شأنها أن تدفع وتشجع علىالإبتكارالتكنلوجى بوصفها حجرالزاوية لسياسة الإدارة الأمريكية للطاقة الوطنية(1)"

إن فكرة إستخدام آليات السوق للحد من التلوث وسط المجتمع البيئى متفق عليها مبدئيا مع بعض من الشكوكية بل وحتى العدائية ، ولكن مع مرور الوقت قد إرتفع مستوى المناصرة الى ذلك المستوى الشئ الذى دعى أن يوصف المحامى البارز ***جوزيف قووفمان***بالتضامن مع مجموعة مهتمه بالمصلحة العامة فىمجال الدفاع عن البيئة(كرجل تنقصه الحماسة الى رجل متحمس فىالكثيرمن القضايا) .

بحسب رأى ***جوزيف قووفمان***إن الحوافز الآقتصادية تعمل على حث الكثير من الشركات نحو خفض أو الحد من التلوث بسرعة ولتجاوز المعايير البيئية كل ما أمكن ذلك ، وهذا على النقيض مع منهجيات القيادة والمراقبة فى مجال التحكم البيئى ، حيث قال أن هذا يمكن وصفه بتحجيم الإبتكار مع تشجيع الملوثين للقيام بالقليل بمنحى عن تلبية الحد الأدنى للمتطلبات . إن وكالة حماية البيئة فى ظل النظام التقليدى ليست فقط هى التى تقوم بتحديد المعايير البيئية ولكن فى كثير من الأحيان تصف كيف يجب على الشركات تحقيقها وموافاتها أو الإمتثال لها ، وهذا السيناريو يتم وصفه فى بعض الأحيان " بفرض التكنلوجيا " .

يشير***جوزيف قووفمان*** بأن الجانب السلبى لهذه الطريقةأو المنهج هو أن وكالة حماية البيئة عادة ما تقوم بتحديد أو وضع المعايير التى يمكن أن يتم تحقيقيها أو الإيفاء بها عن طريق إستخدام التكنلوجيا الحالية ، وهذا يعنى أنه يجب على الشركات أن تنتظر الوكالة للإنتهاء من استعراض ومراجعة التكنلوجيا وذلك قبل أى من وكالة حماية البيئة أو الدول القيام بإستعراض أو مراجعة معيار معين. وأضاف قائلا ، أنه بإتباع " برامج الحوافز" سوف لن يكن لديك هذا النوع من الذهنية التى تسمى بجدلية "هل الدجاجة من البيضة أم البيضة من الدجاجه " إذ أن الوكالة تقوم بوضع أوتحديد أهداف أو معايير محددة ولكنها تترك الوسائل التى تستخدم فى جعل قطاع الصناعة يمتثل لتلك المعايير والأهداف ، وفى نفس الوقت تسعى الشركات الى تحقيق فوائد من خفض ومكافحة التلوث وعليه تقوم بإستثمار المزيد من الموارد فى تطوير التكنلوجيا . علاوة الى ذلك ، أضاف ***جوزيف قووفمان*** بأن قوى السوق تنجذب بشكل طبيعى نحو خيار أقل التكاليف للحد من التلوث فى حين أن الإستراتيجيات التنظيمية التقليدية تحصر الشركات فى التكنلوجيات التى أصبحت تدريجيا أقل فاعلية والتى بالتالى تكون أقل جاذبية مع مرور الوقت .

---

(1)من : "إصدارة مشهد الصحة البيئية " العدد رقم 109 ، أغسطس 2001م . (نسخة ثانية منشورة بإذن من إصدارة مشهد الصحة البيئية) .

يرى معظم الخبراء بأنه مازال الوقت مبكرا لتقييم أو الحكم فى أين وكيف أن تلك برامج الحوافز الا قتصادية سوف تزداد أوسوف يتم رعايتها أم لا إبان إدارة الرئيس ***جورج بوش***وذلك بسبب أن هنالك مجموعة كبيرة من المناصب الرئيسية فى وكالة حماية البيئه والوكالات الأخرى لا تزال شاغرة وأنه حتى الآن لم يتم بعد توضيح ومعرفة إتجاهات أو توجهات السياسة بصورة كاملة ، ولكن إلتزام الرئيس ***جورج بوش*** تجاه قوى السوق لايزال على حاله بدون نقصان كما هو واضح جليا ضمن تعليقات السيد / ***مارسى فايانا*** الناطق الرسمى بإسم البيت الأبيض فى مقابلة فى يوم 4 يونيو من عام 2004م والذى أشار الى مواقف الرئيس حول الإحتباس الحرارى ، حيث قال " إن الرئيس ***/جورج بوش*** ملتزم بالسعى الى الخفض من حجم إنبعاثات الغازات الدفيئه المسببة للإحتباس الحرارى وذلك من خلال الإعتماد على قوى السوق وقوى التكنلوجيا ." .

برامج الإتجار بإطلاق الإنبعاثات :

من أكثر أهم التطورات الخاصة ببرامج الحوافز والتى حدثت فى مجال الإتجار بالإنبعاثات والتى من خلالها أصبحت ملوثات الهواء ينظر إليها بإعتبارها سلع تجارية قابلة للتداول وأن لكل منها أسواق وطنية وإقليمية وحتى لديها أسواقعالمية خاصة بها . فى برامج التداول التجارى أو الإتجار فى مجال الإنبعاثات نجد أن الشركات التى تنبعث من عملياتها الصناعية ملوثات أقل من السقف المحدد لها أو أقل من الحدود المرخص لها بإطلاق أى من الملوثات ، يمكنها بيع المخصصات الفائضة فى السوق المفتوحة أو إدخارها للمعاملات المستقبلية . وهذا بدوره يعطىالمنشئات الأخرى العالية التلوث خيارا ، إما شراء تلك المخصصات الفائضة والإستمرار فى إطلاق نفس الملوث أو القيام بتنظيف الإنبعاثات الخاصة بعملياتها الصناعيةأيهما أقل تكلفة ، فى حين أن الشرط الوحيد هنا يجب أن يتم الإيفاء بالمعايير المقررة لجودة البيئة الإقليمية .

إن مايسمى ببرامج السقف الأعلى للإتجار فى التلوث ليست هى بجديده ، وخير مثال معروف لها هو برنامج الأمطار الحمضية الذى تم تأسيسه بموجب التعديلات الخاصة بقانون الهواء النظيف لسنة 1990م والذى سمح فيه للمرافق والشركات المولده للطاقة أوالمنشئات الكهربائية للإتجار فى فوائد إعتمادات تراخيص التلوث الممنوحة لإنبعاث غاز ثانى أكسيد الكبريت من محطات التوليد الخاصة بها . لقد أشار الكثير من الخبراء لهذه المبادرة والتى حققت انخفاضات هائلة فى غاز ثانى أكسيد الكبريت بتكلفة أقل مما كان متوقعا بإعتبارها قصة نجاح فى الإتجار فى مجال الإنبعاثات . قدرت وكالة حماية البيئه منذ أن أخذ البرنامج طابعا رسميا فى العام 1995م بأنه قد إنخفضت الإنبعاثات السنوية من غاز ثانى أكسيد الكبريت بمقدار أربعة مليون طن بينما إنخفض تساقط الأمطـار الحمضـية فى الشمال الشرقى بنسبة 25% .

قال***دالاس بيرترو*** من كبار الزملاء فى منظمة *موارد من أجل المستقبل*فى مقاطعة واشنطن " إن البرناج يعمل بصورة جيده وذلك لأنه مبسط ووضع أهداف بيئية حازمة وأبقى على تكاليف المعاملات الى الحد الأدنى ، هذا بالإضافة لشفافيته بمعنى أن المعلومات عن التراخيص المتاحة وإعتمادات الإتجار والتداول متاحه مجانا للجمهور".

إن نجاح برنامج الأمطار الحمضية قد أذكى تطوير مبادرات مماثلة فى داخل القطاع الخاص ، حيث هنالك مجموعة متنوعة تتألف من 34 شركة من كبرى الشركات أسمت نفسها ببورصة مناخ شيكاغو والتى لم يثنها رفض الرئيس **جورج بوش** لإتفاقية***كيوتو*** ، حيث أعلنت مؤخرا عن برنامج إتجار وتداول فى الإنبعاثات المتعلقة بغاز ثانى أكسيد الكربون والغازات الأخرى الدفيئه المسببة للإحتباس الحرارى ، وتضم هذه المجموعة أعضاء رفيعى المستوى من الشركات الكبرى مثل ***الشركة البريطانية للبترول***، ***شركة ديوبونت***، ***الشركة الدولية لصناعة الورق*** ، حيث ترمى جهود تلك الشركات الى خفض إنبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحرارى الى 5 % دون مستويات العام 1999م بحلول عام 2005م . سوف يكون دور مجموعة بورصة مناخ شيكاغو مماثلا لذلك الدور الذى تلعبه البورصة المنظمه للتبادل أو الإتجار فى السلع حيث سيتم تأسيس أو إنشاء البنى التحتية و المتطلبات التقنية اللازمة و المعايير الموحدة أو المشتركة بالإضافة الى منصة محوسبة والتى من خلالها يمكن للمشاركين التداول أو الإتجار فى تخفيضات الإنبعاثات .

أشار ***ريتشار ساندور*** ، وهومدير مشروع فى بورصة مناخ شيكاغو الى إتجار أو تداول إفتراضى كمثال عن كيف سوف يعمل النظام : نفترض أن هنالك شركتان، إحداهما شركة صناعية تمتلك التكنولوجيا المتقدمة للتحكم فى التلوث والأخرى شركة لها محطات توليد الكهرباء مع أنظمة قديمة للتحكم فى التلوث ، إتفقت هاتان الشركتان على خفض إنبعاثاتهما الإجمالية من الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحرارى بمقدار ثلاثة أطنان لكل منهما ليصبح الأجمالى ستة أطنان . فى هذه الحالة ستقوم الشركة الصناعية بالإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التى تمتلكها حيث يمكنها خفض إنبعاثاتها بمقدار خمسة أطنان بأقل تكلفة ممكنة بينما الشركة الثانية التى تمتلك محطات توليد الكهرباء يمكنها أن تخفض من إنبعاثاتها بصور فعالة من حيث التكلفة فقط بمقدار واحد طن . ولكن بقيامها بشراء حقوق طنين إضافيين من الشركة الصناعية التى تمتلك التكنلوجيا الحديثة سوف تقوم شركة محطات توليد الكهرباء بالدفع الى شركة أخرى من أجل خفض الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحرارى بالنيابة عنها ، وفى هذا الوضع المربح للجانبين ستأخذ الشركة الصناعية الإيرادات نتيجة خفضها للإنبعاثات بينما ستتجنب شركة محطات توليد الكهرياء تكبدها التكاليف العالية عن طريق إحالة إتفاقيتها الخاصة بتخفيضات الإنبعاثات الى مصدر آخر .

حسب رؤية ***ريتشار ساندور***إن بورصة مناخ شيكاغو سوف تسهل الإتجار والتداول بين سبعة من ولايات الغرب الأوسط الأمريكى والتى من شأنها أن تشكل سويا رابع أكبر كتلة تجارية فى العالم . أيضا تخطط مجموعة بورصة مناخ شيكاغو لضم دولة البرازيل كعضو مما يدل على آمال هذه المنظمة لتحقيق حضورا دوليا . قال ***ريتشار ساندور*** " لقد حصلنا على إستجابة رائعة من القطاع الصناعى ، ونحن نتوقع أن نكون فى مرحلة التصميم لمدة إثنى عشر شهرا والبدء فى عمليات الإتجار والتداول بحلول عام 2002م " .

دخلت الولايات أيضا فى اللعبة ، ففى ولاية كالفورنيا الجنوبية هنالك برنامجالسقف الأعلى للإتجار فى التلوثيسمى بالسوقالأقليمى لحوافز الهواء النظيف والذى يتم إستخدامه للحد من الإنبعاثات الهوائية مثل إنبعاث غاز ثانى أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين الناتجين من عمليات حوالى 360 مرفق و منشأة صناعية بما يشمل فى ذلك محطات توليد الطاقه القائمة فى *لوس انجلوس* ووادى *سان برناردينو* .

تم إنشاء تحالف يسمى وكالة نقل الأوزون يضم وكالات حماية البيئة فى ثلاث عشرة من الولايات الشمالية الشرقية والغربية الوسطى بالتضامن مع وكالة حماية البيئة الإتحادية ،حيث قام هذا التحالف بإستحداث برنامج لخفض الإنبعاثات والإتجار فى ما يخص أكسيد النيتروجين ،كما تم أيضا فى أماكن أخرىمثل ولاية شيكاغو تأسيس برنامج لخفض الإنبعاث والإتجار بواسطة وكالة حماية البيئة فى ***إلينويس*** فى أوائل عام 2002م خاص بالمركبات العضوية المتبخرة أو المتطايره .

إن الجزء الأكبر من الولايات لديها مقياس للنجاح لبرنامج خفض الإنبعاثاتوالإتجار(هنالك برنامج السقف الأعلى للإتجار فى التلوث) ، إذ أعلنت وكالة نقل الأوزون فى العاشر من شهر مايو من عام 2002م بأن إنبعاثات أكسيد النيتروجين لعامى1999م و2000م كانت أقل بالنصف من تلك التى أفصح عنها فى العام 1990م قبل أن يتم تنفيذ نظام السقف الأعلى للإتجار فى التلوث . إن نظام السوق الإقليمى لحوافز الهواء النظيف فى كالفورنيا قد بدأ العمل به منذ عام 1993م ولكن الآن فقط قد بدأ فى إظهار النتائج ، وقد كان سبب هذا التأخير كما قال السيد/ ***سام أتوود*** المتحدث بإسم منظمة***دايموند بار***القائمة فى مقاطعة الساحل الجنوبى والمهتمة فى شأن إدارة جودة الهواء والتى هى أيضا تشرف على تنسيق عمليات السوق الإقليمى لحوافز الهواء النظيف " بأن "التخصيصات" المرخصة للولاية فى ما يختص بإنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين والتى قد إستقرت مؤخرا فى مستويات أقل من الإنبعاثات الفعلية الصادرة من الصناعة (وتعنى كلمة التخصيصات بانها مطلح يخص الولاية يوضح حجم الإنبعاثات التى يمكن أن يتم التداول أو الإتجار فيها وفقا للسقف المحدد لها)" .إنه لعدة سنوات وبعد أن تم تدشين وبدأ العمل بذلك البرنامج نجد أن تلك المرافق والمنشئات التى تنتظم وتعمل تحت برناج السوق الأقليمى لحوافز الهواء النظيف قد سمح لها بأن ينبعث منها غاز ثانى أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين عند مستويات مرتفعه على نحو غير عادى وذلك بغرض التخفيف من أو إمتصاص الصدمة الإقتصادية لذلك الركود الإقتصادى الذى حدث خلال أوائل التسعينات .

أضاف السيد/ ***سام أتوود***قائلا " أنه من خلال خفض مستويات التخصيصات تحت مستوى الإنبعاثات الحقيقية ، نحن الآن فقط قد بدأنا فى تجاوز تلك النقطة التى تبدأ تنطلق منها الحوافز" " وهذا يحدث عندما نتوقع أن نرى التحسينات الطوعية فى مجال التكنلوجيا " .

مسألة مصادر التلوث البيئى المتحركة :

ضمن الإتجاهات الحديثة والمثيرة للجدل الى حد ما ، بدأت برامج التداول والإتجار فى الإنبعاثات تتضمن المصادرالمتحركة للتلوث البيئى مثل السيارات والشاحنات . تحت هذا النهج يمكن لمصادر التلوث الثابتة مثل المصانع الحصول على مزايا إنبعاثات من المنظمين عن طريق القيام بالدفع لإمتلاك تلك المركبات القديمة و عالية التلوث والتى أبعدت من الطرق ، ولكن قد أصدر مؤخرا برنامج السوق الأقليمى لحوافز الهواء النظيف قانونا سمح بموجبه لمصادر التلوث الثابته بالتلقى أو الحصول على مزايا إنبعاثات مصادر التلوث المتحركة وذلك عن طريق إستبدال المركبات الثقيلة التى تعمل بوقود الديزل ببدائل تشغيل أكثر نظافة .

أشار السيد/ ***بيرترو*** بأن تلك الممارسة سوف تتيح فرصة كبيرة للتوفير فى التكاليف ، حيث أوضح قائلا" يمكن أن تصبح تكلفة خفض الإنبعاثات الناتجة من مصادر التلوث المتحركة أقل بكثير من تلك التى تنبعث من مصادر الإنبعاثات الثابتة " ، لكنه إعترف بأن إضافة مصادر الإنبعاثات المتحركة الى هذا المزيج بين المصدرين سوف لن يأتى بمفرده و بدون مجموعة فريدة من نوعها من التحديات الخاصه به ، حيث أضاف قائلا " إن كل الناس على إستعداد لجلب أو شراء السيارات القديمة والتى يمكن بالكاد أن تعمل وذلك حتى يتمكنوا من جمع ما يعادل 500 دولار من الشركة المصنعه "، "وعليه إن خفض الإنبعاثات فى مثل هذه الحالة مسألة لا تكاد تذكر وذلك لأن تلك السيارة القديمة هى أصلا غير قابلة للقيادة بأى شكل من الأشكال" .

يقول السيد/ ***قووفمان*** إن تلك البرامج التى تشتمل على مصادر الإنبعاثات المتحركة فى حاجه الى أن تتضمن بعض الضمانات وذلك لمنع هذا النوع من سوء الإستخدام . كما أضاف قائلا " بأن هذا التحدى موجود ولكن الحلول متاحة إذا ما كانتالنظم قد صممت بشكل جيد من البداية ، فمثلا إدارة جودة الهواء فى مقاطعة الساحل الجنوبى توافق فقط بدفع إعتمادات لتلك السيارات التى يمكن أن تستمر فى التشغيل أو الخدمة لمدة ثلاث سنوات أو أكثر" .

قضايا تجارية :

على الرغم من الإستجابة الإيجابية عموما من أصحاب المصلحة فى المجتمع ، لكن قضايا المتاجرة فى الإنبعاثات لا زالت تثير عددا من الشواغل أو بواعث القلق الهامة . وربما يكون مصدر القلق الأكبر هو أن قد يؤدى ذلك الى خلق ما يعرف " بالبؤر الساخنه" أو تلك المناطق العرضهللملوثات العاليه .

إن الشركة التى تخفض إنبعاثاتها الى النصف بالطبع قد تساعد فى خفض متوسط تركيز تلوث الهواء فى إقليم أو منطقة معينة ، ولكن هذه يعنى القليل لإولئك الذين يقطنون بالقرب من مرفق قديم يقوم بشراء إعتمادات إنبعاثات بدلا من تطوير تقنياته الخاصه بالتحكم فى التلوث .

أشار السيد ***/ جون وولكى*** مدير مشروعات الهواء النقى فى مجلس الدفاع عن الموارد الوطنية فى مقاطعة واشنطن بأنه يمكن أن تظهر مشاكل العدالة البيئية مادام أن المرافق المتهالكه تتواجد على مقربة من المجتمعات الفقيره ، وأضاف قائلا " إن هنالك الكثير من القضايا الأساسية التى تحتاج الى معالجه بواسطة تلك النظم " وإن واحدا منها تتمثل فى الى أمدى أن مصادر التلوث قد تكون متمركزه بشكل كبير فى منطقه معينة ؟ " ، وأنه لمن المهمأن نأخذ فى الإعتبار أو النظر الى ما هو حجم التلوث الذى مثقله به أو تقع تحت وطأته تلك المجتمعات السكانية المجاورة لتلك المرافق ؟ .

ثم ماذا عن تلك المرافق الواقعه عكس إتجاه الرياح للمجتمعات السكنية ؟ هل يجب أن يسمح لها بشراء إعتمادات تلوث الهواء إذ كان السكان الذى يقطنون مع إتجاه الرياح لا تطولهم فوائد الإنبعاثات النقيه أو النظيفه ؟ ، لقد أشار الخبراء بأن الإجابة على هذا السؤال هى لا، وأنه يمكن تجنب تلك البؤر الساخنة عن طريق التخطيط الفعال . قال **سيولين كينير** مدير مركز الاقتصاد والبيئه فى الأكاديمية الوطينه للإدارة العامة كجهة تهتم بالمصالح العامة والتى يوجد مقرها فى واشنطن " إن الحلول المحتملة أو الممكنة تكمن فىأنه يمكن إستخدام عدم تشجيع التداولات التجارية فى الإنبعاثات عبر المسافات البعيدة بالإضافة الى مراجعة وتقييم الإعتمادات فى مصادر أو مواقع التلوث الثابتة وذلك من أجل الحماية من تلك البؤرالساخنة " .

هنالك أيضا مجموعة أخرى من الحوافز تثير المتاعب لمناصرى حماية البيئه وهى المتاجرة بالإنبعاثات فى ما يسمى " بالسوق المفتوحة" والذى هو نظام تم تطويره بواسطة وكالة حماية البيئه فى العام 1995م . على خلاف ما يتبع فى برامج التداول والإتجار فى سقف الإنبعاثات ، فنجد أن لا القطاعات بأكملها و لا المصادر الفردية للإتجار التى تعمل تحت نظام المتاجرة فى السوق المفتوحة يخضعان لسقف محدد من الإنبعاثات ، بل نجد أن أى مصدر للتلوث يكتشف بأن المعدل الفعلى لإنبعاثاته أقل من المستويات المسموح بها حتى لو لفترة زمنية قصيره ، يكون مستحقا أو مؤهلا للحصول على رصيد يمكن أن يدخره الى وقت لاحق أوأن يقوم ببيعه لمصدر آخر . إذا الشئ الذى يستدعى القلق الكبير هنا ، إنالصناعة هى التى تقوم بوضع أو تحديد المعايير لتخصيصات الإنبعاثات وليست الوكالة الرقابية أو التنظيمية ، وهذا هو أمرا بالغ الأهمية ، إذ أنه فى حال تواجد إتفاقيات على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة يجب أن تحدد أو توضع معايير الحماية الصحية بواسطة الحكومة نيابة عن الجمهور بينما تترك وسائل الإمتثال لتلك المعايير الى المجتمع المنظم لذلك .

يقول ***بيرترو*** " إن مراقبة الإنبعاثات تحت نظام السوق المفتوحة هو تحد من نوع خاص على خلاف ما يوجد فى برامج التداول والإتجار فى سقف الإنبعاثات والتى غالبا ما تستهدف مصادر التلوث الضخمة الثابتة والتى يمكن مراقبتها عند مداخنها ، حيث نجد أن نظام المتجارة المفتوحة موجه نحو مصادر التلوث الصغيره و مثال لذلك مرافق الغسيل أوالتنظيف الجاف " وأضاف قائلا " أنه لمن الصعب وباهظ التكاليف للقيام بمراقبة الإنبعاثات الفعلية من تلك المصادر ، وبالتالى يكون الإتجاه فى الغالب نحو أن يتم تقديرها فقط إستنادا على النشاط الإقتصادى وإستخدام تلك المصادر لتكنلوجيا معينة" . "إن نظام التدوال أو الإتجار فى السوق المفتوحة نظريا أو على الورق يبدو أنه واعد ولكن من الناحية العملية تكون المراقبه فى كثير من الأحيان فقيره وبالتالى تصبح الحصيلة النهائية لخفض الإنبعاثات ضعيفه " .

إستجابة لإعلان ***نيو جيرسى***لنظام التداول والمتجارة فى السوق المفتوحه لأكسيد النيتروجين والذى تم المصادقه عليه من قبل وكالة حماية البيئه فى يوليو 2001م ، فقد دعا مجلس الدفاع البيئى الوكاله لوقف الموافقات أو التصديقات المعلقه فى بعض الولايات والتى تشمل كل من ولايات***ميتشجن ونيو هامبشير وإلينوى*** . أيضا من النقاد لتلك السوق المفتوحه مايسمى بمنظمة "موظفى القطاع العام من أجل المسئولية البيئيه" والتى مقرها فى واشنطن ، إذ تقول هذا المجموعه " بأنها تمثل مجموعة من موظفين فى وكالةحماية البيئة فضلوا عدم ذكر أسمائهم إذ يخشون عواقب التحدث علانية ، حيث قاموا بإصدار ونشر ورقه فى يونيو من عام 2000م بعنوان "المتاجرة فى الهواء الطلق" والتى إدعوا فيها بأن الدولة والوكالات الفدرالية ليست لديها المقدرة على مراقبة تلك البرامج . ووفقا لتلك الورقه ، إن نظام المتاجرة فى السوق المفتوح قد يعرقل إنفاذ قانون الهواء النظيف ضد المصادر الثابتة للتلوث" .

بالرغم من هذا اللغط أو الصخب يعتقد الكثير من الخبراء بأن أنظمة السوق المفتوحة سوف تتحسن مع مرور الزمن ، يقول ***بيرترو*** " لدي جرعة صحية من التشكك حول التداول والمتاجرة فى السوق المفتوحة " " إنها ليست سوقا قائمة على سياسة سليمه وينبغى أن لاتستخدم على نطاق واسع ، ولكن أنا أيضا أرى أنها وسيله يمكن عبرها أن تحتوى برامج التداول والمتاجره فى داخلها مجموعة متنوعه من المصادر الصغيره للتلوث التى لا يوجد حصر لإنبعاثاتها ، وفى أحسن الأحوال يجب أن ينظر الى السوق المفتوحة للتجارة والتداول على أنها نقطة إنطلاق إنتقالية لبعض المؤسسات المتطورة بصورة أفضل والتى يمكن أن تنشأ فى المستقبل" .

آفاق للمستقبل :

تشير وكالة حماية البيئه فى تقريرها الذى صدر فى أبريل من عام 2001م بأنه عندما يطبق ذلك النظام علىالأمة بصورة كلية فيمكن أن تكون تقريبا الوفورات المحتلمة من الإستخدام الواسع النطاق للحوافز الإقتصادية نحو ما يقارب تقريبا خمسون مليار دولار فى السنة والذى يتم إنفاقه حاليا على مكافحة التلوث البيئى فى الولايات المتحدة الأمريكية .

توصى وكالة حماية البيئه مع تطبيق تلك الأدوات يجب أن يضع المنظمون فى إعتبارهم مع إستخدامهم سياق القبول السياسى إمكانية حفز التحسينات التكنلوجيه وقابلية الإنفاذ . إلا أنه هنالك ثمة عدد من الأسئلة الهامة التى يجب أن توضع فى الحسبان ، كم عدد المصادر هنالك لكل ملوث ؟ هل أن وحدة التلوث المنبعثه من أى مصدر لديها نفس الأثر الصحى و البيئى بغض النظر عن أين يوجد مكان إطلاقها أو إنبعاثها ؟ من هو ذلك الذى يتأثر بالتلوث ؟ وهل بإمكان البرنامج التقليل أو الحد من تلك التأثيرات ؟

هنالك نقطة رئيسية أثارها **بيرترو**وهى أن تلك الحوافر تعتبر أداة فقط وليست حلا ، حيث يقول " لايمكنك مقارنة الحوافز بالمطرقة " ، " يمكنك أن تستخدم المطرقة لبناء بيت ، أو يمكنك إستخدامها لكى تنتزع المسامير" وهذه هى القضية الكبيرة التى نواجهها الآن ، حيث إذا ما قمنا بإستخدام الحوافز لكى نبتعد عن أو للتراجع عن خفض الإنبعاثات ، إذا أصبحنا نحن نستخدم المطرقه لإقتلاع المسامير ، ولكن إذا ما إستخدمنا الحوافز للسعى والتعقب بلا هوادة وراء خفض الإنبعاثات بالطريقة الأكثر فعالية ، إذا حينئذ نحن نقوم ببناء بيتا قويا للمستقبل " .

المتاجرة بعيدا عن بيئة الكرة الأرضية :إعتمادات التلوث ومخاطر "السوق المفتوحة لحماية البيئه "

إن إستحواذ الجمهوريين على الكونقرس الأمريكى قد أطلق العنان لهجوم لم يسبق له مثيل على كل أشكال القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بالحماية البيئيه . إبتداء من قانون الفصائل المهددة بالإنقراض وصولا الى قانون المياه النظيفة و حتى صندوق التمويل الممتاز الذى تمإنشاؤه للتخلص من المخلفات السامة ، إذ أن تلك القوانين بدلا من أن تكون فى حاجه الى تقويتها وتوسيع نطاق تطبيقها من أجل مواجهة التحديات البيئيه فى القرن المقبل فقد أصبحتهى الأن مستهدفه بالسلب والتغول الكامل عليها .

بالنسبة لبعض الناشطين فى مجال حماية البئية ، أنه هذا هو الوقت لتجديد التركيز على المستوى القاعدى أو الشعبى لدعم الناشطين فى مجال حماية البيئه من أجل القيام بتبنى نهج أكثر قوة وعدوانية ومناهضا لشركات الأعمال ليكشف عن جداول الأعمال والبرامج السياسية و الفكرية الكامنة وراء ردود الأفعال العنيفه الحالية . ولكن بالنسبة للكثيرين الذين يقترحون للخروج من هذا المأزق الحالى أو ذلك الطريق المسدود بأنه يجب على الحركات النشطة فى مجال حماية البيئه بأن تتكيف مع التيارات الفكرية المهيمنه فى ذلك الوقت ، حيث أن بعض الناشطين فى مجال حماية البيئه قد تحول تركيزهم تجاه البرامج الطوعية والحوافز الإقصاديه وآليات السوق المفتوح كوسائل من أجل المضى قدما والنهوض بقضية حماية البيئه . من بين تلك المقترحات الأكثر إثارة للجدل والواسعة الإنتشار هى الإعتمادات القابلة للتداول من أجل الحصول على الحق لإطلاق الملوثات فى الهواء ، إذ أن تلك المقترحات أصبح منصوص عليها فى التشريعات الوطنيه فى العام 1990م وفقا لتعديلات الرئيس **جورج بوش** لقانون الهواء النظيف لسنة 1970م .

حتى فى عام 1990م لم يكن مايسمى " بالسوق المفتوحة ومناصرى حماية البيئه" بظاهره ، حيث أنه قد نشأت فى السنوات الأخيرة للثمانينيات تحالفات غريبه وسط إدارات العلاقات العامة للشركات والمؤسسات المحافظة للفكر والرأى والأبحاث مثل المعهد الأمريكى للمشروعات ومجلس **بيل كلينتون** للقيادة الديمقراطية والجماعات البيئية الكبيرة لحماية والدفاع عن البيئه مثل صندوق الدفاع البيئى . إن السياسات البيئيه الموجهة نحو السوق والتى روج لها هذا التحالف الإنتقائى قدوجدت إهتماما قليلا من الجمهور ولكنرغم ذلك قد أثرت بشكل كبير فى المجادلات حول السياسة القومية .

إن النشرات المصورة عن المنتجات البيئية الخاصة بشركة **قلووسى** والإعلانات التلفزيونية والتى تظهر بعض الموضوعات البيئيه والمبادرات رفيعة المستوى من أجل إعطاء مسؤولى الشركات صورة أكثر إخضرارا تعتبر من البصمات الواضحة أو السمات المميزة لمجهودات مثل تلك الشركات فى مجال عملها للدفاع عن أوحماية البيئه فى التسعبنات ، ولكن نجد أن السوق الجديد الخاص بمناصرة أو حماية البيئه قد ذهب الى أبعد من ذلك بكثير من تلك جهود المباهاة والإستعراض ،والتى هى تمثل جهود إجمالية لإعادة صياغة قضايا حماية البيئه إستنادا على طراز أو نموذج صفقات تجارية داخل ساحة السوق القائمة .

يكتب الاقتصادى **روبرت إستفاينز "** لقد بزرت حركات جديدة لمناصرة وحماية البيئه والتى تبنت سياسات الحماية البيئية الموجهة نحو السوق " ، والذى كان له مشاركاتعلى حد سواء مع صندوق الدفاع عن البيئة ومجلس **بيل كلينتون** للقيادةالديمقراطيةوهو مجلس للسياسة التقدمية " .

حاليا وبدعم وتأييد من المناهضبن للتشريعات والتنظيم فى مجال المناخ فى الكونغرس ، نجد أن برامج السوق مثل إعتمادات الإتجار والتداول فى التلوث قد منحت الهيئات والمؤسسات طرق جديدة للتحايل على الإهتمامات البيئية حتىأن نفس تلك المؤسسات حاولت أن تظهر بمظهر أنها تشكل مسابقات أو بطولات للبيئه . وفى حين أن الإعتمادات القابله للإتجار والتدوال والتى فى بعض الأحيان تقدم كحلول للمشاكل البيئية ،لكنها نجدها فى الواقع لاتفعل شيئا من أجل خفض أو الحد من التلوث، ونجدها فى أفضل الأحوال تقوم بمساعدة أنشطة الأعمال فى خفض التكلفة المتعلقه بالإمتثال بالحدود القصوى لإطلاق الإنبعاثات السامة . أخيرا نجدأن تلك البرامج تتخلى عن التحكم أو السيطرة على القرارات البيئية الهامة فى نفس الظروف التى تكون فيها الهيئات والمؤسسات مسئولة عن أعظم التجاوزات البيئية . (1)

---

(1) مقتطف من : ***براين توكار*** : " المتاجرة بعيدا عن بيئة الكرة الأرضية : مزايا وأرصدة التلوث ومخاطر السوق المفتوحة فى حماية البيئه" (***دولارز وسينس*** ، مارس/أبريل 1996م .. حقوق الطبع محفوظة 1996م لمكتب الشئون الإقتصادية المتحد ، وأعيد طباعاتها بعد الحصول على الأذن بذلك . (***دولارز وسينس***هى مجلة إقتصادية دورية تنشر ست مرات فى السنة) .

كيف يعمل ولايعملبرنامج الإتجار فى الإنبعاثات؟:

بإلقاء نظرة عن كسب على برنامج الإتجار فى الإنبعاثات على الصعيد الوطنى ، نجد أنه يكشف عن ذكاء معين ، إذ انه بالنسبةلاؤلئك الذين يؤمنون باليد الخفية للسوق والتى تبدو بارعة بشكل إيجابى . ونتساءل هنا ...كيف يعمل ؟ ، لقد تم صياغة تعديلات قانون الهواء النظيف لسنة 1990 م لوقف إنتشار المطر الحمضى الذى هدد البحيرات والأنهار والغابات فى جميع أنحاء البلاد ، إذ تتطلب التعديلات فى القانون خفضا فى إجمالى الإنبعاثات من غاز ثانى أكسيد الكبريت الناتجة من محطات توليد الطاقة التى تعمل بحرق الوقود الأحفورى (المتحجر) من تسعة عشر الى أقل من تسعة ملايين طنفقط فى السنة بحلول عام 2000م . إن تلك المرافق قد إستهدفت بإعتبارها من أكبر المساهمين فى إنتشار المطر الحمضى على أن تبقى مشاركة الصناعات الأخرى إختيارية . ومن أجل تحقيق هذا الهدف المتواضع نسبيا و المتعلق بخفض التلوث ، تم منح تلك المرافق تخصيصات قابلة للتحويل من أجل إطلاق غاز ثانى أكسيد الكبريت فى الهواء بالتناسب مع إنبعاثاتها الحالية . وقد أصبح لأول مره منصوصا عليه فى قانون الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه بمقدور الشركات الحصول على ميزة بيع وشراء " الحق" لتلويث الهواء .

إذا ما إستمرت أى من تلك المرافق فى إصدار ملوثاتها أكثر من الكمية المخصص لها مسبقا لإطلاقها (تقريبا بما يعادل النصف من معدل إنبعاثاتها للعام 1990م) عندئذ سوف تضطر الى شراء تخصيصات من أى جهة أخرى كان حجم إنبعاثاتها أقل تلوثيا للهواء . لقد تم منح 110 مرفق من أكبر المرافق الملوثة للهواء (معظمها من حارقات الفحم) فترة خمس سنوات للإمتثال بالقيود المحددة لحجم إصدار الإنبعاثات فى حين أن جميع الأخريات من المرافق سوف تمنح ذلك حتى عام 2000م . يتوقع أن يبدأ بيع تخصيصات الإنبعاثات بحوالى 500 دولار للطن من غاز ثانى أكسيد الكبريت ، على أن يكون هنالك سقف إسمى يعادل 2,000 دولار للطن يمثل عقوبة قانونية لمخالفة القوانين الجديدة . إن الشركات التى تتمكن من خفض إنبعاثاتها الى أقل من إعتماداتها تستحق أن تكون قادرة على بيعها بأرباح ، بينما تظل تلك الشركات المتخلفة عن ذلك بإستمرارها فى شراء إعتمادات بأسعار تكون فى إرتفاع مضطرد . مثالا لذلك ، كان فى السابق وقبل تطبيق نظام الإتجار والتدوال فى الإنبعاثات يتحتم على كل شركة الإمتثال الى القوانين و التشريعات البيئية وحتى لو كلف هذا العمل الشركة الواحدة ضعفى المبلغ بالقدرالآخرللقيام بذلك، ولكنه أصبح تحت النظام الجديد يمكن للشركة بدلا من ذلك أن يكون لديها إختيار فى أن تتجاوز المستويات المقررة عن طريق شراء إعتمادات من الشركة الثانية بدلا من تنفيذ مهمة الضبط أو التحكم فى التكاليف . هذا التبادل يمكن أن يوفر الأموال ولكنه من حيث المبدأ يسفر عن نفس المستوى الإجمالى للتلوث كما لو جمعت كلا الشركتين إنبعاثاتهما معا أو علىحد السواء . لهذا يزعم البعض بأن قوى السوق سوف تضمن بأنالوسائل الأكثر فعالية من حيث التكلفة للحد من المطر الحمضى سوف يتم تنفيذها فى المقام الأول وتوفر للإقتصاد مليارات الدولارات بالزيادة على تكاليف السيطرة أو مكافحة التلوث البيئى .

يدعى المدافعون عن خطة الرئيس **جورج بوش**بأن المقدرة أو الإمكانية لجنى الأرباح من إعتمادات التلوث سيشجع الشركات لإستثمارأموال كثيرة فى التقنيات البيئية الحديثة أكثر من السابق . إنهم يزعمون بأن الإبتكارات فى التقنيات البيئية ظلت تحجم من قبل القوانين والتشريعات التى تفرض طرق محددة للمكافحة والحد من التلوث البيئى . وبمزيد من المرونة الإضافية فى مجال الإعتمادات القابلة للإتجار والتداول ، يمكن للشركات أن تؤجل تنفيذ برامجهاعالية التكاليف و الخاصة بالسيطرة أو الحد من التلوث وذلك من خلال القيام بشراء إعتمادات خاصة بشركات أخرى وذلك ريثما تصبح التقنيات الجديدة متوافرة . يدعى المؤيدون بأن معايير التحكم فى التلوث البيئى قد صارت أكثر صرامة على مر الزمن وأن الإعتمادات الخاصة بالإنبعاثات سوف تصبح أكثر قيمه وأن مالكيها يمكنهمأن يجنوا أرباحا كبيرة طالما هم يحاربون التلوث البيئى .

أيضا يشتمل البرنامج على عدة صفحات من القوانين الخاصة بالتمديدات الجديدة والإبدالات فى المرافق والشركات الصناعية . كما أن الخطة قد ألغت المطلوبات الخاصة بأنظمة النسخ الإحتياطى بالنسبة لأجهزة غسل الغازات المثبته على المداخن ، وبعد ذلك أيضا أصبحت القوانين أكثر مرونة فى المسائل المتعلقه بتقدير ما هو حجم التلوث المنبعث عندما تتعطل أنظمة الرصد والتحكم . الآن مع وجود إنبعاثات منخفضة والتى تعتبر كسلعة قابلة للإتجار والتدوال ، هنالك نطاقا واسعا من الانتهاكات والمخالفات المحتملة والتى قد تتزايد الى حد كبير ، حيث سيصبح للمرافق الصناعية حافزا ماليا مباشرا فى ما يتعلق بالتعامل مع قضية الإبلاغ عن إنبعاثاتها وذلك من أجل القيام بتحسين وضعها فى سوق إعتمادات التلوث .

طالما أن وكالة حماية البيئه قد بدأت فعليا فى فتح مزادات لإعتمادات التلوث فى العام 1993م ، فقد أصبح من الواضح أن لا شئ فعليا كان يسير وفقا للتوقعات أو ما خطط له . كان أول إعتمادات للتلوث تم بيعها تتراوح قيمتها مابين 122 دولار و 310 دولار وهو أقل بكثير عن الحد الأدنى للسعر المقدر بواسطة الوكالة . وبحلول عام 1995م بلغ متوسط سعر تخصيصات غاز ثانى أكسيد الكبرت فى عطاءات المزاد السنوى لوكالة حماية البيئه حوالى 130 دولار للطن الواحد منالإنبعاثات . وبإعتبار أن هنالك آلية مصطنعه فرضت على الهياكل التشريعية والتنظيمية القائمة ، فقد فشلت تخصيصات الإنبعاثات فى أن تعكس التكلفة الحقيقية الخاصة بالسيطرة على أو التحكم فى التلوث البيئى . ومن ثم طالما أن قيمة الإعتمادات قد إنخفضت فقد أصبح جاذبا بشكل كبير فى أن تقوم الشركات بشراء إعتمادات بدلا من الإستثمار فى التحكم أوالسيطرة على التلوث ، وعليه يكون فى المناطق التى يوجد فيها مشاكل التلوث يمكن لجودة الهواء أن تستمر في التدنى حيث أن الشركات فى بعض الأجزاء من الدولةستشترى ببساطة طريقها للخروج من مسائل التخفيض أو الحد من التلوث .

حاولت على الأقل واحدة من الشركات الإستفادة من هذا الإلتباس عن طريق القيام بتجميع حزم من " مصادر حقوق للتلوث متعدد السنوات" صممتها خصيصا لتأجيل وإزاحة مشتريات جديدة من التقنيات الخاصة من التحكم أو الحد من التلوث . صرح**جون هينرى** المتخصص فى الأسواق الرأسمالية الخاصة بقانون الهواء النقى لصحيفة*نيويوؤك تايمز* قائلا " ماهو جهاز تنقية الغازات فى الواقع ؟ هو فقط قرار للقيام بشراء تدفق لمدة ثلاثين عاما من المخصصات وهو كمنطق مالى لاغبار عليه " . وأضاف قائلا " إذا ما إنخفض سعر تلك المخصصات فى السنوات المقبلة " وكما أعادة نقله صحيفة *نيويوؤك تايمز* فإن أجهزة تنقية الغازات سوف تبدو وكأنها صفقة شراءخاسرة " .

أينما يتم المتجارة فى إعتمادات التلوث بين الشركات فإن النتائج غالبا ما تأتى متعارضة مع مقاصد البرنامج الموضحة آنفا . واحدة من أوائل الصفقات التى حظيت بتغطية إعلامية مكثفه هى بيع إعتمادات بواسطة شركة **لونغ آيسلاند لايتنغ** الى شركة غير معروفة مقرها فى الغرب الأوسط حيث ذلك المكان الأكثر إطلاقا للتلوث الذى يتسبب فى تساقط الأمطار الحمضية . لقد أثار هذا قلقا وإهتماما و الذى بدوره أضاف مزيدا من المعاناة من تأثيرات الأمطار الحمضية حيث أدى ذلك الى تحول " حقوق إطلاق التلوث" البذلك الإقليم ذاته الذى أصلا أتت منه . إن من أوائل الشركات التى قامت بالمزايدة فى إعتمادات إضافية هى شركة **إلينوى**لتوليد الطاقة والتى قامت بإلغاء إنشاء وتركيب نظام أجهزة تنقية الغازات بما يعادل 350 مليون دولار فى مدينة *ديكاتيور فى إلينوى* ، وقد صرح المتحدث بإسم شركة ***إلينوى***لتوليد الطاقة الى صحيفة *وول إستريييت جورنال* " لقد إستندت خطتنا للإمتثال وبشكل كامل تقريبا على شراء إعتمادات تلوث " . إن مزيدا من المقارنة بالأشكال التقليدية لتجارة هذه السلعة قد أخذ دائرته الكاملة فى عام 1991م وذلك عندما أعلنت الحكومة بأن النظام الكلى الخاص بالمتجارة والتداول والمزايدة فى مخصصات التلوث يجب إدارته من قبل **مجلس شيكاغو للتجارة** وذلك لشهرته منذ زمن طويل ولكونه يمثل أسواقا ملتهبه حاليا من أى وقت مضى فى كل شئ إبتداء من العقود الآجلة للحبوب ولحوم الخنزير وصولا الى التجارة فى العملات الأجنبية .

إختارت بعض الشركات عدم الدخول فى المتاجره بإعتمادات التلوثوالشروع فى تنفيذ مشروعات مكافحة التلوث مثل تركيب أجهزة جديدة لتنقية الغازات والتى كان مخططا لها قبل أن تصبح إعتمادات التلوث متاحة ، كما تحولت الشركات الأخرى الى إستخدام الفحم قليل الكبريت وزيادة إستخدامها من الغاز الطبيعى . انه إذا ما تم إرجاع الفضل لتعديلات قانون الهواء النظيف لسنة 1990م لإضافته لتحسينات شاملة وعامة فى جودة الهواء والذى من الواضح قد تأتى من نتائج تلك الجهود وليست من السوق الذى تتم فيه عمليات الإتجار فى المخصصات القابلة للتداول .

فى حين أن بعض الشركات إختارت عدم شراء إعتمادات ولكن نجد أخريات من أبرزهن شركة **دووك**لتوليد الطاقةوالقائمة فى شمال كاليفورنيا والتى تقوم بشراء مخصصات إعتمادات التلوث بشراهة . لقد إشترت شركة **دووك**لتوليد الطاقة فى مزاد وكالة حماية البيئه للعام 1995م بمفردها 35% من المخصصات قصيرة الأجل "فورية" الخاصة بإنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكبريت و 60% من من المخصصات طويلة الأجل مستردة فى عامى 2001م و2002م . كما إشترت سبع شركات تشمل من بينها خمس مرافق وإثنتان من شركات الوساطة المالية ما يعادل 97% من المخصصات القصيرة الأجل والتى تم بيعها فى مزاد علنى فى العام 1995م ، هذا بالإضافة الى 92% من المخصصات طويلة الأجل والمستردة فى عامى 2001م و2002م . وهذا أعطى تلك الشركات قوة رافعة مالية كبيرة لإستشراق الشكل المستقبلى لسوق المخصصات . أماالمخصصات المتبقية فقد تم شراؤها من قبل مجموعة متنوعة من الناس والمنظمات متضمنا فى ذلك بعضا من الذين يتمنون بكل صدق إخراج مخصصات التلوث خارج نطاق لتداول . جمع الطلاب فى الكثير من المدارس القانونية مبالغ مالية لشراء مخصصات ، حيث أن هنالك مجموعة فى مدرسة **جيلينس فوولز** المتوسطة القائمة فى **لوونغ آيلاند** جمعت ما يعادل 3,171 دولار لشراء إحدى وعشرون مخصصا وهى تعادل 21 طن من إنبعاثات غاز ثانى أكسيد الكبريت على مدار العام . ولكن لسوء الحظ ذلك يمثل فقط أقل من عشر الواحد فى المائة من إجمالى المخصصات التى تم تداولها فى المزاد العلنى فى العام 1995م .

لقد تم التنبوءببعض من تلك الإتجاهات منذ الوهلة الأولى ، حيث كتب كل من **روبرت إستافين** و **براد وايتهييد** فى عام 1992 م ورقة سياسات نشرت من قبل المعهد التقدمى للسياسات ، و هما مستشارى إدارة مقرهم فى**كلايفلاند**ولديهم علاقات عمل مع مؤسسة **رووك فيلبير** " مع وجود تراخيص قابلة للتدوال والإتجار ، فإن التحسينات التقنية سوف تؤدى عادة الى تدنى فى تكاليف التحكم أو الحد من التلوث وإنخفاض فى أسعار التراخيص بدلا من إنخفاض المستويات فى الإبعاثات " . على الرغم من إعتقادهم بأن السياســـــات البيئية القائمة على السوق " ستؤدى تلقائيا الى التوزيع الفاعل من حيث التكلفة لعبء مكافحة التلوث بين الشركات " فإنهم ليسوا على إستعداد تام لكى يعترفوا بأن نظام التراخيص القابلة للإتجار وللتداول ليس فى حد ذاته سيقلل من التلوث . كما أن المستويات الحقيقة للتلوث لاتزال بحاجة الى أن يتم تحديدها بواسطة بعض من أشكال الأوامر التنظيمية الرسمية ، حيث أن سوق المخصصات القابلة للتداول والمتاجرة يعطى فقط بعض الشركات نفوذا كبيرا ورافعات مالية ضخمة أكثر من أهمية كيف سوف يتم تنفيذ معايير التلوث .

من دون التصريح باللاعقلانية الضمنية للأسواق المستقبلية الخاصة بالتلوث ، فقد إعترف كل **إستافين** و **وايتهييد** (وإن كان ذلك قد ورد فى حاشية الملحق للورقة التى كتبوها) بأنهيمكن بسهولة تامة أن يتعرض النظام للتغول والخطر من قبل الشركات الكبيرة حيث يعتبر هذا "سلوك إستراتيجى" ، حيث إنهم يشيروا الى أن السيطرة على ما يعادل 10% من السوق قد يكون كافيا للسماح للشركات للإنخراط فى ما يسمى " بسلوك تحديد الأسعار" وهو هدف كما يبدو تفكر فيه أو ترمى له الكثير من الشركات مثل شركة **دووك**للطاقة وتوليد الكهرباء. وليكن لمعلومية الآخرين ، بأنه يجب أن يكون واضحا إذا ما أصبحت إعتمادات التلوث تشبه أى سلعة أخرى والتى يمكن شراؤها وبيعها والتداول والإتجار فيها ، وعندئذ سوف يصبح لكبار اللاعبين (الشركات الكبيرة) السيطرة الكاملة على اللعبة بأكملها . إن المتاجرة فى الإنبعاثات قد أصبحت وسيلة أخرى لضمان بقاء أو أن تظل مصالح الشركات الكبيرة بعيدة من تهديد الصحة العامة والمحافظة على ديمومتها البيئية فى ظل السعى دون منازع أو تحديات للحصول على أوتحقيق أرباح .

المتاجرة والتداول فى المستقبل:

إستمرت التجمعات الرئيسية التى تسير فى إتجاه حماية البيئة مثل صندوق الدفاع البيئى لتقديم دعمهم الكامل وراء التداول والمتاجرة فى حصص الإنبعاثات حيث تضمن ذلك إنشاء أو تأسيس سوق للمستقبليات فى **شيكاغو** . وقد وصف كبير الإقتصاديين **دانيال داديك** فى صندوق الدفاع البيئى بأن عملية التداول والمتاجرة فى الإنبعاثات بأنها " نموذج للقياس" لوضع خطة أكثر طموحا للتداول والمتاجرة فى غاز ثانى أكسيد الكربون والغازات الأخرى والتى هى مسئولة عن ظاهرة الإحتباس الحرارى . لقد تم الإفصاح عن هذه الخطة بعد وقت قليل من صدور تعديلات قانون الهواء النقى لسنة 1990م والتى صادق عليها عضو مجلس الشيوخ (السناتور) **ألقور** بإعتبارها وسيلة " لترشيد وتوجيه الإستثمارات" الى بدائل أخرى غير تلك الأنشطة التى ينتج عنها غاز ثانى أكسيد الكربون .

إكتسبت التجارة الدولية للإنبعاثات مزيدا من الدعم عبر الدراسة التى أعدها وأصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فى العام 1992م ، وقد شارك فى كتابة التقرير عن هذه الدراسة كل من التنفيذيين **كـيدر** و **بيابودى** و مدير مجلس شيكاغو للتجارة السيد / **ريتشارد ساندور**الذى صرح لصحيفة *وول إستريت* قائلا " لم يعد الهواء والماء ببساطة أن يكونا سلعا مجانية بمجرد أن أفترضها الإقتصاديون فى نظرياتهم، ولكن لابد من إعادة تعريفها كحقوق ملكية وذلك من أجل أن يتم توزيعها بكفاءه " .

لقد أمضى علماء البيئة المتشددون وقتا طويلا ينتقدون بقسوة النزعة المتأصلة للرأسمالية لتحويل كل شئ الى سلعة ، ويوجد لدينا هنا حالة نادرة والتى كشف النظام تمامامقاصدها ، إذ أن هنالك قليلا من الشك بأن السوق الدولي لحقوق التلوث سيوسع أوجه عدم المساواة القائمة الآن بين الأمم ،

وحتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن مستثمرا واحدا كبيرا فى إعتمادات التلوث سوف يكون بإمكانه السيطرة على النماء المستقبلى للعديد من الصناعات المختلفة . و بالتوسع والإنفتاح على النطاق الدولى ، فإن إحتمالية المناورة فى السوق التجارية التى لا تنحصرعلىالسياسة الصناعية من قبل عدد قليل من الشركات من شأنه أن يضاعف بسهولة الإضطرابات التى كان سببها فى كثير من الأحيان أولئك التجارالدوليينواللامبالين الذين يعملون فى سوق الإسهم والسندات والعملات .

لكن طالما أن التنظيم العام للصناعة لا يزال يتعرض للهجوم والإنتقاد ، فإن الإعتمادات القابلة للمتاجرة والتداول وغيرها من تلك البرامج سوف يستمر فى الترويج لها بإعتبارها بدائل سوقية معروفه ، ومع قبول مقولة أن التلوث هو عبارة عن " منتج ثانوى أو جانبى للحضارة الحديثه يمكن تنظيمه والعمل على خفضه أو الحد منه ولكن لا يمكن إزالته " ، واذا إطلعنا على ما تم إقتباسه من ورقة أخرى نشرها معهدالسياسات التقدميةحيث ورد فيها من بعض حماة البيئه كما أسموا أنفسهم والذين ينادون الى الوصول لنهاية لذلك العداء الواسع النطاق تجاه الشركات مع وجود إرتياب وعدم ثقه فى أن أى شئ يكون مدعوما من قبل الأنشطة أو الأعمال التجارية سوف يشكل ضررا للبيئة . إن حلول السوق تقدم كبديل وحيد للوائح وقوانين كانت فى الماضى هى أصلا ليست فاعلة ومركزية وتعتمد على التعليمات والسيطرة وذلك بلغة تعكس عن كثب خطاب الحرب الباردة المعادى للشيوعية .

فى حين أن المعايير القائمة على تكنلوجيا محددة يمكن إنتقادها بأنها غير مرنة وحتى فى بعض الأحيان قديمةأو عفاعليها الزمن ، فنجد أن النقاد قد يختارون فى كثير من الحالات التناسى بأن تلك المعايير قد وضعت بواسطة الكنغرس الأمريكىكحماية ضد تلك الإنتهاكات الواسعة النطاق لوكالة حماية البيئه فى عهد حكم الرئيس **رونالد ريغن** . إن التشريعات واللوائح والقواعد المرنة خلال سنوات حكم الرئيس **رونالد ريغن** قد فتحت الباب على مصراعيه لكثير من الإنتقادات وحتى فى كثير من الأحيان الى تطويع القوانين لصالح الشركات المفضلة سياسيا ، الشئ الذى قاد الى إستقالة مديرة وكالة حماية البيئه السيدة /**آنى قورستش**مع صدور حكم بالسجن لمدة قصيرة على إحدى مساعداتها القانونيات و التى كانت أكثر تصريحا وصخبا .

إن الحماس المناهض للتنظيمية الخاصة بالكنغرس الحالى قد جلب الى السطح مجموعة متنوعة من المقترحات الأخرى الموجهه نحو السوق ، وحقيقة فقد وجهت بعضها نحو الحماية البيئية بينما ظلت الأخرى عبارة عن محاولات أكثر سخرية لتبديل اللوائح والقواعد العامة كما فى الظاهر بشيكات على بياض للملوثين .

لقدإقترح البعض رسم مباشرا للتلوث تم تصميمه على غرار الضرائب الشاملة على التلوث التى أثبتت بأنها عامة فى أوروبا الغربية . دافع كتاب متعددون مثل **إستيفن بريار** قاضى المحكمة العليا و **روبرت هاهان**عالم الاقتصاد بالمعهد الأمريكى للمشروعات و **باول هاوكيين**المدرس فى الأعمال

البيئية عن ضرائب التلوث كمنهجية مثلى موجهة نحو السوق للسيطرة على أو الحد من التلوث . فى الحقيقة وعلى عكس الإعتمادات القابلة للتداول والمتجارة فإن الضرائب يمكنها أن تساعد فى خفض التلوث بما يتجاوز المستويات التنظيمية أو التشريعية وذلك لأنها تشجع الشركات على خفض أوالسيطرة على إنبعاثاتها بقدر المستطاع . ونجد أن بإستخدام إعتمادات التلوث لايوجد هنالك خفض للتلوث تحت عتبة الحد الأدنى من المستويات المحددة بواسطة التشريعات والقوانين (إذا ما إختارت العديد من الشركات ضوابط جديدة أساسية للحد من التلوث ، فسوف يكون السوق قريبا جدا متخما وعليه ستصبح التخصيصات سريعا جدا عديمة القيمة) . إن الضرائب على التلوث سوف تعمل بشكل أفضل إذا ما إقترنت بمجهودات القواعد المتيقظة و الناشطة والتى بدورها تقوم بجعل الصناعات مسئولة أمام المجتمعات التى تعمل بداخلها أو حولها . ولكن نظرا للرفض السريع للخطة السابقةللرئيس **بيل كيلنتون** و الخاصة بالضرائب على الطاقة فمن الأرجح أن أى مقترح لضرائب على التلوث سيتم رفضه على الفور من قبل العقائديين فى الكونغرس والذى يمثل تدخل عنيف جديد للحكومة فى السوق .

إن تلوث الهواء ليس وحده هو مشكلة بيئية يقوم المسوقين بإقتراح الحلول لحلها بواسطةاليد الخفيه ، ولكن نجد أن مصالح وإهتمامات المؤيدين للتطور والتنمية فى الكنغرس الأمريكى قد أدت الى تعويم البرامج والمشرعات المختلفة للحد من التلوث البيئى من أجل تبديل قانون الفصائل المهددة بالإنقراض بنظام الحوافز الطوعية مع المحافظة على حقوقالتخفيف للتلوث وبرامج أخرى والتى من خلالها سوف يجرى تعويض لملاك الأراضى من قبل الحكومة لحماية المواطن أو المحميات الطبيعية و التى هى قد أصبحت فى وضع حرج نتيجة للتلوثالبيئى . وفى أثناء نقاش تلك المقترحات على مستوى الكنغرس ، قامت بهدؤ إدارة الرئيس **بيل كبنتون** بتغيير القوانين من أجل إدارة القانون بطريقة تشجع الإمتثال الطوعى ولعرض بعض من تلك الثغرات المماثلة التى سعى ورائها أنصار أو أولئك المدافعين عن حماية البيئة ، وهذا أيضا تم تقديمه بإسم التعاون و " سوق مناصرة وحماية البيئه " .

إن الجدل حول إدارة الأراضى المملوكة للقطاع العام قد كان مصدر إلهام لبرامج " السوق الحرة" والتى جاءت فى صورة أكثر غرابة ، وقد كتب عالم الاقتصاد **رونالد أوتولى** موضحا " بأن كل المشاكل البيئية تقريبا متأصلة فى فشل المجتمع للتعريف المناسب لحقوق الملكية لبعض الموارد " ، كما أشار الى أنهنالك حاجة الى " حقوق الملكية بالنسبة لطير البوم وأسماك السلمون " ليتم تطوير ذلك الى " حمايتهما من التلوث" .

لقد حصل **رونالد أوتولى** على إهتمام من مناصرى حماية البيئه فى شمال غرب المحيط الهادى نسبة لدراساته المفصلة حول عدم عدالة برامج الدعم للولايات المتحدة لخدمات الغابات على المدى الطويل والمتمثل فى قطع الأشجار على الأراضى العامة . والآن قد إقترح تقسيم نظام

الغابات الوطنية الى وحدات فردية كل منها تدار بواسطة مستخدميها ويتم تشغيلها على أساس الربحية مع تخصيص حصة من رسوم المستخدم لتلك الحاجة المتمثلة فى الحماية للتنوع البيولوجى .إن القيم البيئية إبتداء من المياه النقيه وصولا الى المتنزهات وحتى المناظر الطبيعية الخلابة يجب ببساطة أن يتم تحديد أو تخصيص قيمتها المناسبة فى السوق ، بل يزعم البعض أن يسمح لها بأن تنافس من الخارج لإستخلاص أو إستخراج ذلك المورد غير المستدام ، بينما إقترح آخرين من مناصرى السوق بأن تكون هنالك أيلولة شاملة للأراضى الإتحادية الى الولايات وهذه هى فكرة رآها الكثيرون فى الغرب كخطوة أولى نحو الخصخصة الكاملة .

يغفل المتحمسون للسوق مرارا وتكرارا كأمثال **رونالد أوتولى** حقيقة أن القيم البيئية هى إفتراضية أو غير موضوعية للحد البعيد كغيرها من القيمة السوقية للأخشاب والمعادن و التى تنتزع من الأراضى العامة ، وإن الجهود لتحديد تلك القيم كميا هى مستندة على طرق إجتماعية مختلفة وتحليل السوق و دراسات نفسية ، حيث يسأل الناس عن ما هو مقدار أو حجم ما يمكن أن يدفعوه من أجل حماية أى من المواراد ، أو بمعنى كم من المال الذى سوف يتلقونه نظير العيش أو البقاء من دون تلك المورد ، حيث تم القيام بمقارنة إجاباتهم مع أسعار كل الأشياء إبتداء من سعر البعثات أو الجولات البرية الى سعر البقاء فى عطلة بالمنزل . لقد جاءت النتائج مختلفة على نطاق واسع إعتمادا على الطريقة التى من خلالها كيف تم طرح تلك الأسئلة عليهم و ما مدى الإطلاع والإلمام الخاص بالمجيبين على الأسئلة و ماهى الإفتراضات التى وضعت فى التحليل . حقا لقد فزع مناصرو وحماة البيئه بتلك الجهود المتمثلة فى توافر مصادر حديثة لدراسة مستقبلية تم تصميمها لحساب قيمة الأرواح البشرية التى سوف تزهق بسبب التعرض للمواد السامة فى المستقبل ، كما أن هنالك نوع من السخافات الغريبة مثل المخالفات والتجاوزات فى حقوق الملكية لطيور البوم والتى أيضا قد أثارت شكا مماثلا .

إن إنتشار مثل هذه المقترحات وتزايد مصداقيتها فى واشنطن قد أشارت الى الحاجة الى تجديد النقاش حول العلاقة بين القيم والمثل البيئية وتلك القيم التى تتعلق بالسوق الحرة . يرى الكثير من علماء الإقتصاد المختصين فى مجال البيئه أن العمليات الرأسمالية تحتاج الى القليل من الضبط والتناغم و الذى يمكن إجراؤه أوالقيام به لخدمة إحتياجات الحماية البيئية . غير أنه بالنسبة للكثير من الناشطين الذين يرون أن هنالك تناقضا أساسا بين الطبيعة المتداخلة لعمليات بيئية ونظام إقتصادى والذى فقط لا يقلل من شأن كل شئ الى سلع معزولة ولكن أيضا يسعى لمعالجة وتعديل تلك السلع لتعزيز وتعميق هدف ثابت غير قابل للتغير من أجل تعظيم مكسب فردى .

إن الاقتصاد البيئى قد يكون بحاجة الى أن يعكس عن كثب العمليات الطبيعية فى إستقرارها و التنوع والإطار الزمنى الطويل وإنتشار التفاعلات التعاونية والتعايشية على الأشكال الأكثرقربا أو

تطرفا نحو المنافسة التى تهيمن تماما على إقتصاد اليوم . فى النهاية ، إن المجتمعات السكانية بحاجة الى إعادة بسط السيطرة الإجتماعية على الأسواق الإقتصادية والعلاقات عن طريق إعادة ذلك الإقتصاد الذى ينظر إليه على أنه محرك للتقدم الإجتماعى ولكن بدلا من ذلك كما جاء على حد تعبير المؤرخ الإقتصادى **كارل بولناى** بكل المعنى على أنه " إقتصاد مغمور فى العلاقات الإجتماعية ".

أيا كان النموذج الاقتصادى الذى من الممكن إقتراحه ، فمن الواضح ان إندماج الشركات فى المرحلة الحالية قد صار يهدد الأنظمة البيئية للحياة على الأرض بالإضافة الى أولئك الناس فى المجتمعات الذين يعتمدون على تلك النظم البيئية كما لم يحدث من قبل . هنالك مجال ضيق للنظر الى أو وضع إعتبار للسلامة البيئية فى الإقتصاد العالمى حيث يمكن لعدد قليل من تجار العملة المطلعين إثارة إنهيار عملة أى من البلدان وإمداداتها الغذائيةأو النظام البيئى للغابات القديمة الموجودة منذ قرون مضت وذلك قبل أنيمكن لأى أحد أن يبدأ مناقشة عواقب ذلك . إن تبديل المساعى الضئيلة أو الضعيفة لمجتمعنا لكبح جماح وتنظيم فوائض الشركات فى مثل هذا النوع من العالم يمكن أن يؤدى الى زيادة التدهور والتردى فى العالم الطبيعى ويهدد الصحة ورفاهية جميع سكان الأرض .

تعقيب:

هل بإمكان التداول والإتجار فى حقوق التلوث أن يسيطر على نحو فعال على المشاكل البيئية ؟

هل بامكان التداول والاتجار فى حقوق التلوث أن يعطى للملوثات من الشركات الكبرى الكثير من القوة للتحكم والسيطرة والمناورات فى سوق إعتمادات الإنبعاثات ؟

هذه هى من القضايا الرئيسية التى لا تزال مصدر إلهام للدول النامية لحجب مصادقتها أو موافقتها على أحكام و بنود إتفاقية **كيوتو** الخاصة بالإتجار والتداول فى إنبعاثات الغازات الدفيئه(غازات الإحتباس الحرارى). إن الدليل الذى إستشهد به**توكـار** والذى يستند فى المقام الأول على تجربته القصيرة الأمد فى التعامل مع قضايا الإتجار والتداول المتعلقة بإعتمادات الإنبعاثات الخاصة بغاز ثانى أكسيد الكبريت والتى لايبدو أنها تبرر تماما تلك التعميميات الواسعة التى أوردها بشأن الأخطار الكامنة فى أو الملازمة للخطط الرقابية والتنظيمية القائمة على السوق. إن التقييمات الأخيرة لبرنامج الأمطار الحمضية الذى نفذته وكالة حماية البيئه وبعض المنظمات الأخرى مثل صندوق الدفاع البيئى كانت أكثر إيجابية .

"ذلك هو عالم الشركات "، كما ورد فى مقال نشرته (مجلة الإقتصادى) فى 29سبتمبر 2001م تحت عنوان " رجل إقتصادى وكوكب أكثر نظافة " إذ لمن المؤكد أن الحوافز الإقتصادية قد أثبتت أنها مفيدة للغاية وأن قوى السوق هى ليست سوى مجرد بداية لإيجاد موطأ قدم نحو المضى قدما فى عملية تبنى و صنع السياسة الخضراء . أشار **تايتنبيرج** فى كتابه بعنوان " المتاجرة فى الإنبعاثات - المبادئ والممارسات " الطبعة الثانية (مطبعة موارد من أجل المستقبل ، 2006م) بأن الإتجار فى الإنبعاثات لديه مكانة مؤكدة وواضحة فى سياسات مكافحة التلوث . كما أشار أيضا **رووث قريين اسبان بل** فى كتابه " العلاج البديل لإتفاقية **كيوتو** : قضايا فى العلوم والتكنلوجيا " (شتاء عام 2006م) " على الرغم من الترويج بشكل كبير من قبل البنك الدولى فإن أسلوب الولايات المتحدة فى التداول والإتجار البيئى لم يتم بعد إختباره على نطاق عالمى ولم يتم نشره بنجاح على المستوى الوطنى فى بلدان العالم النامية " . هنالك ما هو أكثر ما يمكن كسبه أو الحصول عليه عن طريق مساعدة الأمم النامية لإكتساب مهارات تنظيمية ورقابية (" ما هو الشئ الذى يجب القيام به بشأن التغيرات المناخية ") كما جاء فى مجلة الشئون الخارجية ، مايو/ينويو 2006م) .

إن وضع أولئك الذين يعارضون فكريا حقوق التلويث قدتم ذكره بإيجاز فى مقالة **مايكل ساندیلس** فى مقال إفتتاحى يحمل عنوان " أنه عمل غير أخلاقى أن تقوم بشراء الحق لتلويث الهواء " فى *مجلة النيويرك تايمز* (15 ديسمبر 1997م) . لقد دعم **مايكل ساندیلس** فى كتابه "بيع تلويث الهواء : الأسباب" (مايو 1996) فكرة الإتجار والتداول فى حقوق التلوث لكنه يقول بأن نوع ذلك السقف للإنبعاثات المفروض فى حالة غاز ثانى أكسيد الكربون يشكل قيد غير مناسب ، وهو يعتقد أنه يجب أن يكون هنالك برنامج سوق حره تماما فى هذا الصدد . بينما يرى **ريتشار كير** فى كتابه فى العلوم "التحكم والسيطرة على الأمطار الحمضية : تحقيق النجاح بثمن زهيد " بأن الإتجار والتداول فى الإنبعاثات قد خفض الى حد كبير الأمطار الحمضية وأن التكلفة السنوية أصبحت حوالى العشر من إجمالى مبلغ 10 مليار دولار حسب التوقعات المبدئية . ووفقا لرأى كل **بارى سولومون** و **روسييل ليى** فى كتابهم عن البيئه " المتاجرة والتداول فى الإنبعاثات و العدالة البيئية "(أكتوبر 2000م) " إن جزءا كبيرا فى مسألة المعارضة لبرامج المتاجرة والتداول فى الإنبعاثات يمثل إنطباعا سائدا ذلك لأنها تقوم بالقليل لكى تقلل من عدم العدالة البيئية وبل يمكن أن تجعلها أكثر سوءا ". لكن يزعم الصحفى البيئى **بايرون اسويفت** فى مقالاته " مخصص المتاجرة والبؤر المناخية المحتملة - أخبار سارة من برنامج الأمطار الحمضية " (12 مايو 2000م) بأن نجاح برامج المتاجرة والتداول فى الإنبعاثات الخاصة بوكالة حماية البيئه الخاصة يتمثل فى أنها لم تؤدى الى إحداث التلوث " البؤر الساخنة" كما يخشى بعض النقاد من ذلك " .

القضية السابعة:

هل ينبغى أن يكون الجيش معفىأو مستثنى من تطبيق القواعد واللوائح والتشريعات البيئية ؟

"الموالاة" : *بينيدكت كوهين* :من " أثر التدريبات العسكرية على البيئه " "شهادة أدلى بها أمام مجلس الشيوخ الى لجنة معنية بشئون البيئه والأشغال العامة (2 أبريل 2003م) .

" المعارضة " : *جامى كلارك* : من " أثر التدريبات العسكرية على البيئه " "شهادة أدلى بها أمام مجلس الشيوخ الى لجنة معنية بشئونالبيئه والأشغال العامة (2 أبريل 2003م) .

موجز القضية

" الموالاة" :أجاب ***بينيدكت كوهين*** على السؤال أعلاهبنعم بحجة أن" القواعد واللوائح والتشريعات البيئية تتداخل مع التدريبات العسكرية والأنشطة الأخرى المتعلقة بالإستعداد والجاهزية القتالية للقوات، وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع الأمريكية سوف تستمر فى تقديم إدارة نموذجية بموضع ثقة لنا ، فإن تلك القواعد واللوائح يجب أن يتم مراجعتها وتنقيحها من أجل السماح للجيش بالقيام بمهامه من دون أى تدخل ".

" المعارضة " : أجاب***جامى كلارك*** على السؤال أعلاه بلا بحجة أن " تخفيض وزارة الدفاع الأمريكية لإلتزامتها البيئية يشكل خطورة كبيره وذلك لأن الناس والحياة البرية سيكونا مهددان على حد السواء بضرر خطير يصعب معالجته و ليست هنالك لزوما له أصلا.

الكثير منا قد سمع بما يسمى بحروب " الكرة الأرضة المحترقة " حيث يقوم فيها الجيش بتدمير الغابات والمزارع وذلك من أجل حرمان العدو من فوائدها ، وأننا بالتأكيد إطلعنا على صور النفايات والمخلفات الملقاة فى أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية . أما فى الآونة الأخيرة فإننا نتذكر حرب الخليج حيث شاهدنا خام البترول يتدفق ليغمر الصحراء ومياه الخليج الفارسى ، كما أن هنالك أيضا تساقط الكثير من الدخان المنبعث من آبار البترول المحترقه والذى يهدد التغيرات المناخية المحلية و صحة الإنسان على حد سواء . راجع على سبيل المثال مقال ***راندى ثوماس*** "حرب البيئه" *مجلة أرض الجزيرة*العربية(ربيع 1991م) ، و ***روبين*** "سحابات الدخان فى الخليج" مجلة *الأعمال البيئية*(يوليو/أغسطس 1991م) ، بالإضافة الى ***جيفرى لانغ***و ***ديفيد إسشيوراثت*** و ***ببرادلى دوبلينغ***و ***جاك هيلر*** و ***بيتر ثروون*** " التعرض لحرائق النفط بالكويت وإرتباطها بإنتشار أمراض الربو وإلتهاب الشعب الهوائية وسط قدامى المحاربين فى حرب الخليج " مجلة *آفاق حول الصحة البيئية*(نوفمبر 2002م) .

إن إستخدام الأسلحة فى الحروب يمكن أن يكون لها آثار بيئية مثل تدمير السدود و التدميرالمادي للغطاء النباتى والحيوانات و تتسبب فى التعرية والإنجراف للأرض وتنتشر من خلال

إستخدامها المواد السامة . راجع ***هينرى بيم*** و ***فريال بورابى***" الآثار البيئية والصحية الناتجة من إستخدام اليورانيوم المخصب فى حرب الخليج فى العام 1991م" المجلة *الدولية للبيئة* (*مارس 2004م*) .

يبدو أنه من المستحيل أن ننكر الأثر البيئى للحرب ولكن نرى أنه حتى بعد حرب الخليج قامت وزارة الدفاع الأمريكية بإخفاء الصور التى أخذتها الأقمار الإصطناعية والتى تظهر مدى الدمار والأضرار الناجمه عن تلك الحرب ، راجع ***شايرلى جونسون***"مكمما فوق الدخان " *مجلةأرض الجزيرة العربية* (صيف 1991م) . هنالك إصرار منذ سنوات عديدة بأن للحرب النووية مقدرة للبقاء وذلك حتى تمكن الباحثين من إثبات ذلك بوضوح حيث أن لحرب ننوية صغيرة يمكنها أن تحدث "شتاء ننوى " والذى من المحتمل أن يدمر الحضارة ، وإن لم يكن ذلك فالجنس او النوع البشرى ، راجع ***ريوتر*** و ***كاليل*** " الإستراتيجية النووية و الشتاء النووى" *مجلة السياسات العالمية*(يوليو 1991م) و ***كارل ساقان*** و ***ريتشارد توركو*** " ذلك المسار الذى لايوجد فيه أى إنسان يفكر أو يعتقد فى الشتاء النووى وآثاره أو تداعياته " (مجلة راندوم هاوس ، 1991م).

إن التجهيزات و الإعدادات للحروب أيضا قد يكون لها آثارا بيئية خطيرة ، فنجد أن جزيرة ***فيكيس*** فى *بيرتو ريكوو* منذ زمن طويل هى مستودع للقنابل ونطاق رمى وتفجير القنابل للقواتالبحرية الأمريكية ، لقد إحتج بشدة السكان المحليين حيث قاموا بالتوثيق لتلوث النظام البيئى المحلى الناتج من تواجد المعادن الثقيلة على الأرض ، وبعد أن غادرت البحرية الأمريكية أرض الجزيرة " فقد إستمرت البحرية فى النفى بأنه لايوجد شئ مضر بالبيئة على أرض الجزيرة وأن هنالك جو بيئى معافى و ممتاز عليها " ، راجع ***شين ديوبو*** و ***اسكووت وارين*** " جزيرة ***فيكيس*** على حافة الهاوية" ، سميثوسونيان (يناير 2004م) .

فى عام 2002م منح مجلس الشيوخ الأمريكى من خلال مبادرة الإستعداد والجاهزية للجيش و الحفاظ على مجال الرمى وزارة الدفاع إستثناء مؤقت من تطبيققانون معاهدة الطيور المهاجرة والذى يسمح بالإبعاد المفاجئ للطيور التى تقع تحت دائرة الخطر أثناء التفجيرات أو رمى القنابل و التدريبات الأخرى على الأراضى والمناطق العسكرية . وفى عام 2003 قامت وزارة الدفاع بمناشدة مجلس الشيوخ الأمريكى من أجل الحصول على إستثناءآت إضافية من اللوائح والقواعد القوانين البيئية وبصورة خاصة من قانون الهواء النقى و قانون حماية الثديات البحرية و قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض وقانون معاهدة الطيور المهاجرة والقوانين الإتحادية للنفايات والمخلفات السامة . قال السيد ***اباول ميبيرى***نائب وكيل وزارة الدفاع لجاهزية وإستعداد القوات العسكرية "إن تلك الإستثناءآت المطلوبة مبررة بحجة أن الكثير من القيود البيئية التى تؤدى الى أن

يكون وضع الجاهزية الإستعداد العسكرى للدولة على حافة الخطر ، راجع " البنتاجون يسعى خلف الحصول على إيضاح أكثر حول تلك القوانين البيئية التى تؤثر على مجالات التدوين والرمايةالمتعلقة بالعمليات التدريبية للقوات العسكرية "، *مجموعة الوكالة 9 لقاعدة البيانات الإستخباراتية التنظيمية*

"(21 مارس 2003م) . عقدت لجنة البيئة والأشغال العامة فى مجلس الشيوخ الأمريكى جلسة سماع حول " أثر التدريبات العسكرية على البيئة" فى الثانى من أبريل 2003 م ، ومن ضمن الأقوال المنتقاه فى ذلك الصدد فقد ناقش السيد / ***بنيديكت كوهين*** نائب المستشار العام للبيئة والمنشئآت فى وزارة الدفاع فى شهادته أمام اللجنة بأن اللوائح والقواعد والقوانين البيئية تتداخل وتتقاطع مع التدريبات العسكرية والأنشطة الأخرى المتعلقة بالجاهزية وإستعداد القوات العسكرية ، وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع سوف تستمر فى " القيام بالإدارة والإشراف المثالى على الأراضى والموارد الطبيعية كما نحن نضع فى ثقتنا ذلك " فلذلك يجب أن يتم مراجعة وتنقيح تلك القواعد واللوائح والقوانين وذلك من أجل أن تسمح للجيش من القيام بمهامه بدون أى تدخلات " . يقول السيد/ ***جيمى كلارك*** كبير نواب رئيس برامج المحافظة و الإتحاد الوطنى لحماية الحياة البرية بأن تخفيض الإلتزام البيئى لوزارة الدفاع سوف يكون خطر لسببان ، أولا ، سوف يصبح البشر والحياة البرية كلاهما مهددان من قبل أضرار خطيرة وجسمية وغير قابلة لصدها وهى أصلا لا لزوم لها . ثانيا ، سوف تقوم الوكالات الإتحادية الأخرى وقطاعات الصناعة التى لها مهام فى غاية الأهمية بإستخدام نفس المنطق الذى إستخدمته هنا وزارة الدفاع وذلك بطلب إستثناءآت مماثلة من القواعد واللوائح القوانين البيئية .

أثر التدريبات العسكرية على البيئه:

" السيد الرئيس والأعضاء الموقرين لهذه اللجنة ، أقدر هذه الفرصة التى أتيحت لى للمناقشة معكم تلك القضية الهامة للحفاظ على إختباراتنا و مقدراتنا التدريبية والمقترح التشريعى الذى طرحته الإدارة لدعم ذلك الهدف . أود بصفة خاصة فى ما يتعلق بهذا الملاحظات أن أقوم بالرد ومخاطبة تلك التعليقات والإنتقادات التى قدمت فى ما يتصل بتلك المقترحات التشريعية "***بينيدكت كوهين .***

مواجهة و التصدى الى التجاوزات :

لقد بدأنا فقط مؤخرا ندرك بأن هنالك مجموعة عريضة من التجاوزات فى نطاقاتنا العمليه والتى تشكل ضغطا على نحو متزايد على مقدراتنا للقيام بالإختبارات والتدريبات والتى يجب علينا القيام بها وذلك من أجل الحفاظ على تفوقنا التكنلوجى والجاهزية أو الإستعداد القتالى . وبالنظر الى الأحداث فى العالم اليوم ، نحن نعلم بأن قواتنا وأسلحتنا أو عتادنا الحربى يجب أن يكون أكثر تنوعا ومرونة من أى وقت مضى . لسوء الحظ ، لقد أتى ذلك فى نفس الزمن الذى أصبحت فيه نطاقاتنا التدريبية تحت الطلبات التصاعدية للحفاظ على العمليات المتنوعة المطلوبة اليوم والتى سوف تكون مطلوبة على نحو متزايد فى المستقبل .

لقد أتى المأزق الحالى على نحو نتيجة تراكمية لعملية بطيئة ولكنها ثابتة تضمنت أو إشتملت على الكثير من العوامل . ولأن الضغوطات الخارجية متزايدة ، نجد أن الآثار السالبة للجاهزية والإستعداد

آخذه فى التنامى . فوق ذلك ، إن الإختبارات المستقبلية والإحتياجات التدريبية سوف تعمق وتفاقم تلك القضايا ، كما أن سرعة ومدى كفاءة أسلحتنا أو عتادنا العسكرى وعدد السيناريوهات التدريبية سوف تزداد إستجابة الى الوضع الحقيقى فى العالم والذى ستقوم قواتنا بمواجهته عندما يتم نشرها . لذلك يجب علينا أن نبدأ فى معالجة أو التصدى الى تلك القضايا بطريقة أكثر شمولية ومنهجية ، وعلينا أن نفهم بأنها سوف لن تحل بين عشية وضحاها ولكن سوف تتطلب بذل جهودا مستمرة .

الرعاية والمحافظة على البيئه :

قبل أن أتحدث عن إستراتيجيتنا الشاملة ، دعنى أولا أن أوكد موقفنا قى ما يتعلق يالرعاية والمحافظة على البيئه . خصص مجلس الشيوخ الأمريكى ما يعادل 25 مليون فدان من بعض الأراضى تعادل 1,1% من المساحة الكلية للأراضى فى الولايات المتحدة الأمريكية لوزراة الدفاع .

تلك الأراضى أعهدت الى وزارة الدفاع لإستخدامها بكفاءه والعناية بها ورعايتها بشكل صحيح . ومن أجل تنفيذ تلك المسئوليات أصبحنا نحن ملتزمون أكثر من مجرد فقط أننا نمتثل للقوانين واللوائح والقواعد المطبقة أو السارية ، فقد أصبحنا ملتزمون نحو الحماية والمحافظة على البيئة و متى يتطلب الأمر إستعادة تعزيز أو ترقية جودة البيئه .

- نحن نستثمر فى التقنيات المتعلقة بكبح ومكافحة التلوث وذلك من أجل التقليل أو الحد من التلوث فى المقام الأول ، حيث أن عملية إزالة التلوث نهائيا يعتبر الى حد كبير أكثر تكلفة .

- نحن نقوم بالتعامل مع الفصائل المهددة بالإنقراض وتلك التى تقع تحت طائلة الخطر وكل مواردنا الطبيعية وذلك من خلال تخطيط متكامل للموارد الطبيعية .

- نحن نقوم بتنظيف التلوث الناتج من الممارسات السابقة على منشئآتنا ونقوم ببناء برنامج كامل جديد من أجل التعامل مع الذخائر التى لم تنفجر فى مواقعنا المغلقة ومواقعنا تحت التحويل وأيضاغ مواقعنا الذى تم تحويلها أو نقلها .

لقد عهد لنا الشعب الأمريكى ما يعادل 25 مليون فدان من تلك الأراض التى ستكون فى محل رعايتنا وإلإهتمام بها . ولكن فى كثير من الحالات كانت تلك الأراضى التى كانت ذات مرة فى وسط السهولقد أصبحت الآن محاطة بالمنازل والمجمعات الصناعية ومراكز التسوق وطرق المرور السريع بين الولايات .

لقد أصبحت معسكراتنا وقواعدنا العسكرية بالإضافة الى مدراء ميادبن الرماية تواجه بشكل يومى بعدد لا يحصى من التحديات مثل الزحف أو الأمتداد الحضرى و الضوضأه وجودة الهواء و

والمجال الجوى وطيف الترددات والفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والثديات البحرية والذخائر غير المنفجره . إن التطورات غير المتوافقه خارج حدود أسوارنا قد غيرت مجالات الطيران العسكرى للهبوط و الإقلاع الى أنماط و أساليب لا تؤدى الى نتاج عسكرية حقيقية أو عملية والتى بدورها قد أدت الى أضرار تدريبية سالبة ومحتملة بالنسبة الى الطيارين . ما يزيد على 300 من الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والمعرضة للخطر على أراضى وزارة الدفاع نجد تقريبا عند كل قاعدة أو معسكر رئيسى أو ميدان رماية واحدة أو اكثر من تلك الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض، وأن تلك الأراضى الخاصة بوزارة الدفاع غالبا ما تكون الملاذ الأخير لتلك الأنواع والفصائل . لقد حدت من مقدراتنا تلك المسميات من المواطن أو المساكن الطبيعية الحرجة والتى أصبحت فى عدد متزايد من أى وقت مضى لكل الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض من الوصول الى وإستخدام آلاف من الأفدنة بالنسبة للكثير من ميادينالتدريب وتلك التى تخص الرماية وميادين الإختبارات ، وهنالك تكهن أنه فى المدى البعيد بأن هذه المشكلة ستزداد حدة حيث هنالك أنواعا وفصائل جديدة سوف تضاف بإستمرار الى قائمة تلك الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض .

إن مثل تلك التهديدات المتمثلة فى التجاوزات أو التعديات فى أحيانا كثيرة جدا سوف تحدث أو تسبب آثار وعواقب غير مقصودة الى مهامنا المتعلقة بالإستعداد والجاهزية القتالية للقوات . إن قضية تلك التعديات والتجاوزات لم تذهب بعيدا ولا هو مسئوليتنا لنقوم بالتدريب ونحن نحارب .

مبادرة عام 2003م للإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والمحافظة على ميادين الرماية والتدريب :

إن المهمة الأساسية لوزارة الدفاع هى المحافظة على الإستعداد والجاهزية القتالية لجيشنا الوطنى اليوم وفى المستقبل ، ونجد أيضا أن وزاة الدفاع ملتزمة تماما فى ما يتصل بالمحافظة على البيئة بجودة عالية وعلى حماية الموارد الطبيعية التى تقع على تلك الأراضى التى تحت حمايتها . ولكن فإن توسيع وزيادة القيود على التدريب وميادين الرماية الإختبارات ظلت تحد من التجهيزات و الإعدادات الفعلية للحرب وبالتالى أيضا على مقدرتنا للحفاظ على الإستعداد والجاهزية القتالية للقوات العسكرية الأمريكية .

سلمت الإدارة فى العام الماضى مجلس الشيوخ الأمريكى حزمة تتألف من ثمانية أحكام تشريعية وهى تمثل (مبادرة الإستعداد والجاهزية القتالية والمحافظة على ميادين الرماية والتدريب) حيث قام المجلس بسن ثلاثة من تلك الأحكـــام كجزء من إجازة قانون الدفاع القومى وذلك للسنة المالية 2003م ، وقد أتاحت لنا إثنان من تلك الأحكام التى تم سنها للتعاون بفعالية أكثر مع

الحكومات المحلية للولايات وعلى مستوى الدولة وكذلك مع الهيئات والجهات الخاصة وذلك من أجل أن نخطط للتوسع العمرانى الذى يحيط بميادين التدريب والرماية وذلك بغرض السماح لنا للعمل

نحو المحافظة على المساكن الطبيعية المعرضة للخطر وأيضا من أجل أن نضمن بأن مسألة تنمية وإستخدام الأراضى تتوافق مع أنشطة التدريب والإختبار فى معسكراتنا وقواعدنا العسكرية .

و بموجب الحكم الثالث قدم مجلس الشيوخ الأمريكى الى وزارة الدفاع إعفاء أو إستثناء تشريعى أو تنظيمى بموجب معاهدة قانون الطيور المهاجرة للإبعاد العرضى الطارئ للطيور المهاجرة من تلك الأرضى أثناء سريان أنشطة التدريبات العسكرية والإستعداد وتجهيز القوات . نحن ممتنون لمجلس الشيوخ الأمريكى لتلك الأحكام التى قام بسنها وخاصة تلك التى تعالج المسائل الهامة للإستعداد والجاهزية القتالية للقوات العسكرية والتى أثيرت مؤخرا عن طريق التوسع فى التشريع القضائى الذى أدى الى حظرها أو منعها بموجب معاهدة قانون الطيور المهاجرة . إننى مسرورا جدا لإطلاع هذا اللجنة بأنه و كنتيجة مباشره لتلك تشريعاتكم تقوم الآن قاذفات من سلاح الجو (ب -1 ، ب 52) والتى تم نشرها فى الطليعة الى قاعدة ***آندیرسون*** للقوات الجوية فى ***قیووام*** بإجراء تمارين ومناورات تدريبية فى ميدان الرمى التدريبى للبحرية فى ***فارلوون دى مدينيلا*** فى رابطة جزر ***مارينا*** الشمالية .

أيضا بدأ مجلس الشيوخ الأمريكى فعلا العام القادم بإيلاء الإهتمام بالنسبة الى العناصر الخمسة الأخرى من مبادرتنا الخاصة بالإستعداد والجاهــزية القتالية للقوات والمحافظــة على ميادين التدريب والرماية ، وقد ظلت تلك المقترحات الخمسة أساسية وهامة بالمحافظة على ميادين الرماية والتدريب وتعتبر مهمة لهذا العام كما كانت فى العام الماضى وربما تكون أكثر من ذلك . إن تلك الأحكام الخمسة التى قدمت الى مجلس الشيوخ الأمريكى هذا العام تؤكد مجددا ذلك المبدأ بأن الأراضى العسكرية ومناطق القوات البحرية والجوية هى موجودة لضمان الإستعداد العسكرى للقوات مع ضمان بأن وزاة الدفاع ستظل وتبقى ملتزمة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بالإدارة والإشراف على ذلك . و تتمثل تلك الأحكام الخمسة المتبقية فى :

1 . إجازة إستخدام الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية فى الظروف المناسبة أو الملائمه كبديل لتلك المواطن الطبيعية التى تم تسميتها بأنها فى وضع حرج .

2 . إصلاح تلك العناصر التى عفا عليها الدهر والغير علمية لقانون حماية الثديات البحرية ، مثل تعريف " المضايقات والإزعاج " وإضافة إستثناء او إعفاء للأمن القومى من ذلك التشريع أو القانون .

3 . التمديد بشكل مناسب للزمن المسموح به بالنسبة لأنشطة الإستعداد والجاهزية العسكرية للقوات مثل تجريب أنظمة الأسلحة الجديدة للتوافق مع قانون الهواء النقى .

4 . تنظيم الحد الأقصى المسموح به لتواجد الذخائر على ميادين الرماية والتدريب العملى وذلك بموجب قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية وقانون حفظ وإستعادة المواردشريطة أن تكون تلك الذخائر والمكونات المترتبطة بها لا تزال موجودة هنالك وفى حين فقط أن تكون ميادين الرماية والتدريب لا تزال عمليه وجاهزة لتنفيذ ذلك .

وقبل أن أخوض فى العناصر المحددة لمقترحنا ، أود أن أتطرق الى بعض القضـــايا الرئيسية ، حيث هنالك موضوع متسق من الإنتقادات لمقترحنا هذا يتمثل فى أنه سيمنح إٍستثناء كبير أو إعفاء شامل لوزارة الدفاع من القوانين البيئية القومية . لاتوجد صحة لهذا الإدعاء بما يختص بهذه الجزئية من المقترح .

أولا ، إن مبادرتنا سوف تطبق فقط على أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات وليست على ميادبن التدريب والرماية التى أغلقت أو تلك التى سوف تغلق فى المستقبل ، وأيضا لا تطبق على " العمليات الإعتيادية للقواعد العسكرية التى تقوم بعمليات مهام الدعم والإسناد مثل المكاتب الإدارية والإتصالات العسكرية والإمداد والتموين ومرافق معالجة المياه والمخازن والمستودعات والمدارس والمنازل وأحواض غسل السيارات ولا على العمليات الخاصة بالأنشطة الصناعية أو بناء أو هدم مثل تلك المرافق" . إذا مبادرتنا هى غير قابلة للتطبيق على أنشطة وزارة الدفاع و التى هى أصلا قد جرت العادة قديما أن تكون مصدر إهتمام كبير للمشرعيين والمنظمون الإتحاديون وفى الولايات . إنها لا تتعرض البأو تتناول فقط بصورةمفردة الأنشطة العسكرية حيث أن ما تقوم به وزارة الدفاع هو بخلاف أو غير أى نشاط آخر حكومى أو خاص . إن وزارة الدفاع سوف تظلخاضعة على وجه التحديد لنفس الشروط أو المطلوبات التنظيمية كالقطاع الخاص وذلك عندما نقوم بأداء نفس الأنواع من الأنشطة مثل القطاع الخاص . إننا نبحث عن أشكال بديلة لتشريع أو تنظيم وذلك فقط لتلك الأشياء التى نقوم بها والتى لا يوجد نظير أو مثيل لها فى القطاع الخاص مثل أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

علاوة على ذلك ، إن مبادرتنا تؤثر بصورة كبيرة على القوانين والتشريعات البيئية التى تطبق على القطاع الخاصأو تلك التى تؤثر بشكل غير مناسب على وزارة الدفاع بالأتى :

1 . إن لقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض عواقب تشريعية وتنظيمية محدودة على

الأرضى الخاصة ولكن يمكن أن يكون له عواقب قانونية معيقه بالنسبة للقواعد العسكرية.

2 . بموجب قانون حماية الثديات البحرية ووفق خطط القطاع الخاص للتخفيض والأخذ الطارئ لها قد أعطى مصايد الأسماك التجارية مرونة كبيرة لأخذ عدد كبير منها كل عام ولكن هذا غير متاح الى وزارة الدفاع والتى أصبحت أنشطتها الدفاعية الهامة التى كانت قد توقفت برغم أن هنالك القليل جدا من حالات الموت أو الإصابات بين الثديات البحرية فى العام .

3 . إن شرط المطابقة أو الإيفاء بقانون الهواء النقى يطبق فقط على الوكالات الإتحادية وليست على القطاع الخاص .

لذلك فإن مقترحنا يعتبر له نفس الطابع كذاك الإعفاء نفسه الذى أتاحه لنا مجلس الشيوخ الأمريكى فى العام الماضى بموجب معاهدة قانون الطيور المهاجرة والذى كثير من المجموعات البيئية غير قادرة لإنفاذه ضد الكثير من الأطراف من القطاع الخاص ، ولكن نتيجة الى مايقارب من 2000 قرار لدائرة محكمة ، فقد تمكنت ورغبت تلك المجموعات فى إنفاذ ذلك القانون فى أثناء فترة الحرب ضد الأنشطة الهامة التى تتعلق بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات الخاصة بوزراة الدفاع .

إن مبادرتنا ليست فقط تتثتنى أنشطة الإستعداد العسكربالجاهزية القتالية للقوات من القوانين البيئية ، بل إنها توضح وتؤكد السياسات التشريعية والتنظيمية القائمة الآن والتى تدرك ذلك الطابع المتفرد لأنشطتنا . إن مبادرتنا تعمل علىتقنين وتوسيع نطاق القوانين القائمة الآن الخاصةبوكالة حماية البيئه وتوسيع نطاقها بقواعد ولوائح الذخائر العسكرية وتؤكد سياسة الحكومة فى ما يختص بالخطط المتكاملة بإدارة الموارد الطبيعية والمواطن الطبيعية النى تقع فى دائرة الخطر و تقنن سياسة الحكومة السابقة حول " المضايقات" بموجب قانون حماية الثديات البحرية وأيضا تصادق على سياسات الحكومة الإتحادية وحكومات الولايات القائمة منذ أمد بعيد بشأن التشريعات واللوائح التنظيمية بموجب قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية وقانون حفظ وإستعادة الموارد فى مايتعلق بعملياتنا فى ميادين التدريب والرماية ، كما أيضا أنها تعطى وزارة الدفاع مرونة مؤقته بموجب قانون الهواء النظيف . مرة أخرى ، إن مقترحاتنا ، هى ذات نفس الطابع لذلك الإعفاء الذى منح لنا بموجب معاهدة قانون الطيور المهاجرة فى السنة الماضية والذى قنن الوضع السابق للحكومة فى ما يخص إلتزامات وزارة الدفاع بموجب معاهدة قانون الطيور المهاجرة .

ومن المفارقات ، فإن البديل الذى تم إقتراحه من قبل الكثير من ناقدينا مثل (الإسترحام المقدم من السلطة القانونية للطوارئ القائمة الآن) سوف يعفى بالكامل وزارة الدفاع من التخلى عن الشرط القانونى مهما طالت فترة إستمرار سريان الإعفاء ، ويعتبر هذا حلا بعيد المدى بصورة أكبر من تلك أشكال القاعدة أو اللائحة البديلة التى قمنا بإقتراحها .

ووفقا لذلك ، إن مقترحاتنا لاهى لاغية ولا إعفائية ، بل على العكس من ذلك هم أولئك نقادنا الذين يناشدوننا بأن نعتمد على الإستخدام الكامل والمتكررلإعفاءات الطوارئ بالنسبة للإنشطة الإعتيادية والمستمرة للإستعداد العسكربوالجاهزية القتالية للقوات والتى يمكن أن يتم إستيعابها بسهولة عن طريق إيضاحات وتعديلات طفيفه على القانون القائم الآن .

سلطات الطوارئ القائمة الآن :

كما أشير إليه أعلاه ، يقول الكثير من ناقدينا بأن الإعفاءات فى القوانين البيئية بجانب العملية التشاورية فى الفصل 10 لدستور للولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2014م جعل مبادرة وزارة الدفاع غير ضرورية أو لا لزوم لها .

بالرغم من أن تلك الإعفاءات القائمة الآن تمثل سياج قيم ضد أى طوارئ مستقبلية غير متوقعه ، ولكن أنها لا تقدم الأساس القانونى لأنشطة الدولة اليومية المتعلقة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية القوات وذلك بسبب الأتى :

1 . بالنسبة لقانون حماية الثديات البحرية مثل معاهدة قانون الطيور المهاجرة والذى قام مجلس الشيوخ الأمريكى بتعديله السنة الماضية ليست لديه إعفاء بما يخص الأمن القومى .

2 . الفصل 10 لقانون القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية القسم2014 والذى سمح بالتأخر لمدة خمسة أيام على الأكثر فى الإجراءات القانونية والتنظيمية والتى تؤثر بشكل كبير على الإستعداد العسكري والجاهزية القتالية للقوات ، حيث يعتبر ذلك القانون بمثابة وثيقة تأمين قيمة لظروف معينة ولكن فى نفس الوقت سمح بوقت غير كاف من أجل حل الخلافات لأى تعقيد . إن مفاوضات سلاح البحرية مع إدارة مصائد الأسماك والحياة البرية حول الحصص أو الكميات المستثناة لمعسكر ***بيندلتون*** من تسميته كموطن طبيعى يقع تحت طائلة الخطر قد إستغرق شهورا . وإضافة أكثر لهذه النقطة ، فإن القسم 2014 فقط قد قنن سلطة أصيلة لأعضاء مجلس الوزارء للتشاور مع بعضهم البعض والإستئناف الى أو مناشدة الرئيس . وطالما أن تلك القوانين لا تتناول النقاط الأساسية التى أدت الى الخلاف ، فإنها لم تعمل أى شئ للإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات فى ظروف كانت فيها القوانين الأساسية نفسها ليست ممارسة لوكالة سلطتها التقديرية والتى تمثل مصدرالمشكلة بالنسبة للإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات، وهذا بالأخص ذو علاقة وثيقة بمقترحنا المتمثل فى المبادرة الخاصة بالإستعداد والجاهزية القتالية والمحافظة على ميادين الرماية والتدريب وذلك بسبب أنه لم يكن من التعديلات الخمسة التى إقترحناها قد نجمت عن إجراءات أو ردود فعل من المشرعونأو المنظمون الإتحاديين أو الولائيين . هنالك أربعة من التعديلات الخمسة المقترحة (قانون حفظ وإستعادة الموارد ، قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية ، قانون حماية الثديات البحرية ، قانون الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض) والتى هى مثل تعديل معاهدة قانون الطيور المهاجرة الذى أجازه مجلس الشيوخ الأمريكى فى السنة الماضية والذى نجم عنه متقاضون فى القطاع الخاص كانوا يسعوا وراء نقض أو إلغاء السياسة التشريعية الإتحادية وإجبار المشرعيين الإتحاديين لفرض قيود معوقة على أنشطتنا الخاصة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية القوات .

أما التعديل الخامس ، وهو تعديلنا المقترح الخاص بقانون الهواء النظيف قد تم إقتراحه وذلك بسبب أن وزارة الدفاع ووكالة حماية البيئة قد خلصتا الى أن القوانين " ومطابقة قواعدها وبنودها بصورة عامة" قد قيدت دون داع مرونة وزارة الدفاع والولايات والمشرعون أو المنظمون الإتحاديين من أجل تضمين أو إستيعاب الإستعداد العسكرى والتأهب للقوات فى برامج مكافحة تلوث الهواء أن تكون قابلة للتطبيق . لذلك القسم 2014 بالرغم من أنه مفيد فى بعض الأحوال أو الحالات ولكنهسوف يكون من دون جدوى لتناول القضايا الهامة والحيوية المتعلقة بالإستعداد والتأهب العسكرى للقوات والتى تتناولها أو تتعرض لها مقترحات مبادرتنا الخمسة الخاصة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والمحافظة على ميادين الرماية والتدريب .

3 . معظم القوانين والتشريعات البيئية التى لها إستثناءاءت طوارئ تظهر بوضوح بأنها يمكن أن تستخدم فى الظروف أو الحالات النادرة كملاذ أخيروفقط لفترة وجيزة .

4 . إن القرار لمنح إستثناء بموجب تلك القوانين يكون مخول به أو يقع على عاتق الرئيس فى إطار أعلى من المعايير الممكنة " المصلحة العليا للولايات المتحدة الأمريكية" وهو ذلك المعيار المفهوم ليتضمن بشكل إستثنائى تهديدات خطيرة لديمومة الوطن . وتكون عادةتلك الإستثناءات هى أيضا تقتصر على فترة عام واحد قابل للتجديد (أو فى بعض الحالات ثلاث سنوات على الأكثر لشروط أو متطلبات معينة) .

- يسمح الفصل 7- (ى) من قانون وكالة حماية البيئه والخاص بعملية الإعفاء والذى يختلف إختلافا كثيرا من الإعفاء الطارئ النمطى لوزير الدفاع للقيام بتوجيه لجنة الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض من إعفاء إجراءات وعمليات الوكالة لمصلحة الأمن القومى . ومع ذلك ، لقد أثارت طريقة عمل لجنة الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض الدعاوى أو المقاضـــاة الإجرائية فى الماضى ، وبذلك يكون من المحتمل أن هذا قد حد من فائدتها أوجداوها فى الظروف الطارئة والملحة . بالإضافة الى ذلك ، نسبة لأن إجراءات تلك اللجان تطبق فقط على عمليات الوكالة أكثر من ماهو على ميادين التدريب والرماية نفسها ، لذلك نجد أن أى إستثناء حصلت عليه وزارة الدفاع سوف يكون ذا فائدة ولمدة محدودة وذلك نسبة لأن التدريبات والإختبارات العسكرية تتجدد بشكل مستمر ، وأن مثل ذلك الإستثناء سوف يفقد فائدته بمرور الزمن كلما تطورت وتجددت طبيعة أعمال وزارة الدفاع على ميادين التدريب والرماية .

- إن السطات المختصة بمسألة الإستثناءات لا تعمل بصورة جيدة تجاه تناول تلك التدهورات فى ما يخص بأنشطة الإستعداد العسكري والجاهزية القتالية للقوات الناتجة من الآثار التراكمية والمتزايدة للكثير من الشـــــروط أو المطلوبات التشريعية والتنظيمية والإجــراءات المختلفة على مر الزمن (بالمقارنة مع إجراء رئيسى واحد).

- علاوة على ذلك ، يتم المحافظة على مستوى الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات عن طريق آلاف من الإختبارات المنفصلة والأنشطة التدريبية على المئات من المواقع ، ونجد أن العديد من تلك الإختبارات يظل متأثرا سلبا باللوائح والأحكام البيئية . إن المحافظة على الإستعدادالعسكرى والجاهزية القتالية للقوات من خلال إستغلال الإعفاءات أوالإستثناءات الطارئة من شأنه أن يفضى الى عمل العشرات من الإصدارات أو التجديدات أو حتى المئات من التصديقات الرئاسية سنويا .

- وبالرغم من أن أى نشاط منفصل (مثلا ، تمرين محدد خاص بمجموعة قتالية محمولة) قد يكون نادرا ما يتم ترفيعه الى مستوى غير عادى الى " المصلحة الوطنية العليا" ، لذلك يصبح واضحا بأنه من غير المقبول أن نسمح لجميع الأنشطة أن لا تكون بصورة منفردة بأن ترفع لذلك المستوى أن يتم تقويضها أو أن تضرر بشكل ما أو أن تنتهى عن طريق الإفراط فى التنظيم واللوائح أو القواعد والتشريعات.

- أخيرا ، بأن يسمح بإستمرار ذلك التدهور الغير محدود فى أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات حتى وقوع حدث خارجى مثل الهجوم اليابانى فى ميناء أو مرفأ اللؤلوء على القاعدة البحرية للقوات الأمريكية أو مثل هجمات الحادى عشر من سبتمبر والتى تسببت فى أن الرئيس يستدعى ذلك الإعفاء وهو مايعنى بأن قواتنا العسكرية سوف تذهب الى المعركة وهى قد تلقت تدريبا متدنى المستوى مع إمتلاكها لأسلحة قد أجريت عليها أيضا إختبارات وتقييمات متدنية المستوى . إن تلك الإختبارات والتدريبات والتى حدثت بعد الحصول على إعفاء الطورائ هى الوحيدة التى سوف تكون تماما واقعية وفعالة .

تعتقد وزارة الدفاع بأنه من غير المقبول كمسألة سياسة عامة بأن تقوم بطلب دعاوى وإلتماسات متكررة لأنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والتى لا غنى عنها من سلطة الطوارئ وخاصة عندما تكون هنالك إيضاحات أو تفسيرات ضيقة فى القوانين والقواعد واللوائح التنظيمية الأساسية الشيء الذى يمكن أن يستمران الإثنين معا فى وقت واحد بما يخض أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات وحماية البيئة . إن الكونغرس الأمريكى سوف لن يمنع أبدا أى وضع يكون فيه نشاطا ذا حيوية وأهمية للشعب مثل ممارسة أو مزاولة مهنة الطب بأن لا يسمح له بالمضى الى الأمام من خلال إستخدام إستثناءات طوارئ متكررة .

وكما قيل ، من الواضح بأنه لا سبيل لوزارة الدفاع بأن تعارض فلسفيا إستخدام إعفاءات الأمن القومى أو أى من الإستثناءات حيث ما كان ذلك ضروريا . نحن نعتقد بأنه أى قانون أو تشريع بيئى يجب أن يكون لديه أو يتضمن على إعفاءات مصاغه بشكل جيد تكون بمثابة وثيقة تأمين ، على الرغم من أننا لازلنا نأمل فى أننا فى بعض الأحيان يكون مطلوبا منا الإستعانة بها والرجوع لها أو اللجؤ إليها ....

مقترحات محددة :

شملت مقترحات هذ العام بعض التوضيحات والتعديلات إستنادا على تلك الأحداث منذ العام الماضى ، حيث أن من إجمالى تلك المقترحات الخمسة نجد أن قانون الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض وقانون الهواء النظيف هما بدون تغيير وظلتا على حالتيهما . دعنى أولا أتناول القواعد والحكام التى تغيرت .

قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية وقانون حفظ وإستعادة الموارد :

إن التشريع يعمل على تقنين وتأكيد السياسة التنظيمية القائمة منذ فترة طويلة لوكالة حماية البيئة ولأى ولاية فى ما يتعلق بقواعد وأحكام إستخدام الذخائر فى ميادين التدريب العملى والرماية ، وأن أيضا يؤكد بأن الذخائر العسكرية خاضعة الى قانون الذخائر العسكرية لوكالة حماية البيئة للعام 1997م بينما هى فى ميادين التدريب والرماية ، وأن عملية تنظيف ميادين التدريب العملى والرماية غير مطلوبة ما دام أن تلك المواد متواجدة على تلك ميادين التدريب . ولكن إذا ماتمنقل تلك المواد من ميادين التدريب والرماية فعندئذ يكون التعامل معها مطلوب على وجه السرعة بموجب القوانين البيئية القائمة . إضافة الى ذلك ، إذا ما كانت مكونات تلك الذخائر قد تسببت فى التعرض لإخطار وشيكه وكبيرة على ميادين التدريب والرماية سوف تقوم وكالة حماية البيئة بالإحتفاظ بالحق فى ممارسة سلطاتها للتعامل معها على ميادين التدريب والرماية بموجب قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية ، الفصل 106 (إن تشريعنا يؤكد مجددا وبصورة بأكثر وضوحا السلطة المخولة لوكالة حماية البيئه فى الفصل 106) . وأيضا على نحو مماثل فإن التشريع لا يعدل تدابير الحمايات المتداخلة لقانون حماية المياه الصالحة للشرب و قانون السياسة البيئية الوطنية وقانون الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض ضد الأنشطة الضارة بالبيئه التى تنفذ على ميادين التدريب والرماية فى القواعد العسكرية . ونجد أنه ليس لذلك التشريع أى تأثير على الإطلاق على إلتزامات وزارة الدفاع عن التنظيف والإزالة بموجب قانون حفظ وإستعادة الموارد أو قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية فى مواقع الدفاع التى إستخدمت سابقا وميادين التدريب والرماية المغلقة وتلك ميادين التدريب والرماية التى سوف تغلق فى المستقبل أو الأعمال الخاصة بإدارة المخلفات والنفايات التى تشمل الذخائر وحتى إذا كانت على ميادين التدريبات العملية والرماية (مثل ذلك يسمى بالإنشطة المتعلقة بالحريق لمخلفات الذخائر فى الهواء الطلق أوالتفجير المكشوف للذخائر).

إن إهتمامنا الأساسى يتمثل فى أن نحمى السياسة التنظيمية والرقابية الموحدة والقائمة منذ أمد طويل ضد أى دعاوى قضائية عن طريق:-

(1) إن إستخدام الذخائر للإختبار والتدريب على ميادين التدريب العملى والرماية بأنه ليست نشاط متعلق بإدارة النفايات أو المخلفات أو هو نشاط يثير أو يحرك مقتضيات التنظيف والإزالة لها.

(2) إن الشئ الذى يثير أو يحرك وزارة الدفاع لتناول الأثار البيئية لتلك الإختبار الروتينى وإستخدامات التدريب والذى يتضمن التخلص من الذخائر هو:

(أ) عند إغلاق ميدان التدريب والرماية .

(ب)عندما تمتد الذخائر أو عناصرها أو تهدد بالإنتقال خارج ميادين التدريب والرماية .أو،

(جـ) عندما تحدث الذخائر أو عناصرها خطر وشيك وكبير وذلك بتعرض ميادين التدريب والرماية لتلكالأخطار بسبب تواجدها عليها .

هنالك حاجة للتشريع وذلك بسبب التعريف الفضفاض لقانون حفظ وإستعادة الموارد لمفردة" المخلفات الصلبة " وأيضا بسبب أن للولايات صلاحيات واسعة لإتخاذ لوائح وقواعد أكثر صرامة بموجب قانون حفظ وإستعادة الموارد من وكالة حماية البيئه (واجبة النفاذ من جانب كل من الولايات والمدعيين البيئيين) ، ولذلك يكون لدى وكالة حماية البيئه قدرة محدودة جدا لتحمل ذلك الإعفاء التنظيمى والرقابى الخاص بوزارة الدفاع بموجب قانون حفظ وإستعادة الموارد . وعلى نحو مماثل أيضا إن التعريف القانونى والتشريعى الفضفاض لمفردة " الإعفاء" بموجب قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية ربما أيضا أن يحد من قدرة وكالة حماية البيئه لتحمل ذلك الإعفاء التنظيمى والتشريعى الخاص بوزارة الدفاع . أيضا إن الإعفاء الممنوح من الرئيس والقابل للتجديد سنويا لموقع أو مكانا محددا (بموجب معيار المصلحة الوطنبة الكبرى فى قانون حفظ وإستعادة الموارد ومعيار الأمن الوطنى فى قانون الإستجابة البيئية الشاملة والمسئولية والتعويض) لهو غير ملائم للأسباب التى تم نقاشها أعلاه .

قانون حماية الثديات البحرية :

على الرغم من أننى أدرك بأن هذه اللجنة لا تهتم بصورة رئيسية بقانون حماية الثديات البحرية ، ولكن أود أن أغتنم هذه اللحظة لمناقشتها بغرض التعقيب. لقد تضمن مقترح قانون حماية الثديات البحرية لهذا العام بعض الأحكام الجديدة ،إذ أن مقترح هذا العام مثل السنة الماضية سوف يعدل البند أو الشرط المتعلق بمسألة " المضايقة " فى قانون حماية الثديات البحرية والذى هو حاليا يركز فقط على "الإحتمالية" المتعلقة بإلحاق الأذى أو إزعاج الثديات البحربة .

إن مبادرتنا تتبنى حرفيا مقترحا للإصلاح تم صياغته أثناء فترة الحكومة السابقة بواسطة كل من وزارة التجارة والداخلية والدفاع وطبقته على أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

حيث أن ذلك المقترح تبنى توصية جاءت من قبل المجلس القومى للبحوث بأن التعريف الفضفاض والمفرط فى العمومية الحالى لمفردة " المضايقه" للثديات البحـرية والذى يتضمن "الإزعاج" أو " الإحتمالية للتشويش " كان تركيزه على التأثيرات البيولوجية المهمة و الكبيرة . وقد أكدت فى الآونة الأخيرة فى عام 999 مدائرة مصائد الأسماك البحرية الوطنية بأنه فى ظل تلك اللغة الجارفة لتعريف التشريع القائم الآن بأن" المضايقة يفترض أن تحدث عندما تستجيب الثديات البحريةالى الأصوات الصادرة او الإشارات المرئية " .. أو بمعنى آخر ، متى ما شعر وحس الثدى البحرى بأى نشاط بغض النظر عن ما إذ كان ذلك الإحساس عابر أو حميد . كشفت الدراسة التى أعدها المجلس القومى للبحوث بأنه " إذا كان هذا التفسير للقانون للمستوى (ب) للمضايقة (التغيرات التى يمكن ملاحظتها فى السلوك) إذا طبقت بصرامة على النقل البحرى كما طبقت على الأنشطة العلمية والبحرية سوف تكون النتيجة بمثابة لائحة تنظيمية معيقة ومعطلة تماما وتمثل إعاقة تامة وتعطيل تقريبا لأى سفينة مزودة بمحركات تعمل فى مياه الولايات المتحدة الأمريكية " .

بدأت دائرة مصائد الأسماك البحرية الوطنية فى وقت لاحق فى ظل الحكومة السابقة فى تطبيق تعريف المجلس القومى للبحوث القائم على الآثار الأكثر علمية ، ولكن قد تحدت بعض المجموعات البيئية هذ التفسير التنظيمى بإعتباره يتعارض مع القانون أو النظام الأساسى .وكما قد تعلمون ، لقد عانت البحرية والإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوى من إنتاكسة بالغة فى السنة الماضية إشتملت على جهاز إستشعار مضاد للغواصات الحربية(نظام المراقبة عن طريق جهاز إستشعار عامل بالتردد المنخفض) عبارة عن صفائف قطرية ترسل موجات صوتية فى تردد منخفض تعتبر ذات أمر بالغ الأهمية فى الكشف عن تلك الغواصات صامتة المحركات أوالتى تعمل بالديزل والكهرباء بينما لا تزال هى على نحو بعد مسافة آمنة من سفننا . نجد أن فى إستخدام نظام المراقبة عن طريق جهاز الإستشعار العامل بالتردد المنخفض قد غالفى التحدى لتلك المجموعات البيئية الناشطة فى مجال حماية البيئة السياسة الجديدة بإعتبارها تتعارض مع المعيار التشريعى السائد واضعا السياسة التنظيمية لدائرة مصائد الأسماك البحرية الوطنية تحت طائلة الخطر كتأكيد واضح الى ضرورة الحاجة الى أن يتم شرح وتوضيح أكثر الى التعاريف القانونية الموجودة الآن لمفردة "المضايقه" والتى حددتها حزمتنا التشريعية فى العام الماضى .

إن التغيير الأخير الذى إقترحناه يتمثل فى عملية إستثناء للأمن القومى وأيضا تلك الإستنتاجات من الردود والتى إستلمتها وزارة الدفاع من أنصار البيئه فى العام الماضى بعد أن قمنا يتسليم مقترحنا كما ناقشت ذلك أعلاه . على الرغم من أن وزارة الدفاع لا تزال تعتقد بأن إسناد أو إعتماد تدريبات عسكرية ضرورية وإختبارات وعمليات عسكرية على الدعوات والمطالبات المتكررة لسلطة الطوارئ بانه أمر غير مقبول كمسالة تتعلق يالسياسة العامة ، ونحن بدورنا نعتقد بأن أى تشريع أو نظام أساسى بيئى يجب أن يكون له تلك السلطة بإعتباره وثيقة تأمين .

لقد أبرزت التعليقات التى إستقبلناه فى العام الماضى حقيقة أن قانون حماية الثديات البحرية حاليا لا يتضمن على تلك سلطة أو هيئة الطوارئ ، لذا كان الخضوع لهذا القانون لهذا العام لا يتضمن آلية للإستثناء أو الإعفاء . إن مثل قانون الأنواع والفصائل المهددة بالأنقراض ، سوف يتيح مقترحنا للسيد /وزير الدفاع بعد التشاور مع كل من وزير التجارة والداخلية حسب مقتضى الحال للإستثناء من أحكام وبنود أو نصوص قانون حماية الثديات البحرية لبعض الأعمال أو فئات من الأعمال عندما تقتضى الحاجة لذلك من قبل الأمن القومى ،وأن ذلك البند ليست هو بديلا للإيضاحات التى إقترحناها لقانون حماية الثديات البحرية بل هو آلية مأمونة الجوانب فى حالة الطوارئ .

إن التغييرات الجوهرية هى تلك التى تم وصفها أعلاه ، وأن السبب فى أن النص كان أكثر إمتداد وتوسع من النسخة للسنة الماضية بأن نسخة العام الماضى قد صيغت كجزء قائما بذاته من العنوان العاشر (عنوان وزارة الدفاع) بدلا من تعديل لنص قانون حماية الثديات البحرية فى حد ذاته . وفى هذا العام وبسبب أننا قد أجرينا الكثير من التغييرات ، لقد خلصنا الى أنه كمسألة صياغة يجب علينا أن نضمن تغييراتنا فى قانون حماية الثديات البحرية نفسه . وذلك يستلزم الكثير من اللغة الإضافية الى حد كبير بمجرد قراءة لغة قانون حماية الثديات البحرية الموجود حاليا والذى لسنا على خلاف لتعديله .

إن الآثار البيئية لإصلاحاتنا المقترحة ستكون ضئيلة ومحدودة ،وبالرغم أن مبادرتنا سوف تستبعد الآثار العابرة وتلك غير المهمة من الناحية البيولوجية من وجهة نظر التشريع ،سوف يظل قانون حماية الثديات البحرية فى كامل نفاذه بالنسبة للآثارالمهمة من الناحية البيولوجية ، ليس فقط الموت أو الإصابة بل أيضا إختلال أو تعطل الأنشطة العامة والحيوية . يجب على وزارة الدفاع أن لا تؤذى هذه الثديات البحرية ولا أن تشوش على أنشطتها البيولوجية المهمة بدون أن تحصل على الإذن أو الترخيص من دائرة الأسماك والحياة البرية أو دائرة مصائد الأسماك البحرية الوطنية حسب مقتضى الحال .

أيضا كذلك لم تكن مبادرتنا بمنأى عن الإفتراض الأساسى أو المنطلق التحوطى لقانون حماية الثديات البحرية . يحتوى المبدأ الوقائى على أنه يجب على المشرعون أو المنظمين المضى قدما بصورة أكثر تحفظية فى وجه عدم اليقين العلمى حول الأثار البيئية ، ولكن قد جسدت أو إشتملت مباردتنا على منهجية محافظه ومستندة أو قائمة على أساس علمى تم التحقق والمصادقة عليه من قبل المجلس القومى للبحوث وذلك من خلال تعريف مفردة " المضايقه" بأنها عبارة عن أى أنشطة متصلة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والتى من شأنها أن " تؤذى أو أن يكون لديها إحتمالية كبيرة فى أن تؤذى" أو " تزعج أو من المرجح أن تزعج" ، و نجد أن مبادرتنا قد إشتملت على هامش من الأمان أو السلامة يتطابق أو يتفق تماما مع المبدأ التحوطى أو الإحترازى .

ولقد كان البديل الموجود للتعريف الغير علمى أو الفضفاض على نحو فادح لمفردة " المضايقة" والذى يطبق بصورة كبيرة على أى نشاط نجد فيه تعبير " من المحتمل أن يزعج او يعكر صفو" أى طرف آخر . وقد وجد المجلس القومى للبحوث بأن تلك العمومية المفرطة والإتساع الفضفاض والكاسح لتعريف تلك مفردة " المضايقه" غير علمى ولم يقرره أو يعترف به مبدأ التحوط والإحتراز ....

تمارس وزارة الدفاع بالفعل عناية أو رعاية إستثنائية فى برامجها البحرية ، فنجد أن كل أنشطة وزارة الدفاع فى جميع أنحاء العالم نتجت عنها أقل من 10 حالات وفاة او إصابات سنويا(مقارنة بحوالى 4,800 حالة وفاة ناتجة عن الأنشطة التجارية لمصايد الأسماك) . كما نجد أن وزارة الدفاع قد وجدت حاليا الكثير من الأبحاث الأكثر أهمية حول الثديات البحرية وأنها سوف تستمر فى تعميق هذه الأبحاث فى المستقبل .

بالرغم من أن الأثار البيئية لإصلاحاتنا أو تصحيحاتنا لقانون حماية الثديات البحرية سوف تكون ضئيلة أو لاتذكر ، ولكن مضامينها أو مدلولاتها المتعلقة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات تعتبر ذات بعدا عميقا . إن تطبيق التعريف الحالى المثير لمفردة " المضايقة" قد أثر تأثير عميق على مسألتان حيويتان هما البحث والتطوير والتدريب الإثنين معا . إن عمليات القوات البحرية هى إستطلاعية فى طبيعتها ، مما يعنى بأن أحداث العالم دائما ما تتطلب ممارسات تخطيط فى غضون مهلة قصيرة . ونجد أن البحرية حتى هذا التاريخ إستطاعت أن تتجنب تأخير وعبء تطبيق التصريح الممنوح لها فقط عن طريق التقليص أو الحد من او إلغاء التدريب والبحث والإختبارات . ظلت القوات البحرية ولمدة ستة أعوام تعمل على إجراء البحوث من أجل تطوير مجموعة من أجهزة الإستشعار الجديدة وفنون أو أساليب التكتيك والتنظيم الحربى (البرنامج المتقدم لتطوير فنون الحرب الساحلية) وذلكمن أجل التقليل أو الحد من التهديد الذى تشكله الغواصات البحرية الصامتة الصوت والتى تعمل بالديزل على السواحل والبحار الضحلة مثل الخليج الفارسى ومضيق هرمز وبحر الصين الجنوبى ومضيق تايوان . ونجد أنتلك الغواصات البحرية موزعة على نطاق واسع فى القوات البحرية على مستوى العالم وتشمل مايسمى منها " محور الشر" والتى تمتلكها بعض الدول مثل إيران وكوريا الشمالية وأن هذه الغواصات تشكل بدورها قمة عدائية كبيرة فى تلك المناطق ..وأنه فى خلال ست سنوات سوف يعمل هذا البرناج ، وأن أكثر من 75%من الإختبارات قد تأثرت بالإعتبارات البيئية . لقد تأثرت الإختبارات فى الثلاث سنوات الماضية ، حيث أن واحد من المشروعات قد تم إلغاؤه كليا ،وأن سبعة عشر مشروع مختلف قد تم تقليصها أو قد خفضت أحجامها.

قانون الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض :

لم تتغير نصوص وبنود قانون الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض الخاص ببلادنا عن العام الماضى ،وسوف يؤكد التشريع قرار الحكومة السابقة بأن هنالك خطة متكاملة لإدارة الموارد الطبيعية يمكن تحت ظروف مناسبة أن تتفادى الحاجة الى تسمية بعض المواطن الطبيعة التى هى فى وضع حرج والتى تقع جوار المواقع والمنشئآت العسكرية ، وهى الخطط الخاصة بالمحافظة على الموارد الطبيعية الموجودة حول الممتلكات والمنشئآت العسكرية والمطلوبة وفقا لقانون ***سايكس***(الذى صدر فى 15 سبتمبر 1960م بشأن التحفظات العسكرية حول البيئه فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ينص على التعاون من قبل وزارة الداخلية ووزارة الدفاع مع أجهزة الدولة فى التخطيط والتنمية والحفاظ على الأسماك والحياة البرية والموراد الطبيعية)، وتلك الخططقد تم صياغتها وتطويرها بالتعاون مع وكالات الحياة البرية بالولايات و دائرة الأسماك والحياة البرية الأمريكية والجمهور . و فى معظم الحالات توفر تلك الوكالات حماية أفضل أو مماثلة لتلكالفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض وذلك لأنها تعطى إعتبار شمولى للبيئه كنقطة مرتكز بخلاف أنها تستخدم التحليل القائم على فصيلة ثم فصيلة أو نوع ثم نوع . إن قرار الحكومة السابقة بأن تلك الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية والتى قد توفر على نحو كاف ظرف مناسب لإدارة المواطنأو المساكن الخاصة بالأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض هى الآن يجرى الطعن فيها فى المحكمة من قبل المجموعات البيئية الناشطة حيث ذكروا ذلك فى الدائرة القضائية التاسعة كسابقة قضائية مقترحين بأن هنالك برامج أخرى لإدارة مساكنأو مواطن الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض قد قدمت أرضية غير كافية لدائرة الأسماك والحياة البرية لتجنب تحديد أو تعيين بعض المواطن او المساكن الحرجة للأنواع والفصائل المهددة بالإ نقراض والتى تقع تحت دائرة الخطر . وتطالب تلك المجموعات بأنه ليست بالضرورة وجود تلك الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعية ، وبغض النظر عن كيف إنها حامية لمواطن الفصائل المهددة بالإنقراض ، وأنها لايمكن أبد أن تحل محل أو أن تكون بديلا لتعيين أو تحديد المواطن أو المساكن الحرجة للأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض ، وأن مثل هذا التشريع سوف يؤكد عزل السياسة الخاصة بدائرة الأسماك والحياة البرية من تلك التحديات .

وقد أكدت الحكومتات السابقتان والحاليتان إستخدامالخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة كقاعدة لإستثناء أو إستبعاد محتمل لتلكالمواطن و المساكن التى هى فى وضع حرج . إن مثل تلك الخطط مطلوبة لكى تنهض بأعباء إدارة الأسماك والحياة البرية وإدارة الأرضى وإدارة الغابات وللحماية الموجهة للإسماك والحياة البرية وتؤدى الى تحسين وزيادة الأسماك والحياة البرية و حماية الأراضى الرطبة وتحسن وتعزز وإستعادة وتأسيس وإنشاءأهداف وغايات محددة وأطر زمنية لإدارة الموارد الطبيعية وتعزيز القوانين والتشريعات الخاصة بالموارد الطبيعية .

وبخلاف عن عملية تسمية المواطن والمساكن التى تقع تحت دائرى الخطر ، تؤمن الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة دور مهم للمشرعيين بالدولة ، إضافة الى ذلك ، يجب مراجعة وتنقيح الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة من قبل الأطرافأو الشركاء على أساس دورى ، ولكن يجب أن

يتم ذلك فى ما لا يقل عن مرة واحدة كل خمس سنوات وذلك من أجل إتاحة فرصة المشاركة المستمرة لدائرة الأسماك والحياة البرية .

وعلى النقيض من ذلك ، وفى عام 1999مصرحت مجموعة مسئولة فى دائرة الأسماك والحياة البرية فى بيان وضع قواعد مقترحة بأنهم " نحن نعتقد منذ فترة طويلة ، وفى معظم الحالات ، بأن التسمية الرسمية للمواطن أو المساكن الواقعة تحت دائرة المخاطر ظلت ذات قيمة إضافية قليلة لمعظم الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض المدرجة ضمن القائمة ، بل هى ومع ذلك تستهلك مبالغ كبيرة من تكاليف المحافظة على الموارد " ، " نحن نعتقد منذ فترة طويلة بأن الحماية المنفصلة للمواطن أو المساكن الواقعة تحت دائرة المخاطر تتسم بالإزداوجية فى أنشطتها لمعظم الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ".

إن نص القانون لم يحذف بصورة تلقائية تسمية المواطن أو المساكن الواقعة تحت دائرة المخاطر ، ولكن على وجه التحديد بسبب أنه وفق لقانون ***سايكس***قد أفضى النظام الأساسى الى الخطط المتكاملة لإدارة الموارد ، وأن دائرة الأسماك والحياة البرية قد أعطيت سلطة الموافقة على عناصر تلك الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة بموجب إختصاصها . فقد ضمن هذا النفوذ لدائرة الأسماك والحياة البرية السلطة بأن تقوم بالتقرير عن كل حالة على حده فى ما يتصل بملاءمة خططنا المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة كبديل لتسمية المواطن أو المساكن الواقعة تحت دائرة المخاطر . وإذا لم تصادق دائرة الأسماك والحياة البرية على الخطط المتكاملة لإدارة الموارد الطبيعة فإن الشرط لن يطبق لحماية القاعدة التى تستخدم فى تسمية المواطن أو المساكن الواقعة تحت دائرة الخطر .

تتطلب تشريعاتنا بشكل صريح بأن تستمر وزارة الدفاع للتشاور مع دائرة الأسماك والحياة البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية بموجب الفصل 7 من قانون حماية الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض والبنود والأحكام الأخرى لقانون حماية الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض ، وكذلك سائر النظم الأساسية والقوانين البيئية مثل قانون السياسة البيئية الوطنية والذى كذلك سوف يستمر تطبيقه ..

لدى مقترح وزارة الدفاع مضامين ودلالات أساسية فى مايتعلق بالجاهزية القتالية والإستعداد العسكرى للقوات ، إذ أن فى غياب تلك السياسة قامت المحاكم بالإعتماد على الشكاوى التى رفعت من قبل متقاضون حول قضايا البيئة بإجبار دائرة الأسماك والحياة البرى للقيام بإعادة تقييم النتائج" وهذا ليست من الحكمة" فى ما يخص القرارات النهائية المتعلقة بالكثير من المواطن الحرجة للفصائل المختلفة ، ونتيجة لذلك إقترحت دائرة الأسماك والحياة البرية القيام بتعين وتسمية ما يفوق

50%من إجمالى 12,000 فدان خاصة بالمحطات الجوية لسلاح مشاة البحرية الأمريكية فى **ميارمار** وأكثر من 50% من إجمالى 125,000 فدان خاصة بالقواعد لمشاة البحرية الأمريكية فى معسكر **بندلتون** . وقبل تبنى هذه السياسة ، تم تسمية 72% من مساحات **فورت لويس** و40% من جبال **شيكولات** كمدى جوى للمدفعية كمواطن حرجة لأنواع مختلفة من الفصائل ، هذا بالإضافة الى فرض قيود مماثلة على 33% من أراضى **فورت هوود** حيث تم إعتبارها منشئآت أومرافق حيوية .

خلاف لقانون ***سايكس*** الخاصبالخطط المتكاملة لإدارة الموارد ، يمكن تسمية المواطن الحرجة أن يؤدى الى فرض قيود صارمة على الإستخدام العسكرى للقواعد نفيا لما يدعيه القادة العسكريين بوجود مرونة فى إدارة أراضيهم لمصلحة كل من الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض على حد السواء .

الإمتثال العام لتعديلات قانون الهواء النظيف :

لم تتغير تعديلاتقانوننا الخاص بالهواء النظيف منذ السنة الماضية ، وأن هذ التشريع سوف يتيح مزيد من المرونة لوزارة الدفاع لضمان أن الإنبعاثات الناتجة من الإختبارات والتدريبات العسكرية تتفق مع خطة التنفيذ للولايات بموجب قانون الهواء النظيف وذلك بالسماح لوزارة الدفاع والولايات بفترة أطول قليلا لإحتواء أو إزاحة الإنبعاثات الناتجة عن أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات العسكرية .

إن مطلب الإمتثال العام لقانون الهواء النظيف يطبق فقط على الوكالات الإتحادية مما أصبح يهدد بصورة متكرره نشر أنظمة الأسلحة الجديدة وقفل أو إعادة ترتيب أو تنظيم القواعد العسكرية على الرغم من حقيقة أن هنالك مستوى ضئيل نسبيا من الإنبعاثات موجودا هنا .

خـــاتمة :

فى ختام حديثسيادة الرئيس ، دعنى أن أؤكد شيئا ، عن الحروب الحديثة ،وهى مسألة توصف بأنها " تأتى بما أنت عليه " ، حيث لايوجد زمن لك لتكون مستعد. يجب علينا أن نكون مستعدين للدفاع عن وطننا أينما ومتى ما لزم الأمر . فى حين أننا نريد أن نتدرب كما نقاتل ، فى الواقع فإن جنودنا والبحارة ورجال سلاح الجو ومشاة البحرية يقاتلون أيضا كما يتدربون ، فإن النتائج بالنسبة لهم وبالتالى لنا جميعا يمكن أن لا تكون بالغة الأهمية أو مصيرية .

ستظل وزارة الدفاع ملتزمة بالحفاظ على المقدرات التدريبية والإختبارية للقوات العسكرية الأمريكية بطريقة تفى تماما بمهمة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات بينما أيضا تقديم إدارة نموذجية للأراضى والموارد الطبيعبة كما نثق نحن بذلك .

أثر التدريبات العسكرية على البيئه

قبل إلتحاقى بالإتحاد الوطنى للحياة البرية فى عام 2001 لقد خدمت لفترة ثلاث عشرة سنة فى دائرة الأسماك والحياة البرية الأمريكية تضمنت الأربع سنوات الأخيرة كمدير للوكالة . وقبل لذلك خدمت كمدير لشعبة القوات المسلحة فى دائرة الأسماك والحياة البرية و مدير لبرنامج الموارد الطبيعية والثقافية لمكتب الحرس الوطنى وكباحث أحيائى فى معهد البحوث الطبية للجيش الأمريكى . إننى إبنة لعقيد فى الجيش الأمريكى وقد عشت فى أو قرب من القواعد العسكرية طوال فترة طفولتى كلها .

إستنادا على هذه الخبرة ، إننى متآلفة جدا مع التاريخ القيادى الطويل لوزارة الدفاع فى الحفاظ على الحياة البرية . وفى العديد من المناسبات وفى أثناء تقلدى للمناصب فى دائرة الأسماك والحياة البرية ووزارة الدفاع لقد شمرت وزارة الدفاع عن ساعديها وعملت مع خبراء وكالة الحياة البرية لإيجاد طريقه للإمتثال مع القوانين البيئية والحفاظ على الحياة البرية المعرضة لدائرة الأخطاروفى نفس الوقت لتحقيق أهداف الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات العسكرية الأمريكية.

تقترح الآن الإدارة فى مبادرتها المتعلقة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات والمحافظة على ميادين الرماية والتدريب بأن يقوم مجلس الشيوخ الأمريكى بتخفيض حجم مسئوليات وزارة الدفاع فى المحافظة على الحياة البرية وحماية الناس من التلوث الخطير التى تحدثه وزارة الدفاع . إن هذا المقترح غير مبرر وخطير أيضا على حد سواء . إنه غير مبرر بسبب أن الأسلوب الذى تنتهجه وزارة الدفاع منذ فترة طويلة من خلال قضايا الإمتثال لأعمال إنشاء وتجهيز المرافق العسكرية على أساس واحدة تلو الأخرى . وكما إعترفت وزارة الدفاع بنفسها ، فإن قواتنا المسلحة اليوم مستعدة كما فى أى وقت مضى فى التاريخ ، وقد تم تحقيق هذا بدون أى إستثناءات كبيرة من القوانين والتشريعات البيئية .

أيضا يكون مقترح وزارة الدفاع خطير جدا إذا ما قام مجلس الشيوخ الأمريكى على نطاق واسع بإستثناء وزارة الدفاع من مسئولياتها تجاه الحماية البيئية ، حيث سيكون الناس والحياة البرية الأثنين معا مهددان من قبل أذى وأضرار خطيره لا لزوم لها ويصعب إزالتها . علاوة على ذلك ، سوف تلجأ الوكالات الإتحادية والقطاعات الصناعية التى لها مهام ضرورية الى إستخدام نفس المنطق الذى إستخدمته وزارة الدفاع وسوف تصطف للحصول على الإستثناءات من القوانين البيئية بالنسبة للإنشطة الخاصة بها .

إن جل تخصصى وخبرتى هى فى مجال قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، لذلك أود أن أركز شهادتى حول مسألة إعفاء وزارة الدفاع من الأحكام الأساسية لقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والذى من شأنه أن يكون خطأ جسيم . سوف أعتمد على الشهود من الزملاء لتوضيح لماذا أن الإستثناءات المقترحة من القوانين البيئية الأخرى وقوانين الصحة العامة والسلامة هى بالمثل ليست من الحكمة فى شئ .

إهتمامات وشواغل خاصة بإستثناءات قانون الفصائل والإنواع المهددة بالإنقراض:

ستواجه الإستثناءات المقترحة لوزارة الدفاع والخاصة بقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض بثلاث عيوب أساسية، أولا ، يمكن أن تضعف بشدة جهود هذه الأمة من الحفاظ على الأنواع والفصائل المعرضة للخطر والأنظمة البيئية التى نعتمد عليها جميعا . ثانيا، سوف يصبح ليس من الضرورى الحفاظ على الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات . ثالثا ، سوف تتجاهل السجل الخاص بالنجاح لوزارة الدفاع فى عمل التوازن بين أهداف الجاهزية القتالية والإستعداد العسكرى للقوات والمحافظة على البيئة بموجب القانون الحالى أو القائم الآن .

1 . يزيل الفصل رقم 2017 أداة أساسية تختص بالمحافظة على الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض :

من شأن الفصل 2017 أن يعيق مبادرة الإدارة المختصة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات المتعلقة بتسمية المواطن الحرجة على أى من تلك الأراضى المملوكة أو التى تدار بواسطة وزارة الدفاع إذا ما كان قد قامت وزارة الدفاع بإعداد الخطط المتكاملة لإدارة الموارد حسب أو عملا بقانون **سايكس** وأنها قد قدمت إعتبار إدارى خاص أو حماية لقائمة من الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض عملا بالفصل 3 (5) (أ) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

هذا المقترح سوف يقضى على نحو فعال على أى تسميات للمواطن الحرجة على أراضى وزارة الدفاع ، وبالتالى إزالة أداة اساسية لحماية وإستعادة الفصائل والأنواع المدرجة بموجب قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .ومن ضمن البنود والأحكام المختلفة الخاصة بالحماية ، نجد أن البند الخاص بالمواطن الحرجة هو ذلك البند الوحيد الذى يدعو بصفة خاصة لحماية المواطن الحرجة والتى هى فى حاجة الى إستعادة الفصائل والأنواع المدرجة .إنه من المبادئ الأساسية لعلم الأحياء بأنه يجب حماية تالك المواطن الحرجة إذا كنا نأمل فى ذلكمن أي وقت مضمن أجل تحقيق إستعادة الأسماك المعرضة للخطر والحياة البرية والأنواع والفصائل النباتية .

سوف يستبدل الفصل 2017 والخاص بالحماية الأساسية والمهمة للمساكن الطبيعية بخطط إدارية تم تطويرها وإعدادها حسب قانون **سايكس** . لا يتطلب قانون **سايكس**حماية الأنواع والفصائل المدرجة أومساكنها الطبيعية ، ولكنه ببساطة يوجه وزارة الدفاع لإعداد خطط المتكاملة لإدارة الموارد التى من شأنها أن تحمى الحياة البرية بالقدر المناسب . إضافة على ذلك ، لا يقدم أو يوفرقانون **سايكس** التمويل المضمون للخطط المتكاملة لإدارة الموارد وأن عمليات التخصيص والإعتمادات السنوية غير مؤكدة للغاية . وحتى أن أفضل الخطط الإدارية الموضوعة او المصاغة يمكن لأن تذهب سدى أو تخفق عند التنفيذ وذلك عندما يفشل فى الحصول على التمويل المتوقع لها أو يتأخر بأن يأتى فى زمنه حسب ما خطط له . فوق ذلك ،بموجب الفصل 2017 حتى أن تلك الخطط المتكاملة لإدارة الموارد التى تم إعدادها وصياغتها بصورة ضعيفة أو بطريقة سيئة التصميم والتى تسمح بتدمير المساكن الطبيعية الهامة وتضع الأسماك والأحياء البرية أو فصائل النباتات عرضة للخطر الشديد للإنقراض والتى كان الهدف الأساسى من وضعها هو يمكن أن تكون بديلا لحماية المساكن الطبيعية الحرجة .

يتضمن الفصل 2017 على واحد من أوجه القصور البسيطة فى ما يتعلق بإبدال الخطط المتكاملة لإدارة الموارد للتسميات الخاصة بالمساكن الطبيعية و الحرجة والتى تقدم " إعتبار إدارى خاص أو حماية " حسب المعنى المقصود فى الفصل 3 (5)(أ) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . للأسف ، هذا القصور لم يفعل شيئا لضمان أن الخطط المتكاملة لإدارة الموارد بأنها حقا تحفظ الفصائل والأنواع المدرجة .

إن مصطلح "إعتبار إدارى خاص أو حماية " لم يكن أبدا المقصود منه تقديم الحماية الأحيائية والتى يجب على أو يتحتم على مديرى الأراضى تحقيقها وذلك من أجل الإيفاء بقانون الفصائل والأنواع المهددة بالأنقراض . يوجد ذلك المصطلح فى الفصل 3 (5) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والذى ينص على تعريف ذا جزئين للمساكن الطبيعية الحرجة . الفصل 3 (5) (أ) ينص على أن المساكن الطبيعية الحرجة بأنهاتشتمل على الأراضى التى تشغلها أو تعيش عليها الفصائل والأنواع المدرجة بالقانون والتى هى " تستحق الأهمية البالغة للحفاظ على الفصائل والأنواع عليها" و " تلك التى يمكن أن تتطلب إعتبار إدارى خاص أو حماية" . ينص الفصل 3 (5) (ب) على أن المساكن الطبيعية الحرجة بأنهاتشمل أيضا تلك المناطق غير المشغولة حاليا بواسطة الفصائل والأنواع المدرجة بالقانون والتى هي ببساطة " تعتبر بالغة الأهمية للحفاظ على الفصائل والأنواع " .

وكما توضح هذه اللغة ، ووفقا للفصل 3 (5) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ،فقد وجدت دائرة الأسماك والحياة البرية الأمريكية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية بأن أى قطعة من الأرض قد " تتطلب إعتبار إدارى خاص أو حماية " هى ليست مثل تلك التى هى أصلا تتلقى حماية . إن مثل هذه النتيجة ببساطة تسلط الضوء على أهمية قطعة أرض بالنسبة للفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض، ويجب أن تفضى الى تسمية تلك قطعة الأرض

كمسكن طبيعى حرج . راجع طبعة المركز *الخاص بالتنوع الأحيائى ، الملحق الأول ،240 والملحق الثانى 1090 (أبريز2003)*(والذى يرفض وأيضا يتعارض مع المعنى الواضح لقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، تفسير المدعى عليه بالنسبة لمصطلح " إعتبار إدارى خاص أو حماية" والذى يقدم أساس لخطة إدارة دائرة الغابات الأمريكية لحماية المساكن الطبيعية الحرجة . ومن خلال السماح لوزارة الدفاع لإبدال الخطط المتكاملة لإدارة الموارد من أجل تسمية المساكن الطبيعية الحرجة متى ما قدمت بصورة إنفرادية نتيجه عن مصطلح " إعتبار إدارى خاص أو حماية" . إن الفصل 2107 يضعف الى حد كبير قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

هنالك أيضا إشكالية أو معضلة فى الفصل 2107 وذلك بسبب أنه يمكن أن يلغى الكثير من المداولات فى الفصل 7 بقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والتى حفزت وزارة الدفاع للنظر والتفكير جيدا قبل أن تتجه نحو تمارين تدريبية من المحتمل أن تكون مضرة . وكنتيجة لمداولات الفصل 7 طورت وزارة الدفاع والدوائرالأخرى بصورة إعتيادية ما يعرف بإستراتيجية "طرق المعالجة أو الحلول البديلة" من أجل تجنب أو تخفيض الضرر الواقع على الفصائل والأنواع المدرجة ومساكنها الطبيعية فى حين أنها لا تزال توفر نظام تدريبى صارم .

يرمى الفصل 2017 الى الإبقاء أو الإحتفاظ بمداولات الفصل 7 ، غير أنه، تنشأ مهمة التشاور فقط عندما يكون هنالك إجراء إتحادى مقترح من المحتمل أن يعرض للخطر فصائل وانواع مدرجة أو يعدل بصورة عكسية أو يدمر مساكنها الطبيعية . وعن طريق إزالة تسميات المساكن الطبيعية الحرجة على الأراضى المملوكة أو تلك التى تسطير عليها وزارة الدفاع ، سوف يحذف الفصل 7 واحد من إثنين من التبريرات الممكنة أو المحتملة لبدء مداولات أو مشاورات ، وبالتالى التقليل من إحتمالية من أن تلك المداولات أو التشاورات سوف تقام أو تعقد ، وهذا يعنى بأن وزارة الدفاع والدوائر الأخرى سوف تولى قليلا من الإهتمام لقضايا الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض وتكون أقل فاعلية فى الحفاظ على الفصائل والأنواع المعرضة للخطر والمحافظة على ديمومة الأراضى .

إن التخفيض المقترح من قبل وزارة الدفاع فى توفير الحماية بالنسبة للفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض سيكون له آثار كبيرة على الإرث الطبيعى الغنى لأمتنا ، حيث تقوم وزارة الدفاع بإدارة ما يقارب 25 مليون فدان من الأراضى تشتمل على أكثر من 425 منشاة عسكرية رئيسية . تلك الأراضى تعتبر مآوى أومساكن الى ما يعادل على الأقل 300 من الأنواع والفصائل المدرجة على المستوى الإتحادى. ويصبح أنه من غير توفير مآوى من قبل تلك القواعد العسكرية فإن الكثير من تلك الفصائل والأنواع سوف تنزلق بسرعة نحو الإنقراض ، وقد لعبت تلك القواعد دور جوهرى فى المحافظة على تلك الفصائل والأنواع ويجب عليها أن تستمر فى القيام بذلك الدور .

2 . ليس من الضرورة في شئ أن يحتوى قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض على استثناء للمحافظة على الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات العسكرية :

لدى قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض مسبقا المرونة اللازمة لوزارة الدفاع لتحقيق التوازن بين الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات وأهداف المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . هنالك ثلاثة أحكام رئيسية وفرت هذه المرونة ، **أولا**، تحت النص الخاص بالتشاور فى الفصل 7 (أ) (2) من القانون ، منحت وزارة الدفاع الفرصة لتقوم لإيجاد حلولا جنب الى جنب مع الدوائر المختلفة من أجل تفادى الضرر الذى لا لزوم له و الذى قد يصيب الفصائل والأنواع المدرجة جراء الأنشطة العسكرية . وعادة ما تخلص الدوائر الى أنه وبعد التشاور الغير رسمى ، فإن الإجراء المقترح سوف لن يؤثر سلبا على الفصائل والأنواع المدرجة أو مسكنها الطبيعى الذى تمت تسميته مسبقا ، أو يعد التشاور الرسمى بأنه من غير المحتمل أن يعرض للخطر فصائل وأنواع مدرجة ، أو يحطم أو يعدل بصورة عكسية مساكنها الطبيعية . *راجع ، المركز البيئى للجيش الأمريكى ، ملخصات المنشآت العسكرية (السنة المالية 2001 ، الدراسة الإستقصائية للفصائل والأنواع المهددة بالخطر و الإنقراض على الأراضى العسكرية (أغسطس 2002) ، الفصل 9 (الذى يوضح الختام الناجح لعدد 282 مشاورات غير رسمية ولعدد 36 مشاورات رسمية)*. فى كل منالمشاورات الرسمية والغير رسمية ، لجأت الدوائر المختلفة الى إما أن قد أوصت بأن الإجراء يمضى قدما الى الأمام بدون تغيير ، أو أنها سوف تعمل مع وزارة الدفاع من أجل تصميمإستراتيجية " طرق المعالجة أو الحلول البديلة"من أجل تجنب وتقليل الضرر بالنسبة للفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ومساكنها الطبيعية ، وفى أى من الحالتين ، أنجزت وزارة الدفاع أهدافها الخاصة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات وفى حين أنها فى نفس الوقت تحث على الإمتثال مع قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

ثانيا ، بموجب الفصل 4 (ب) (2) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، والذى خول للدوائر المختلفة لإستبعاد أى منطقة من تسميتها كمسكن طبيعى حرج ، إذا ما قررت تلك الدوائر بأن منافع الإستبعاد تفوق منافع تحديد أو تسمية تلك المنطقة كمسكن طبيعى حرج . (تم عمل إستثناءعلى أنه عند ما تجد الدوائر المختلفة بأنها قد فشلت فى تسمية منطقة كمسكن طبيعى حرج سوف يؤدى الى إنقراض فصائل أو أنوع من الكائنات البرية ، وهذه هى نتيجة أبدا لم تجدها الدوائر المختلفة). ومن أجل صنع مثل هذا القرار ، يجب على الدوائر أن تنظر أو تضع إعتبار الى " الأثر الإقتصادى وأى أثرآخر ذات صلة " خاص بتسمية المساكن الطبيعية الحرجة . أستفادت وزارة الدفاع نفسها مؤخرا من هذا النص من أجل إقناع دائرة الأسماك والحياة البرية الأمريكية لإستبعاد فعليا كل المساكن الطبيعية الواقعه فى معسكر**بيندلتون** ، والتى هى مساكن طبيعية تبدو حيوية وهامة لخمس فصائل مدرجة ضمن وضع قواعد مقترحة فى التسميات النهائية للمساكن الطبيعية الحرجة .لذا ، بالنسبة لتلك الحالات والأوضاع التى وضع فيها الفصل (أ)(2)الخاص بإجراءات التشاورعبئا

غيرغيرمبرر أو لاداعى له على أنشطة الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات ،مع أن لدى وزارة الدفاع مسبقا أداة للعمل مع الدوائر حول إستبعاد الأرض من تسميتها كمسكن طبيعى حرج . مرفق مع شهادتى هذه صحيفة وقائع توضح كيف بأن الدوائر المختلفة قد عملت بشكل تعاونى مع وزارة الدفاع حول تلك الإستبعادات أو الإستثناءات ، وأيضا هنالك صحيفة وقائع أخرى توضح أهمية الإبقاء على دور الدوائر المختلفة فى تقييم الإستبعادات المقترحة .

ثالثا ، بموجب الفصل 7(ى)من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، يجب أن يمنح إستثناء لأى نشاط آخر متى إذا ما قد وجد وزير الدفاع ذلك الإستثناء ضرورى لأسباب تتعلق بالأمن القومى . الى تاريخ هذا اليوم ، لم تفكر أبدا وزارة الدفاع فى إستثناء بموجب الفصل 7 (ى) مسلطة الضوء على حقيقة أن أحكام أخرى فى قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض قدمت لوزارة الدفاع كل المرونة التى تحتاجها من أجل توفيق الإحتياجات التدريبية مع أهداف المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

وحيث أصبح هنالك صراعات فى مواقع محددة بين الإحتياجات التدربية وإحتياجات الحفاظ على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، قدم قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض هذه الآليات الثلاث لإطلاقها بطريقة تسمح لوزارة الدفاع تحقيق أهداف الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية لقواتها . إن منح وزارة الدفاع إستثناءات على الصعيد الوطنى بموجب قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، والذى يمكنها أن تطبقها فى العديد من الأماكن حيث لا يوجد صراعات قد نشأت و لا يمكن التوفيق فى ما بينها فى ما يتعلق بالإحتياجات التدريبية وإحتياجات المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ، والتى يمكن أن تكون مؤذية للفصائل والأنواع المهددة بالخطر وأنها تماما غير ضرورية لتحقيق أهداف نشاط الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

أ . أساءت وزارة الدفاع تفسير أو توضيح القانون فى ما يتعلق بمقدراتها فى أن تستمر بنهج تعاونى لكل حالة على حده بالنسبة لتسميات المساكن الطبيعية الحرجة .

أوضحت وزارة الدفاع بأن إستثناء قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض ضرورى بسبب أن هنالك حكم محكمة صدر مؤخرا فى ولاية **أريزونا**، سيمنع وزارة الدفاع من الأخذ بالنهج التعاونى الخاص بكل حالة على حده بالنسبة لتسميات المساكن الطبيعبة الحرجة الذى تم تطويره عندما كنت أشغل منصب مدير دائرة الأسماك والحياة البرية . إن حكم هذا المحكمة يمكن وصفه بأنه غير دقيق ، حيث أن الحكم يسمح بوضوح لوزارة الدفاع بأن تستمر فى إتباع النهج التعاونى الخاص بكل حالة على حده إذا أرادت ذلك . *جاء ذلك الحكم القضائى فى هذه القضية تحت* عنوان (المركز الخاص بالتنوع الأحيائى ، الملحق الأول 240 والملحق الثانى 1090(أريز 2003)). وفى هذه الحالة إستبعدت دائرة الأسماك والحياة البرية أراضى المناطق القبلية فى **كارولس أباشى** من تسميتها كمساكن طبيعية حرجة عملا بالفصل 4 (ب)(2) من قانون قانون الفصائل والأنواع المهددة

بالإنقراض وذلك بسبب أن خطة إدارة أراضى المناطق القبلية كانت وافية وأن منافع الإستبعاد قد فاقت منافع تضمينها كمساكن طبيعية حرجة . أيدت المحكمة الجزئية الفدرالية الإستبعاد ضمن الصلاحيات الواسعة لدائرة الأسماك والحياة البرية بموجب الفصل بالفصل 4 (ب)(2) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . وفى نفس الوقت ، رأت المحكمة أن تلك الأراضى لا يمكن أن تكون بصورة مشروعة أن تستبعد من التسمية كمساكن طبيعية حرجة إستنادا على لغة " إدارة خاصة" كما ورد فى الفصل 3(5) من قانون قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

إستمرت وزارة الدفاع بموجب منطق تلك المحكمة أن يكون لديها المرونة الكبيرة فى إستبعاد أراضى وزارة الدفاع من تسميتها كمساكن طبيعية حرجة على أساس أن هنالك خطط متكاملة مرضيه لإدارة الموارد مع تلك المنافع والتى من شأنه أن يوفرها الإستبعاد من التدريب العسكرى،و يوضح ذلك الحكم ببساطة بأن تلك الإستبعادات يجب أن تنفذ عملا بالفصل 4(ب)(2) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض بدلا من الفصل 3 (5) من قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . لذلك ، جاء تأكيد وزارة الدفاع بأن قرار المركز الأحيائى للتنوع البيئى قد منعها من العمل مع دائرة الأسماك والحياة البرية من أجل تأمين أو ضمان إستبعادات وزارة الدفاع من تسمياتها لأراضى محددة كمواطن طبيعية حرجة كان غير دقيق .

ب. روايات وقصص وزارة الدفاع لم تظهر بأن قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض قد خفض الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

قدمت وزارة الدفاع سلسلة من الروايات والقصص المضللة تصف فيها الصعوبات التى واجهتها فى تحقيق التوازن بين الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات وأهداف المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . وقبل أن يقوم مجلس الشيوخ بالمضى قدما نحو ما يخص تشريعات الإستثناءات ، يجب على لجنة الكونغرس أن تحصل على صورة أكثر إكتمالاًو شمول عن ماذا يحدث فعليا فى المرافق والمنشئات العسكرية لوزارة الدفاع .

جاءت بعض روايات وزارة الدفاع غير مقنعة على صفحاتها ، مثل الإدعاء أوالتأكيد المتكرر للوزارة بأن القوانين البيئية قد منعت الوحدات العسكرية من تعليم القوات كيفية القيام بحفر الخنادق وأن الجنود بالخارج قد وضعوا فى خطر أكبر نتيجة لذلك . ليست هنالك أى دليل بأن القوانين البيئية على الإطلاق قد منعت عملية حفر الخنادق . علاوة على ذلك ، بالنظر الى إمتلاكها الكبير والمتعدد للأراضى والخيارات الإدارية المتعددة والمتاحة، بالتأكيد سوف تجد وزارة الدفاع أماكن يمكن للجنود أن يتعلموا عليها كيفية حفر الخنادق من دون مواجهة الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض لأى مصاعب أو مخالفات للقضايا البيئية الأخرى .

تجاهلت بعض الروايات الأخرى للحقيقة ، ومثالا على ذلك ، فقد زعمت بصورة متكررة وزارة الدفاع وحلفاؤها بأن أكثر من 50% من أراضى معسكر**بندلتون** قد تكون غير متاحة للتدريب بسبب تسمية المساكن الطبيعة الحرجة ، وفى الواقع قد أقترحت فقط خمس فصائل وأنواع

مهددة بالإنقراض فىأراضى معسكر**بندلتون** ، وفى كل واحدة من تلك العينات عملت دائرة الأسماك والحياة البرية عن قرب مع وزارة الدفاع من أجل صياغة أو إيجاد حل لذلك. وفى النهاية ، إستبعدت دائرة الأسماك والحياة البرية فعليا جميع المساكن الطبيعية لتلك الفصائل والأنواع الخمسةالمدرجة فى أراضى معسكر**بندلتون** رغم أن دائرة الأسماك والحياة البرية قد وجدت مبكرا بأن تلك المساكن الطبيعية كانت تسميتها ضرورية للمحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . ونتيجة لقرار الإستبعاد لدائرة الأسماك والحياة البرية فإن أقل من 1% من أراضى التدريب و أقل من 4% من كل أراضى معسكر**بندلتون**قد تم تسميتها كمواطن طبيعية حرجة . إن معظم الأراضى التى تم تسميتها كمواطن طبيعية حرجة فى أراضى معسكر**بندلتون** هى ليست أراضى تدريب حيث تم تأجيرها الى **سان أونوفرى** كمنتزه للولاية ، بالإضافة الى **العمليات** الزراعية أخرى .إن المقترح المتكرر لوزارة الدفاع بأن أكثر من 50% من أراضى معسكر **بندلتون** هىفى خطر حيث أنها قد تم إعطاؤها بأكثر من الحدود المسماة لعمليات التدريب وذلك بسبب أن مساحات المساكن الطبيعة الحرجة هى ببساطة غير دقيقة .

أيضا تزعم وزارة الدفاع بأن فرص التدريب وخطط التوسع فى **فورت إروين** قد أحبطت بسبب السلاحف الصحراوية ، و قبل إسبوعين فقط، هذا الإتجاه الرسمى قد تعارض مع الواقع على الأرض . وفى مقال بتاريخ 21 مارس 2003 أفاد الرائد /**مايكل لوهورن** المتحدث بإسم **فورت إروين** إرسالية قوات الصحراء فى **بارستو** بأنه ليست لديه أى علم بأى تشريعات ولوائح بيئية تتداخل مع مقدرات الجنود من أجل التعليم هنالك ، وقال أيضا بأن هنالك لا توجد أى قوانين تعيق الامتدادات فى المجال العسكرى .

تلك الأمثلة من الروايات المضللة تسلط الضوء على حاجة مجلس الشيوخ الأمريكى للنظر وراء تلك الأسباب التى تم طرحها من قبل وزارة الدفاع كأساس لإضعاف القوانين البيئية . إستخدمت وزارة الدفاع تلك الروايات فى محاولة لها لتوضيح بأن الصراعات بين الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية القوات والمحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض لا يمكن التوفيق بينهما . على كل حال ، فإن الحلول لتلك الصراعات هى فى متناول اليد إذا ما رغبت وزارة الدفاع الأمريكية لإستثمار الوقت والجهد الكافى فى العثور عليها . لدى وزارة الدفاع أفدنة واسعة من الأراضى لتستخدم فى التدريب وذخيرة كبيرة من الإبداع والخبرات الفنية وسط مديرى أراضيها ،و بالحصر الدقيق والتخطيط سوف تحصل وزارة الدفاع على التوزان الصحيح أو السليم .هل قامت وزارة الدفاع ببذل الجهد الضرورى للحصر الدقيق والتخطيط لإحتياجاتها التدريبية ؟ ، أصدر المكتب الحكومى للمحاسبة فى يوينو 2002 تقريرا بعنوان " التدريب العسكرى" جاء فيه " بأن وزارة الدفاع تفتقر للخطة الشاملة لإدارة التجاوزات فى ميادين ومجالات الرماية والتدريب " مما يدل على أن الجواب هو لا . وقد جد المكتب الحكومى للمحاسبة بأن :

- لم تقم وزارة الدفاع بالتعريف الكامل لمطلوبات ميادين ومجالات الرماية والتدريبات الخاصة بها وتفتقر الى المعلومة حول المواراد والمعينات التدريبية المتاحة بالنسبة للوحدات العسكرية من أجل الإيفاء بتلك المطلوبات وبالتالى فإن المشاكل على مستوى المرافق والمنشئات العسكرية قد يكون مغالا فيها .
- لم تقم أبدا الوحدات العسكرية المسلحة بتقدير الأثار العامة أو الكلية للتجاوزات على مستوى التدريب العسكرى .
- بين تقرير وزارة الدفاع المتعلق بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات مستويات عالية ومتقدمة من الجاهزية التدريبية لمعظم الوحدات العسكرية . وفى تلك الحالات أو الأمثلة القليلة لبعض الوحدات عندما يتم الإفصاح عن مستوى متدنى للإستعداد التدربيى العسكرى ، فإن مسئولى وزارة الدفاع نادرا ما يذكرون أو يستشهدوا بالإفتقار الى الميادبن التدريبية الكافيه و الأراضى أو المجالات الجوية بإعتبارها هى السبب .
- إعترف مسئولى وزارة الدفاع أنفسهم بأن النمو السكانى حول المرافق والمنشئآت العسكرية هى المسئول الأول عن مشاكل التجاوزات الماضية والحالية .
- لم توضح أو تذكر بيانات الإستعداد العسكرى والجاهزية التدريبية الخاصة بالوحدات العسكرية للقوات المسلحة بأن القوانين البيئية قد أثرت بشكل ملحوظ على عمليات الإستعداد التدريبى والجاهزية القتالية للقوات .

بعد مضى عشرة أشهر من إصدار المكتب الحكومى للمحاسبة لتقريره ، لا تزال وزارة الدفاع لم تستطع من تقديم أى دليل بأن القوانين البيئية هى السبب فى أن هنالك أخطاء وفجوات طفيفة فى مايتعلق بالإستعداد التدريبى قد تكون موجودة ،حيثأكدتذلك السيدة/**ويتمان** مدير وكالة حماية البيئة هذا الموضوع عدة مرات فى جلسة إستماع عقدت مؤخرا. وفى 26 فبراير 2003م وفى جلسة إستماع للجنة البيئة والأشغال العامة فى مجلس الشيوخ الأمريكى عن موازنة وكالة حماية البيئه ، ذكرت السيدة/**ويتمان** مديرة وكالة حماية البيئة "بأنها ليست لديها علم عن أى منطقة محددة حيث أن قواعد ولوائح وتشريعان حماية البيئه تعيق أو تمنع التدريبات العسكرية المطلوبة" .

حتى هذا التاريخ لم تقم وزارة الدفاع بتزويد الكنغرس بالحقائق الأساسية عن آثار قانون الفصائل والأنواع المهدة بالإنقراض المتعلقة بمطلوبات المساكن الطبيعية الحرجة على أنشطة الإستعداد العسكرى والتدريب والجاهزية القتالية الخاصة بها . كم من الأفدنة تم تسميتها كمساكن طبيعية حرجة من أصل خمسة وعشرون مليون فدان من أراضى التدريب التى تمتلكها وزارة الدفاع ؟ وفى أى مرفق أو منشأة عسكرية ؟ ماهى الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض التى تم تسميتها من تلك المساحات لها ؟ بأى الطرق قد حددت تسميات تلك المساكن الطبيعية أنشطة الإستعداد العسكرى والتدريب والجاهزية القتالية للقوات ؟ ماهى

الجهود التى قامت بها وزارة الدفاع من أجل تنبيه دائرة الأسماك والحياة البرية لتلك المشاكل والتشاور حول الحلول المقترحة لها ؟ . من دون إجابات لمعظم تلك الأسئلة الأساسية لا يمكن للكنغرس أن يخلص الى حد ما الى أن قانون حماية الأنواع والفصائل المهددة بالإنقراض هو سبب الخلل لأى فجوة فى الإستعداد التدريبى والجاهزية القتالية للقوات أو أن هنالك ما يبرر من وجود إعفاء شامل من قبل قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض .

جـ. عملت وزارة الدفاع بنجاح مع الدوائر المختلفة لتحقيق التوازن بين الإستعداد التدريبى والجاهزية القتالية للقوات والمحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض :

يتمثل السبب الثالث فى لماذا أن التغيرات المقترحة فى قانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض الذى طرحته وزارة الدفاع سوف يكون خطأ وذلك بسبب أن النهج الحالى فى تطوير ووضع الحلول جاء على المستوى المحلى بدلا من الإعتماد على كيف أن الإستثناءات الوطنية قد نفذت على نطاق أوسع ؟. لقد أوضحت لى خبرتى فى كل من دائرة الحياة البرية ووزارة الدفاع بأن الحلول التى تم تطويرها على المستوى المحلى يصعب أحيانا الوصول إليها ولكن هى دائما بارعة وطويلة الأمد أكثر من هى حلول بمقاس واحد تناسب الكل تم تطويرها على المستوى الوطنى .

دعنى أقدم بعض من الأمثلة القليلة الموجزة ، ففى قاعدة سلاح مشاة البحرية الأمريكية فى معسكر **لجيونى** فى **كالورينا الشمالية**تم وضع علامة على الخريطة لأى مستوطنة شجرية من الأشجار المهددة بالإنقراض وذلك بوضع شاره على مواضـع طائر نقار الخشب (طائر ذا لون أحمر)، وتم تدريب جنود مشاة البحرية لتشغيل مركباتهم وكأن تلك المواقع المعلمة على الخريطة عبارة عن ألغام أرضية . وف مايلى درس إستخلصه من هذه التجربة اللواء **ديفيد ميز** القائد العام فى معسكر **لجيونى** :

" بالرجوع الى الأسطورة القديمة بأن التدريب العسكرى والمحافظة على الكائنات والحياة البرية لا يجتمعان : هذا المفهوم أو الفكرة قد كشف زيفها بشكل واضح مرارا وتكرارا ، وبصفه كاسحة فى معظم الحالات ومع خطة جيدة ومع الحس السليم وقليلا من المرونة فإن التدريب العسكرى والمحافظة على وإستعادة الفصائل والأنواع المهددة بالأنقراض يمكن أن يتعايشا معا بنجاح كبير " .

" تساهم المرافق والمشئآت العسكرية فى الجنوب الشرقى فى إستعادة طائر نقار الخشب ذا اللون الأحمر مع الحفاظ على مهمتنا الأساسية الخاصة بالإستعداد العسكرى الوطنى "

" يمكننى أن أقول بكل ثقة بأن مجهودات مدراء مواردنا القوميه والمجتمع التدريبى قد صنعوا بيئه أصبح فيها إدراة الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والتدريب العسكرى لم يعد إعتبارهما متنافيان أو متضادان ولكنهما متطابقان "

تلك المشاعر التى شاركت بها قد رواها أو نقلها فقط قبل ثمانية أسابيع مضت اللواء **ديفيد ميز** فى ندوة جامعة الدفاع الوطنى برعاية قيادة قوات الجيش الأمريكى وبعض الآخرين ، فى تلك الندوة

والتى شارك فيها ممثلون من قاعدة مشاة البحرية فى معسكر **لجيونى** و قاعدة القوات الجوية فى **إجلين** وقاعدة الجيش فى **فورت براغ** ومركز البيئة للجيش الأمريكى وعدد آخر من مرافق الدفاع والبعض من القواعد التى ينفذ ويستخدم فيها التدريب بشكل كبير داخل البلاد ،وقد بشر كل من هؤلاء الممثلون لتلك الجهات فى الندوة بالنجاح الذى حققته المرافق والمنشئآت العسكرية لوزارة فى تعميق المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض مع الحفاظ على الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

على شبه جزيرة **موكابو**فى قاعدة مشاة البحرية **هاواى** كان نمو النباتات الغير متوطنة والتى من شأنها أن تقلل من نجاح تكاثر الطيور المائية قد تم السيطرة عليها بواسطة مناورات سنوية تسمى "عمليات الوحل" بإستخدام مركبات هجومية لسلاح مشاة البحرية . وقبل بداية موسم التعشيش تم نشر مركبات بحجم 26 طن فى مناورات لعمل حرث من أجل كسر الطبقات الكثيفة من النباتات الغازية بغرض تحسين فرص التعشيش والتغذية للطيور فى حين أن هذا أيضا قد أضاف بإعطاء السائقين تمارين وممارسة قيمة للقيادة فى التضاريس غير العادية .

تلك روايات النجاح تلقى الضوء على إتجاه رئيسى أعتقد بأنه قد تم إفتقاده من قبل هؤلاء الذين يشجعون على إستثناءات وزارة الدفاع . أدركت وزارة الدفاع على نحو متزايد فى السنوات الأخيرة أهمية الإستدامة وذلك لأنها تفى بعدة أهداف فى الحال . إن الإستخدام المستدام للأرض ليست فقط يساعد وزارة الدفاع على الإمتثال بالقوانين البيئية ، ولكن أيضا فى تحقيق أهداف الإستعداد العسكرى فى المدى الطويل مع أهداف الفعالية فى تخفيض التكاليف . ومثالا لذلك ، عند تشغيل الدبابات بحيث يتم تجنب تهديد السلاحف الصحراوية ، لذلك تمنع وزارة الدفاع التعرية حيث تمثل مشكلة صعبة للغاية ومكلفة فى علاجها .إذا ما تخلت وزارة الدفاع عن إلتزامها المتمثل فى الإمتثال للقوانين البيئية سوفتتكبدالمزيد منالتكاليفعلى المدى الطويل للمعالجة أو الإصلاح البيئى ومن ثم العناية أو الإهتمام بصحة وسلامة الأراضى والإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات .

فى نوفمبر من عام 2000م أصدرتموجهات خطة عمل بواسطة وزير البحرية فى ذلك الحين الى قائد العمليات البحرية وقائد سلاح مشاة البحرية يشير الى أن أعضاء معينين من قيادة وزارة الدفاع هم فىالواقع يرغبون فى التخلى عن هدف الإستدامة.تلك موجهات خطة العمل تبدو فى ظاهرها أنها غير ضارة الى حد ما ، وهى ترمى الى مركزة كل صناعة القرارات الخاصة بتسميات المساكن الطبيعية الحرجة فى وزارة الدفاع الأمريكية بالإضافة الى كل الإجرءات الأخرى المتعلقة بقانون الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . مع ذلك ، قام وزير البحرية بإعداد مذكرة موضحا فيها بأن من الهداف من تقديمها هوأيضا عدم تشجيع أى تفاوض أو مشاورات حول الحلول فى مايتعلق بالتهديدات التى تواجه المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض من قبل مشاة البحرية أو أفراد وجنود القوات البحرية الذين يعملون فى الميدان خشية أو خوفا من أن تلك الحلول المجزية

للطرفين و التى تم تطويرها على المستوى المحلى والتى من شأنها أن تقوض حجة وزارة الدفاع فى **كابيتول هيل** بأن قانون حماية الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض قد تم مخالفته . وفقا للفقرة الثانية من المذكرة " الإمتيازات ... والتى يمكن أن تتعارض مع الإعفاء التشريعى وهو الذى مازلنا نواصل متابعته مع الكنغرس " .

نفس تلك المشاعر قد عبرعنها نائب وزير الدفاع **باول وولف أوتيز** فى مذكرته بتاريخ 7 مارس 2003 م الى قادة الجيش فى القوات البحرية والقوات الجوية . يزعم نائب وزير الدفاع **باول وولف أوتيز** بأنه " لقد حان الوقت بالنسبة لنا لإعطاء مزيد من الإهتمام فى طلب الإستثناءات " من القوانين البيئية ونلتمس الحصول على حالات محددة تكون فيها التشريعات واللوائح والقواعد البيئية معيقة لعمليات التدريب . وتكمن الرسالة الضمنية هنا بأن تلك الجهود التى تبذل على مستوى المرافق والمنشئآت العسكرية من أجل حل الصدامات بين المحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض وأهداف التدريب ينبغى أن يتم تعليقها ، وأن بدلا من مثل تلك الصراعات يجب أن يتم تبليغها الى وزارة الدفاع الأمريكية حيث أن الحمايات البيئية هنالك سوف يتم تجاوزها بكل بساطة .

تلك الرسائل التى توجه الى الأفراد العسكريين فى الميدان تمثل تنازل أو تنصل مؤسف للغاية من قبل قيادات وزارة الدفاع فى ما يختص بالمحافظة على الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض . ومن أجل المحافظة على دورها القيادى كجهة موكلة للمحافظة على كائنات الحياة البرية المهددة بالإنقراض ، يجب على وزارة الدفاع تشجيع أفرادها العسكريين بالإستمرار فى تطوير الحلول الإبتكارية وليست إحباط أو إعاقة تلك الجهود .

خـــاتمة :

مع إستمرار الحرب فى العراق و تهديدات الإرهاب الموجود بصورة مستمرة لا أحد يستطيع أن يلغى الإستعداد والتدريب العسكرى . وبالتالى ، لسيت هنالك مبرر لوزارة الدفاع أن تتراجع عن إلتزامها بالإشراف البيئى داخل البلاد . وكما أخبرنا قادة القواعد العسكرية ، إن حماية الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والموراد الطبيعة هى المهمة الأخرى لهم وسوف تظل متوافقة تماما مع الحفاظ على الإستعداد العسكرى والتدريب والجاهزية القتالية للقوات .

بينت الدراسات الإستقصائية بأن الشعب الأمريكى اليوم يحتاج الى الحماية البيئية من الحكومة الإتحادية بكثير من أى وقت مضى بما يتضمن فى ذلك وزارة الدفاع .ووفقا لإستطلاع **زوقبى** فى أبريل من عام 2002م يعتقد 85% من الناخبين المسجلين بأنه يجب أن يطلب من وزارة الدفاع إتباع قوانين البيئة والصحة العامة الأمريكية وأنه لا يجب أن تكون معفاة منها . يعتقد الأمريكيين بأنه لا يجب أن يوجد أى أحد بما يتضمن فى ذلك وزارة الدفاع لا ينبغى أن يكون فوق القانون .

يجب على الكنجرس أن يرفض الإستثناءات البيئية المقترحة من حزمة التراخيص أو التصاريح الخاصة بإدارة وزارة الدفاع . إن هذا المقترح جنب الى جنب مع مقترح موازى فى موازنة سنة 2004م للإدارة الأمريكية يتطلب من الكنجرس القيام بتخفيض الصرف على برنامج وزارة الدفاع بما يساوى 400 مليون دولار ، حيث تعتبر هذه خطوة فى الإتجاه الخطأ .

لدى وزارة الدفاع سجل طويل وحافل ومثير للإعجاب فى إقامة التوازن بين أنشطة الإستعداد والتدريب العسكرى وأنشطة الجاهزية القتالية للقوات مع المحافظة على الحياة البرية . إن الجودة العالية للمساكن الطبيعية للحياة البرية فى الكثير من المرافق والمنشئات العسكرية لوزارة الدفاع تقدم دليل ملموس للمساهمة الإيجابية لوزارة الدفاع تجاه أهداف الحفاظ على هذه الأمة وما حولها . فى الوقت الذى كانت فيه التحديات البيئية تتنامى ، كان من الواجب على وزارة الدفاع أن تواجه هذا التحدى بالمضى قدما بهذا النموذج الناجح دون التضحية بأى من التقدم الذى كان قد تم تحقيقه فى هذا الإطار.

تعقيب :

هل ينبغى أن يكون الجيش معفى أو مستثنى من القوانين واللوائح و والتشريعات البيئية ؟ :

بعد جلسة الإستماع الى لجنة مجلس الشيوخ فى أبريل 2003م ، تلقت هذه القضية إهتمام من الصحافة حيث قد بدأ الناشطون فى مجال البيئه والديمقراطيون فى الكنجرس فى التجهيز لمعارضة حكومة الرئيس ***جورج بوش***أنظر " الحرب على البيئة" و " عالم البيئة (مايو 2003م) " ***و جون إستانسون*** "الناشطون الديمقراطيون يستجمعون قواهم للمكاشفة وكشف الأوراق والمواجهة الحاسمة عن قضايا البيئة فى وزارة الدفاع " و " الكنجرس يوميا" (13 مايو 2003م) . صوت مجلس الشيوخ لصالح الإستثناءات ، وفى أوائل العام 2004م جاءت القضية أمام مجلس النواب . قال السيد/ ***دان ميلر*** مساعد أول النائب العام ،قسم البيئة والموارد الطبيعية ، قسم القانون فى ولاية ***كولارادو*** "بأنه قد شهد ضد الإستثناءات أمام لجنة الطاقة بمجلس النواب واللجنة الفرعية للتجارة والطاقة وجودة الهواء".

" حتى أن قراءة الموضوع بأسلوب على أضيق نطاق ممكن ، فإن (الإستثناءات المقترحة) سوف تعرقل الدولة وهيئات والسلطات المنوط بها تنظيف البيئة التابعة لوكالة حماية البيئه فى أكثر من 24 مليون فدان لميادين التدريب العملى للقوات العسكرية ومجالات الرماية ، وهى مساحة تعادل حجم مساحة ولاية ***ميرلاند*** و ***ماسيشوتس*** و***نيو جيرس***ى و ***هاواى*** و ***كونيكتكت*** و ***جزيرة روهدى*** مجتمعات مع بعضهن البعض . من الناحية العملية ، فمن المرجح أن يمنع المنظمون البيئيون من إستخدام قانون إستعادة والمحافظة على الموارد وقانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية ، وأن السلطات الولائية ذات الصلة يمكنها القيام بطلب عمل أى تحقيق أو تنظيف التلوث فى المياه الجوفية الموجودة على تلك ميادين التدريب وخطوط الرماية حتى لو أن ذلك التلوث إنتقل الى خارج ذلك نطاق تلك الميادين وخطوط الرماية ونتج عن ذلك تلويثه لمياه الشرب أو مصادر وإمدادات مياه الرى وحتى لو كان قد شكل أو أحدث تعريض وشيك وكبير للخطر بالنسبة لصحة الإنسان . ويصبح من المرجح أن التعديلات المطلوبة من قبل وزارة الدفاع يمكن أن يتم تفسيرها أو تأويلها بصورة أوسع من أجل أن تستثنى الوزارة حتى لو كان هنالك مزيد من التجاهل والإغفال من قبل وكالة حماية البيئة المركزية أو فى الولايات . وإذا ما تعلمنا أى شئ فى الثلاثون سنة الماضية عن اللوائح والقواعد والتشريعات البيئية سوف يكون

ذلك بإعتمادنا على الوكالات الإتحادية والتى كانتتقوم طوعا بالتعامل مع التلوث البيئى حيث يكون فى كثير من الأحيان عمل تلك الوكالات غير مثمر . لا يحتاج المرء أن ينظر الى أبعد من ذلك أكثر حيث أن هنالك تقريبا 130 مرفق ومنشأة عسكرية لوزارة الدفاع على القائمة الممتازة للأولويات الوطنية أو النظر الى ذلك السجل الضعيف لوزارة الدفاع فى ما يتعلق بالإمتثال بالقوانين البيئية الإتحادية والولائية من أجل أن نرى أن هنالك حاجة الى الإشراف والرقابة المستقلة القابلة للتنفيذ من الناحية القانونية من قبل الوكالات الإتحادية من أجل تحقيق نتائج فعالة " .

أعلنت لجان مجلس النواب فى شهر مايو والمختصة بالإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات العسكرية لوحدات القوات المسلحة ولجان الطاقة والتجارة أنها لم تكن على وشك النظر الى الإستثناء . *أنظر ، **"هيلفى** ، ليست هنالك خطط لإعفاء الجيش من القوانين البيئية" ، الكنغرس اليوم (6 مايو 2004م) .*

ولكن المسألة تكمن فى أن لا نذهب بعيدا ، فقد قام مكتب الماحسبة الحكومى بإعداد ورقة معلومات أساسية (ورقة مرجعية) بعنوان " التدريب العسكرى ،منهج وزارة الدفاع لإدارة التجاوزات على ميادين التدريب والرماية مازال يتطور " (مكتب المحاسبة الحكومى ، 03-621 ت (2 أبريل 2003م) وقدم الورقة السيد/ ***باري هولمان*** ، مدير قضايا البنية التحتية لوزارة الدفاع بمثابة شهادة أمام لجنة مجلس الشيوخ المختصة بالبيئة والأشغال العامة .

تتناول الورقة ثمان قضايا تجاوزات ، تضمنت النمو الحضرى حول القواعد العسكرية ، تلوث الهواء والضوضأة ، الذخائر غير المنفجرة والذخائر الأخرى ، المساكن الطبيعية للفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض و الموارد البحرية المحمية . وطالما أن النمو الحضرى من غير المحتمل أن يتوقف وأن أعداد الفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والموارد البحرية المحمية من المؤكد بأنه سوف يزداد ، لذا تكون التجاوزات ليست على وشك أن تنخفض . تقول وزارة الدفاع بأنه يجب على مكتب المحاسبة الحكومى التوثيق بطريقة مثلى لأثر التجاوزات على التدريب العسكرى والتكاليف ، وإن المكتب لم يصدر بعد التقارير المطلوبة الى الكنجرس . الى الآن ، "الحلول البديلة وطرق المعالجة " كانت كافية للتعامل مع المشكلة ، ولكن ذلك ربما لا يكون كافيا . كتب كل من ***ويلارد*** و ***توم زيمرمان*** فى *مجلة قانون القوات الجوية*(2004م) " عن القانون البيئى والأمن القومى : "هل بإمكان الإستثناءات الموجودة حاليا فى القوانين البيئية أن تحافظ على التدريب والإمتياز التشغيلى لوزارة الدفاع بدون الحاجة الى تشريع جديد؟"، وقد خلصوا الى أن الإستثناءات الموجودة حاليا هى ليست كافية من أجل دعم الإستعداد العسكرى وأضافوا قائلين أن هنالك حاجة الى المزيد منها . " يتمثل خط القاعدة فى أنه يجب علينا أن نكون قادرين على أن ندرب بالطريقة التى تمكننا من أن نقاتل ، ويجب علينا أن نكون قادرين على أن نعمل من أجل الدفاع عن البلد ومصالحه " . كتب ***باول تاكار*** فى *مجلة العلوم البيئية والتكنلوجيا* (15 أكتوبر 2004م) : "هل الإستثناءات البيئية للقوات الأمريكية مبررة" ، وقد لاحظ بأن " الكثير من الإنتقادات للحكومة تقول بأن الحملة تدور بصورة أكبر حول تقويض القوانين البيئية أكثر من حماية الإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات " . فى أبريل 2006م ، نشر الموظفون الديمقراطيون الأعضاء فى لجنة الطاقة والتجارة ولجنة الموارد تقرير حكومى رسمى تم تسميته (بالبيان الأبيض) وهو متاح على الرابط الموضح أدناه :*http://www.house.gov/commerce_democrats/DODexcemptions/dod.shtm1*

قائلين " مرة أخرى ، تسعى وزارة الدفاع وراء الحصول على تشريع يمكنها من أن يتم منح الوزارة إستثناءات من قانون المحافظة على و إستعادة الموارد و قانون الإستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسئولية ، تلك الإستثناءات المطلوبة قد تم كتابتها فى مبادرة المحافظة على ميادين التدريب والرماية والإستعداد العسكرى والجاهزية القتالية للقوات ، وقد ظل جاريا التفكير فيها لسنة خامسة على التوالى " . أشارالبيان الأبيض (تقرير

حكومى رسمى) بأنه لا توجد حالات تداخل معروفة من قبل التشريعات واللوائح والقواعد البيئية مع الأنشطة العسكرية .-57-

مواضيع ذات صلة متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (شبكة الإنترنت) :

1 . مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية : تقرير خاص .

يقدم هذا الموقع إستعراض مقنع عن الجدل حول إستغلال مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية للنفط .

http://arcticcircle.uconn.edu/ANWR/anwrindex.html

2 . النظام الوطنى للمحافظة على الحياة البرية :

هذا النظام يتم تشغيله بواسطة ممثلين من مركز ***آرثر كارهات*** للتدريب على المحافظة على الحياة البرية الوطنية ، معهد ***ألدو ليوبيد*** لأبحاث الحياة البرية ، معهد الحياة البرية فى جامعة ***مونتانا***، كلية الغابات . يقدم النظام الوطنى للمحافظة على الحياة البرية معلومات ،أخبار،روابط على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ذات الصلة بالحياة البرية . أيضا يشتمل على قاعدة بيانات لمعلومات عن كامل مناطق الحياة البرية والبالغ عددها 680 منطقة .

http://www.wilderness.net /index.cfm?fuse=NWPS&fastfacts

3 . اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ :

تم تشكيل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من قبل المنظمة العالمية للإرصاد الجوى وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم المعلومات العلمية والفنية والإجتماعية والإقتصادية ذات الصلة بفهم المخاطر المترتبة على تغير المناخالناتج عن أنشطة بشرية . لاحظ أن ، التقرير التقييمى الرابع والمقرر سوف يتم نشره فى عام 2007م وسيكون متاحا على هذا الموقع:

http://www.ipcc.ch/

4 . تغير المناخ :

أبقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة على هذا الموقع كمصدر رئيسى للأعمال الموضوعية ومصادر للمعلومات فيما يتعلق بتغير المناخ .

http://www.climatechange.unep.net

5 . الشراكة الدولية لإقتصاديات الهيدروجين :

الشراكة الدولية لإقتصاديات الهيدروجين هى مؤسسة دولية تم تأسيسها لتسريع عملية التحول الى إقتصاد الهيدروجين .

http://www.iphe.net

6. مركز الغاز الطبيعى المسال :

تتمثل الأهداف العامة لمركز الغاز الطبيعى المسال فى تعزيز التعليم العام والقبول للغاز الطبيعى المسال و ليكون بمثابة غرفة تبادل لمعلومات الغاز الطبيعى المسال ، بالإضافة الى ترقية التنظيم الفعال للترخيص وتحديد الموقع

إضافة الى بناء وتشغيل مرافق الغاز الطبيعى المسال والبنيات التحتية له ، و للعمل تجاه إستمرارعمليات مأمونة و وآمنة وتأكيدا للمبادئ التوجيهية للصناعة مع أفضل الممارسات .

7 . مفوضية تنظيم الطاقة الفيدرالية :

تنظم وتشرف مفوضية تنظيم الطاقة الفيدرالية على صناعات الطاقة من أجل المصالح الإقتصادية والبيئية للشعب الأمريكى . توفر أيضا هذه الصفحة معلومات عن الغاز الطبيعى المسال .

http://ferc.gov/industeries/gas/indust=act/Lng=what.asp

قضـــايا الطاقه

لا يستطيع الإنسان أن يعيش ولايمكن أن يوجد المجتمع من غير إحداث آثار بيئية ، والسبب بسيط جدا : لا يستطيع الإنسان أن يعيش ولايمكن أن يوجد المجتمع بدون إستخدام الموارد (مثل التربة،الماء،المعدن الخام ،الحطب ، الفضاء ، الرياح ،النباتات ، الحيوانت ، النفط ، أشعة الشمس) . لذلك فإن العديد من هذه الموارد (مثل الحطب ، النفط ،الفحم ،الماء ،الرياح ، أشعة الشمس ، اليورانيوم) لديها صلة بالطاقة .

تنتج الآثار البيئية عن ماذا يجب القيام به من أجل الحصول على تلك الموارد ؟، وماذا يجب القيام به للتخلص من المخلفات المتولدة فى عملية الحصول على وإستخدام تلك الموارد ؟ . إن القضية التى نشأت تكمن فى ماذا و كيف ينبغى لنا الحصول على هذه الموارد ؟ ، وماذا وكيف ينبغى لنا التعامل مع المخلفات؟ ، وهل أن الإجابات البديلة لتلك الأسئلة سوف تكون أجدر بالتفضيل لتلك الإجابات التى يعتقد الخبراء بأنها هى تلك التى لديهم بالفعل أو مسبقا .

إن القضايا الخمس التى وردت فى هذا الفصل هى ليست القضايا الوحيدة التى لها صلة أو مرتبطة بالطاقة ولكنها سوف تخدم فى صالح إثبات أو بيان أوإظهار قوة النقاش أو الجدال الذى ستولده .

- هل ينبغى فتح مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط ؟
- هل ينبغى للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل الكثير من أجل محاربة ظاهرة الإحتباس الحرارى ؟
- هل أن للهيدروجين أن يضع نهاية لإدماننا إستخدام الوقود الأحفورى ؟
- هل هنالك حاجة الى رقابة فيدرالية إضافية لتشييد أو بناء مرافق إستيراد للغاز الطبيعى المسال ؟
- هل حان الوقت لإعادة إحياء الطاقة النووية ؟

القضــية الثامنة :

هل ينبغى فتح مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط ؟

"الموالاة " : دوييت لـى ، مأخوذ من مقالة : "للتنقيب أو لا للتنقيب : دع مناصروا حماية البيئة والناشطون فى مجال البيئة أن يقرروا فى ذلك) مجلة المستقلة (خريف 2001م) .

"المعارضة " : جيف بينقامان ، مأخوذ من مقالة : "آراء متضاربة حول فتح مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط :لجنة الطاقة والتنقيب بمجلس الشيوخ " (24أكتوبر 2005م) .

موجز القضية

"الموالاة" : يبين**دوييت لـى** ، أستاذ الإقتصاد حجته بأن الفوائد الأقتصادية وغيرها من الفوائد الأخرى للتنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشماليةهى عظيمة جدا حتى أن الناشطون فى مجال حماية البيئة ينبغىأن يوافقوا على التنقيب ولربما يفعلون ذلك إذا ما وقفوا لمناصرة ذلك لكى يتسفيدوا مباشرة من ذلك .

"المعارضة" : إعترض أعضاء الأقلية فى لجنة الطاقة والتنقيب بمجلس الشيوخ عندما وافقت اللجنة على وثيقة مشروع قانون يتم بموجبه الترخيص لتنمية وتطوير النفط والغاز فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية . كانت حجتهم بأن هذه الوثيقة تحتوى على عيوب قانونية وبيئية خطيرة ، وأن الخطأ الأكبر يكمن فى إختيارها للأولويات : يجب الحفاظ على الحياة البرية وليست إستغلالها .

تميز ميلاد الوعى البيئى فى الولايات المتحدة بإثنين من وجهات النظر القوية والمعارضه . فى آواخر القرن التاسع عشر ، نادى ***جون موير*** (1914-1938) بالمحافظة على الحياة البرية الطبيعية التى لم تمسها الأنشطة البشرية . وفى نفس الوقت تقريبا ، أصبح لدى ***قيفورت بينكوت*** (1865-1946) بالمحافظة (وينبغى عدم الخلط مع الحماية : فإن المحافظة التى يدعو لها ***قيفورت بينكوت*** تسمح بإستخدام الطبيعة ولكن على نحو طريقة بأن لا يتم تدميرها : كان هدفه نحـــو ذلك"أكبر فائدة ممكنة من أكبر عدد فى المدى الطويل") . كلتا وجهتا النظرأو الآراء قد توافقا على أن للطبيعه قيمه : بينما ، قد إختلفا فى الرأى على شكل تلك القيمه . يقول دعاة أو مناصرى الإبقاء بأن للطبيعة قيمه فى حد ذاتها ولديها حق فى أن تترك وحدها ، لا يتم تطويرها بالمنازل والطرقات ولا يتم إستغلالها بالمزارع والسدود والمناجم وآبار النفط . كما يقول دعاة أو مناصرى المحافظة على البيئة بأن للطبيعة قيمةتكمن بصورة رئيسية فى المنافع التى تقدمها الى الكائن البشرى .

يعود تاريخ أول منتزه وطنى الى عام 1970م ، حيث يتم إدارة المنتزهات والغابات الوطنية "للإستخدام المتعدد" على إفتراض أن حماية الحياة البرية و التسلية والإستجمام وقطع الأخشاب وحتى التنقيب عن النفط يمكنهما أن يتعايشا سويا . أنشأت دائرة الغابات بالولايات المتحدة عام 1920 أول " مناطق بدائية " حيث حظرت كل أنواع التنمية والتطوير فيها . لذا ، فقد أدى الضغط من قبل المصالح التجارية (صناعة الأخشاب والتعدين من ضمن الصناعات الأخرى) الى إعادة التصنيف للعديد من تلك المناطق وعملية فتحها للإستغلال . فى عام 1994 م قدم قانون الحياة البرية الإتحادى آلية لتسمية مناطق " القفار" أو الحياة البرية ، فقد تم تعريفها بأنها تلك المناطق " حيث تلك الأرض ومجتمعها التى لا يجب إعاقتها من قبل الإنسان ، و أن الإنسان نفسه هو زائر فقط ولا يستقرعليها ". ومنذ ذلك الحين أصبح من الواضح أن المبيدات الحشرية وغيرها من المواد الكيمائية البشرية توجد فى كل مكان على الأرض تنجرف مع الرياح والتيارات البحرية وتسافر مع الطيور المهاجرة حتى الى تلك الأماكن من دون وجود بشرى واضح . وقد لايكون البشر حاضرين فى تلك الأماكن ولكن آثارهم موجودة هنالك وأن المصالح التجارية هى تماما مهتمة بالثروة التى يمكن أن تستخلصها من تلك المناطق كما كانت من أى وقت مضى. هنالك ضغط مستمر للتوسع فى إستخدام الغابات الوطينة والمنتزهات و لإفتتاح مناطق للقفار(الحياة البرية) للإستغلال .

يقدم مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية مثال جيد لذلك ، وهو ليست بمنطقة "قفار"(حياة برية) لأنه كان قد تم تسميته محمية للحياة البرية فى عام 1960 وتم توسيعه وتمت إعادت تسميته فى عام 1980 شريطة أن يكون سهل ساحلى تم تقييمه لقيمته المحتملة من ناحية إنتاج النفط والغاز .فى عام 1987م أوصت لجنة وزارة الداخلية بـأن يتم فتح ذلك السهل الساحلى للإستكشاف عن النفط والغاز ، وفى عام 1995م وافق الكنغرس على القيام بذلك ولكن إعترض الرئيس ***بل كلنتون*** على هذ التشريع . فى عام 2002م وبعد أن عاشت كاليفورنيا تجربة إنقطاع التيار الكهربائى أعلن الرئيس ***جورج بوش*** بأن فتح مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية لإستكشاف النفط أمر ضرورى للأمن المرتبطبالطاقة الوطنية لكنه لم يستطع أن يحشد ما يكفى من الأصوات فى الكنغرس لتحقيق ذلك . فى عام 2003م فشلت المحاولةفى مجلس الشيوخ الأمريكى لربط الحاجة الى نفط مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية بالحرب فى العراق . وفى عام 2004 إقترحت حكومة الرئيس ***جورج بوش***مرة أخرى فتح مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط ، وفى عام 2005م وافق مجلس النواب على مشروع قانون للدفاع مع مادة فى هذا القانون يصادق على التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية ، ولكن قام مجلس الشيوخ بإعاقة هذه المادة فورا ، ولكن مع إرتفاع أسعار الجازولين جدد الرئيس ***جورج بوش*** فى عام 2006م دعوته للموافقه على إستغلال مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط .

لا زال مناصرى ودعاة الحماية والمحافظة على البيئة موجودين، ولكن قد تمركز الجدل بصورة عامة حول حماية مناطق القفار(الحياة البرية) على الحجج الإقتصادية .

يبين **دوييت لى** ، حجته فى المختارات التالية بأن المنافع الإقتصادية وغيرها لنفط مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية كبيره جدا بحيث ينبغى أن يتم السماح لعمليات التنقيب هنالك . وعندما وافقت لجنة الطاقة فى مجلس الشيوخ فى أكتوبر من العام 2005م على مشروع قانون يجيز تنمية و تطوير صناعة النفط والغاز فى مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية قام أعضاء الأقلية باللجنة بتقديم حجتهم بأن مشروع القانون الذى أجيز يحتوى على أخطأ وعيوب قانونية وبيئية جسيمة ، ولكن العيب الكبير فيه يكمن فى عملية إختيار الأولويات مثل : القفار (الحياة البرية) يجب الحفاظ عليها وعدم إستغلال مواردها لمصادر للطاقة .

هل يتم التنقيب عن النفط أم لا ؟(ننقب أم لا ننقب)

أدى إرتفاع أسعار الجازولين وزيت التدفئة الى أن يصبح التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية ***بألسكا*** قضية هامة . إن مأوى الحياة البرية الوطينة فى المنطقة القطبية الشمالية هو الأكبر مساحة من بين المآوى الستة عشر للحياة البرية الوطنية الموجودة فى ***ألسكا*** حيث يحتوى على 19,6 مليون فدان ، وأيضا يحتوى على إحتياطى ضخم من البترول ، السؤال هو : هل يسمح لشركات النفط أن تقوم بالتنقيب عن ذلك البترول ؟ .

إن قضية التنقيب هى واضحة ومباشرة ، سوف يساعد نفط منطقة فى ***ألسكا*** فى التقليل من إعتماد الولايات المتحدة على مصادر النفط الخارجية والذى هى تحت رهن الإنقطاع أو الإختلال الذى تسببه السياسة المتقلبة فى الشرق الأوسط .أيضا ، معظم البنية التحتية الضرورية لنقل النفط من قرب خليج **برودهو** الى السوق الرئيسى فى الولايات المتحدة هى بالفعل موجودة فى المكان . علاوة على ذلك ، بسبب الخبرة التى تم إكتسابها فى خليج **برودهو** فقد تم بالفعل تعلم ومعرفة الكثير عن كيف يتم التخفيف عن المخاطر لإستعادة النفط فى بيئة القطب الشمالى .

لا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر البيئية للتنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية ، بغض النظر عن كيف يكون مدى إهتمام شركات النفط ، فإن الحوادث التى تدمر البيئة يمكن أن تحدث على الأقل بشكل مؤقت . تتعتبر المجموعات البيئية المناصرة لحماية البيئة بأن تلك المخاطر غير مقبولةعلى الإطلاق ، إذ بينوا حجتهم بأن قيمة القفار(الحياة البرية) وجمال الطبيعة والذى سوف يتم إفساده من قبل عمليات التنقيب فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية يفوق بكثير قيمة ذلك النفط الذى سوف يتم إستعادته أو إستخراجه . و مثالا لذلك ، وصفت جمعية ***أودوبون*** الوطنية بأن فتح مأوى الحياة البرية الوطنية فى

المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط بإعتباره تهديد " والذى من شأنه أن يدمر سلامة " المأوى (راجع التقرير المتاح على الرابط : www.audubon.org/campaign/refuge) .

لذلك ، أيهما أكثر قيمة ، التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية ، أم حماية القفار ومآوى الحياة البرية و التى لم يمسها أحد من قبل ؟ . هل أن المنافع الناتجة من النفط الإضافى هى فى الحقيقة أقل من تكاليف تحمل المخاطر البيئية من إستعادة وإسترداد أو إستخراج ذلك النفط ؟. بالتأكيد إن الإجابة على هذه السؤال بثقة كبيرة صعب جدا بسبب أن الإجابة تعتمد على قيم غير موضوعية أو فرضية . كيف لنا أن نقوم بكل بساطة بمقارنة قيمه مناسبة بإستخدام مزيد من البترول مع قيمه روحيه للمحافظة على "سلامة " منطقة حياة برية نائيه وبكر؟ . بالرغم من أن مثل هذه المقارنات صعبة جدا ،يجب علينا أن ندرك بأنه يمكن إجراؤها ، وفى الواقع نحن نقوم بعملها فى كل الأوقات .

نحن نقوم بصنع القرارات بشكل دائم والتى تضحى بالقيم البيئية والتى بالنسبة للكثيرين تعتبر قيم دنيوية ، مثل الراحة و رغادة الحياة و الرفاهية المادية . ليست هنالك شئ خطأ فى أن نقوم بعمل مثل تلك التضحيات وذلك بسبب أنه الى مرحلة ما أن المنافع الإضافية التى نحققها من التضحية هى أكثر بقليل من "السلامة" البيئية تستحق أكثر من التضحية اللازمة . من الناحية المثالية ، علينا بطريقه أو بأخرى أن نتحصل على المعلومات اللازمة أو الضروريه من أجل أن نحدد أين تقع تلك المرحلة وبعد ذلك نقوم بحث وتحفيز الناس من ذوى وجهات النظر والتفضيلات المختلفة للإستجابة بشكل مناسب لتلك المعلومات .

إن تحقيق هذه المثالية هو ليست شيء كالمدينة الفاضلة كما قد يبدو ، فى الحقيقية إن مثل ذلك الإنجاز قد تم الوصول إليه فى مواقف تشبه الى حد بعيد لذلك الموقف كما فى قضية مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية . نوقش فى هذ المقال بعض القضايا والتى فيها التضحيات المناسبة لحماية القفار(الحياة البرية) من أجل إنتاج البترول و قد تم تحديديها بمسئولية وتم تنفيذها بتناغم أو إنسجام تام . وإستنادا على ذلك النقاش ، أخلص الى أنه علينا أن نترك جمعية ***أودوبون*** الوطنية لتقرر ماذا إذا كان سيسمح للتنقيب عن النفط مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية . هذه الخلاصة قد تبدو بأنها توصى الى إصدار قرار تحصيل حاصل حول هذه القضية وذلك لأن الجمعية قد سبق أن قالت بأن التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية هو أمر غير مقبول . ولكن دائما الأعمال تتحدث بصوت أعلى من الكلمات ، وفىظلظروف معينة أننى دائما أرغب فى قبول الأفعال أو الأعمال التى تقوم بها المحموعات البيئية لحماية البيئة مثل جمعية ***أودوبون*** كخير شاهد ودليل بأنهم كيف بالفعل يفضلون للإجابة على السؤال " ننقب أم لا ننقب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية ؟ " .

هذه المقالة قد تم إعادة طباعتها بعد الحصول على إذن من الناشر من " مجلة المستقلة" : مجلة متخصصة فى الإقتصاد السياسى(خريف 2001 ، العدد السادس ، رقم 2 ، من صفحة 217 الى صفحة 226) . حقوق الطبع 2013 ، المستقلة: independent.org
www.info@indepenent.org.

الملكية الخاصة دائما تغير رأى أو وجهة نظر الشخص :

ما هو الفرق الذى تحدثه الملكية الخاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة الموارد المتعددة الإستخدامات ؟. عندما يصنعون الناس القرارت عن إستخدام الممتلكات التى يحوزونها ، فإنهم يأخذون فى إعتبارهم مزيد من البدائل المتعددة أكثر مما يفعلون عندما يناصرون أو يدعون الى صنع القرارات حول إستخدام الممتلكات المملوكة من قبل الآخرين . هذا المبدأ المباشر يوضح لماذا أن البيانات والتصريحات للمجموعات البيئة المناصرة والمدافعة عن البيئة والمتعلقة بمسألة التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية (وفى المناطق الأخرى المملوكة للقطاع العام) وأفعالهم أو أعمالهم فى مناطق الحياة البرية التى يمتلكونها هى شئ مختلف جدا .

مثالا لذلك ، تملك جمعية ***أودوبون*** محمية ***رينى*** للحياة البرية بمساحة 26,000 فدان كمنطقة محمية فى ***لويزانا*** توفر مأوى للإسماك والجمبرى والسرطان البحرى والغزلان والبط وطيور الماء (الطيورالتى تخوض فى الماء بحثا عن الطعام) ، وأيضا تعتبر هذه المحمية محطة توقف وإستراحة وإستطعام لأكثر من 100,000 من طيور أوز الجليد المهاجرة فى كل عام . بكل المقاييس ، إنها منطقة برارى (حياة برية) جميلة وجذابة وتوفر على نحو صحيح نوع من المساكن الطبيعية للحياة البرية حيث تسعى جمعية ***أودوبون*** للمحافظة عليها وحمايتها . ولكن ، كما هو موجود فى أماكن أخرى عالمنا المتصف بالندرة ، حيث أن إستخدام محمية ***رينى*** كمحمية طبيعية للحياة البرية تعتبر أنها تنافس مع إستخدامات ذات قيمة أخرى لهذه المنطقة .

بالإضافة الى أن محمية ***رينى*** للحياة البرية تعتبر مثاليه للحياة البرية ، تحتوى أيضا المحمية على إحطياطيات تجارية قيمه من الغاز الطبيعى والنفط ، والتى جذبت إنتباه شركات الطاقة وذلك عندما تم إكتشافها فى عام 1940م . ظل من الواضح بأن الفوائد أو المصالح التى يقدمها الوقود الأحفورى لاتعطى أولوية قصوى من قبل جمعية ***أودوبون*** . بدون شك ، لدى معظم الناس أسبقيات مختلفة ،إنهم يضعون قيمة أعلى فى الحفاظ على إنخفاض تكلفة الطاقة أكثر مما يفعلون على مراقبة الطيور وحماية ما يعتبره الكثيرون أكثر فائدة بقليل مثل حماية مستنقعات توالد البعوض . يمكن لأحد أن يفترض بأن أعضاء جمعية ***أودوبون*** ليست لديهم سببا بأن يولون إعتبار لمثل هذه القيم المناهضة للبيئة عندما يقررون بإستخدام أراضيهم . وبسبب أن الجمعية تملك محمية ***رينى*** يمكن أن تتجاهل المصالح المتناقضة لها وترفض السماح بالتنقيب عن النفط . أيضا ، على وجه التحديد وبسبب أن الجمعية تمتلك الأرض فقد تكون على إستعداد لتلبية مصالح أولئك الذين تكون أسبقياتهم لترتيب الأمور مختلفة عن ذلك وقد تسمح بإنشاء سبع وثلاثون بئر لضخ النفط والغاز من محمية ***رينى*** وفى المقابل تكون قد إستلمت عوائد بما يعادل أكثر من 25 مليون دولار.

لا يمكن لأحد أن يخلص الى أن جمعية ***أودوبون*** قد تصرفت بنوع من الرياء عن طريق وضع إعتبارات مالية كاملة فوق إهتماماتها التى تعلن أو تنادى بها لحماية القفار والحياة البرية . وفى

سياق أوسع ، تعتبر جمعية ***أودوبون*** جزء من شبكة واسعة للتعاون والتواصل فى إطار السوق بطريقة تتيح لها للقيام بعمل أفضل من أجل تعزيز أهدافها عن طريق مساعدة الآخرين لتعزيز

أهدافهم أيضا .ينقل المستهلكين القيمه التى يتلقونها من النفط والغاز الى شركات البترول عبر الأسعار التى يدفعوها برغبتهم لتلك المنتجات ، ويتم نقل هذا الإتصال أو التواصل الى ملاك تلك الأراضى المنتجة للنفط عبر الأسعار التى تدفعها الشركات برغبتها من أجل القيام بالتنقيب عن النفط على تلك الأراضى . فى الواقع أن المال حقا يتحدث عندما يأخذ شكل أسعار السوق .إن الأموال التى تدفع للحصول على حقوق التنقيب عن النفط فى محمية ***ريني*** يمكن أن ينظر إليها بإعتبارها الطريقة الأكثر فعالية للملايين من الناس لكى يقولون لجمعية ***أودوبون*** ماهو المقدار الذى يقيمون به النفط والغاز الذى يمكن أن توفره لهم ممتلكاتها .

بالإستجابة الى التواصل عن الأسعار من قبل المستهلكين وعن طريق السماح بالتنقيب عن النفط ، نجد بأنه لم تقم جمعية ***أودوبون*** بالتضحية بقيمها البيئية بتلهف وضيع من أجل الربح ، و بدلا من ذلك ، فإن السماح للتنقيب قد ساهم ذلك فى إعادة تأكيد وتعزيز تلك القيم بطريقة تساعد الآخرين ، حيث للكثير منهم قيم مختلفة تحقق أغراضهم الخاصة . وبسبب الملكية الخاصة لقد أوجد التقييم من قبل الآخرين للنفط والغاز فى محمية ***ريني*** فرصة لجمعية ***أودوبون*** لشراء محميات إضافية للمحافظة عليها وحمايتها كمواطن طبيعية للحياة البرية حسب تقيمها لذلك . لذلك يكون لدى الجمعية دافعا قويا للنظر الى الفوائد والمنافع كذلك أيضا التكاليف المتكبدة للتنقيب على ملكيتها . وبالتأكيد ، هناك مخاطر بيئية حاضرة هنا ، وتضع فى حسبانها الجمعية تلك المخاطر ، ولكن إذا أيضا تقوم الجمعية بصورة مسئولة بعمل توازن بين تكاليف تلك المخاطر مقابل الفوائد والمنافع قياسا بالدخل الناتج من التنقيب عن النفط . لذلك على نحو واضح ، تقيم جمعية ***أودوبون*** المنافع والفوائد العائدة من التنقيب بأنها تزيد عن التكاليف ، عليه فإنها تتصرف أو تعمل وفقا لذلك التقييم .

التعاون بين هواة مشاهدة الطيور وصانعى سيارات السباق التقليدية:

إن منافغ الملكية الخاصة ليست فقط تسمح للناس من ذوى المصالح المختلفة للتفاعل بطريقة مفيدة للطرفين ، ولكن أيضا تخلق تناغم بين أولئك الذين ستكون مصالحهم متنافرة . مثالا لذلك ، يرى كل أو معظم أعضاء جمعية جمعية ***أودوبون*** بأن سيارات الدفع الرباعى الرياضية الكبيرة والسيارات التى تعمل بالطاقة العالية المنافع والتى تجد تشجيع لإستخدامها بسبب إمدادات النفط الوفيرة حيث يعتبر إستخدام تلك العربات ضار بالبيئة . هذا المفهوم يجئ جنب الى جنب مع المخاطر البيئية المرتبطة بإستخراج النفط ،والذى سوف يساعد فى توضيح لماذا عارضت بشدة جمعية ***أودوبون*** التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية الوطنية فى المنطقة القطبية الشمالية ، إضافة الى الجروف القارية فى المحيط الأطلنطى والمحيط الهادى وخليج المكسيك . بالرغم أن شركات النفط قد قطع وعد بأخذ إحتياطات غيرعادية من أجل منع التسربات النفطية أثناء عمليات التنقيب فى تلك المناطق ، نجد أن جمعية ***أودوبون*** تصرعلى موقفها بأنه لا يجب أن يكون هنالك تنقيب فى البحرالبته . يمكن لأحد أن يتوقع بأن يجد أعضاء جمعية ***أودوبون*** بأنهم غير متعاطفون

تماما مع هواة سباق السيارات التقليدية وعربات سباق الرابطة الوطنية لسباق السيارات وسائقى سيارات الشيفروليت فى الضواحى . ومع ذلك وكما رأينا، وبالسماح بالتنقيب عن النفط والغاز فى محمية ***رينى*** ، فنجد أن الجمعية قدقامت بمراعاة مصالح أولئك الذين يتصفون بنمط الحياةالتي

تستهلك الكثير منالغاز والمخاطرة بسلامة محميتها الطبيعية للحياة البرية ذات القيمه الثمينة من أجل أن توفر الجازولين لأولئك الذين يتصفون بإستهلاكهم للطاقة والذى يمكن أن يوصف لفظيا بأنه مفرط .

ليست فقط الحوافز التى تقدمها الملكيات الخاصة وأسعار السوق تحفز جمعية ***أودوبون*** نحو التعاون مع جمهور سباق السيارات الذى يطلق عليه " الرابطة الوطنية لسباق السيارات" ولكن أيضا تحفز أولئك الذين يصنفون أنهم من هواة أو عشاق سباقات السيارات من أجل أن يتعاونوا مع جمعية ***أودوبون*** . تخيل ردود الأفعال التى سوف تتحصل عليها إذا ما ذهبت الى حلبة سباق السيارات وحاولت أن تقنع المتفرجين للتخلى عن مشاهدة السباق والتوجه بدلا من ذلك الى هواية المشاهدة والتفرج على الطيور ، عليك أن تكون جاهز لزجاجات البيره التى سوف ترمى عليك فى طريقك الى هنالك .وبعد شرائهم للتذاكر لمشاهدة رياضتهم المفضلة ، سوف يساهم جمهور رياضة سباق السيارات فى شراء الجازولين حيث يتيح ذلك لجمعية ***أودوبون***للحصول على المزيد من المساكن الطبيعبة للحياة البرية ويعزز من هوايةمشاهدة الطيور فى تلك المحميات . قد يشعر العديد من من أعضاء جمعية ***أودوبون*** بالإحتقار لجمهور سباق السيارات ، وفى نفس الوقت قد يضحك الكثير من جمهور سباق السيارات على جمهور مشاهدى أو هواة التفرج على الطيور ، ولكن بسبب الملكية الخاصة وأسعار السوق مع ذلك يعملون على ترقية وتعزيز مصالح الطرف الآخر .

لم تكن جمعية ***أودوبون*** هى المجموعة البيئية الوحيدة التى بسبب حوافز ملكيتها الخاصة تقوم بتعزيز أهدافها البيئية عن طريق خدمة مصالح أولئك الذين من ذوى المصالح المختلفة . إن مبدأ الحماية والمحافظة على الطبيعة يقبل بمساهمات الأرض والمال من أجل غرض المحافظة على المناطق الطبيعية الخاصة بمواطن الحياة البرية والحفاظ على البيئة . تمتلك جمعية ***أودوبون*** حاليا آلاف من الأفدنة ولديها سمعة تستحقها بجدارة فى مجال منع أى تنمية فى المناطق الحساسة بيئيا . وأن الجمعية بسبب أنها تمتلك الأرض فلديها دافع قوى جدا لإستخدام تلك الأرض بحكمة من أجل تحقيق أهدافها ،وهو ما يعنى فى بعض الأحيان إدراكلقيمة تنمية الأرض.

مثالا لذلك ، بعد فترة وجيزة من إستلام منظمة ***ويسكونسن*** المحلية ملكية أربعون فدان من الأرض على شاطى البحر على ***كوريكس*** فى جزر ***فيرجينا*** ، فقد تم منحها قطعة من الأرض أكبر من ذلك بكثير فى ***ويسكونسن*** الشمالية فى مقابل تلك الأرضى الشاطئية . نفذت منظمة ***ويسكونسن*** المحلية هذا التبادل التجارى من خلالبعض العهود والمواثيق الخاصة بتنمية وتطوير

الأراضى الشاطئية وذلك بسبب أن إمتلاك منظمة ***ويسكونسن*** للأرض سوف يتيح لها أن تحمى بصورة كاملة المساقط أو المستجمعات المائية التى تحتوى على النباتات المهددة بالإنقراض والتى تعتبر ذات قيمه بيئية كبيرة أكثر مما كان يضحى به لإتاحة الفرصة لتطوير الشاطئ .

الشكر لتلك الهبة التى قدمتها شركة نفط ***موبيل*** ، حيث يتملك مجلس حماية الطبيعة فى مدينة ***تكساس*** محمية البرارى فى خليج ***جالفستون***، وهى حوالى 2,263 فدان والتى تعتبر مأوى طبيعى ومسكن لدجاج البرارى من نوع ***الأتواتر*** والتى تعتبر من الفصائل المهددة بالإنقراض بصورة كبيرة ، لقد إنخفض مجتمعها الى أقل من عشرة بحلول أوائل التسعينات . دخل مجلس حماية الطبيعة فى تكساس فى إتفاق مع شركة ***هوستن واسبكت*** للموارد فى خليج ***جالفستون***، وهى شركة ذات مسئولية محدودة فى ***دينفر*** من أجل القيام بالتنقيب عن النفط والغاز الطبيعى فى المحمية . ومن الواضح أن هنالك بعض المخاطر التى سوف تكون حاضرة فى عمليات التنقيب عن النفط فى تلك المواطن الطبيعية للفصائل والأنواع المهددة بالإنقراض والضعيفة أصلا ، حيث قام مجلس حماية الطبيعة بوضع تلك المخاطر المتوقعة فى الحسبان ، ولكنه أيضا قد وضع فى الإعتبار تلك المكاسب الكافية من أجل تبرير تحمل تلك المخاطر . حسب رؤية السيد***ارای جونسون***، مدير برنامج المقاطعة الشرقية لمجلس ***تكساس*** للمحافظة على البيئة " نحن نعتقد بأن هذا يمكن أن يوفر فرصة ضخمة لجمع الأموال من أجل الحصول على مساكن أو مواطن طبيعية إضافية لدجاج البرارى من نوع ***الأتواتر*** والذى يعتبر واحد من أنواع الطيور الأكثر عرضة للتهديد بالإنقراض فى أمريكا الشمالية " . ويكون من الواضح أن الإهتمام الأكبر سوف يكون حول حماية الأنواع والفصائل المهددة بالإتقراض ، ولكن فى ذات الوقت يصبح الطلب على الغاز والنفط هى المساعد على تحقيق ذلك الهدف . ويسرع السيد***ارای جونسون*** هنا فى أن يشير الى ذلك قائلا " لقد إتخذنا كافة التدابير والتحوطات اللازمة من أجل تقليل الأثر البيئى السالب الناتج من عمليات التنقيب عن النفط على دجاج البرارى وأيضا السعى نحو تأمين الصحة والسلامة المستمرة لها " .

عودة الى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية :

من دون ملكية خاصة سوف يتلاشى الدافع لإتخاذ وجهة نظر متوازنة وملائمة نحو المنافسة تجاه القيم لإستخدام الأراضى . لذا ، فإنه ليس من المستغرب بأن تعارض بشكل قاطع كل من جمعية ***أودوبون*** والمجموعات البيئية الأخرى التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية . وبسبب أن مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية مملوكا للقطاع العام ، فيصبح ليست هنالك دافعا للمجموعات البيئية أن تأخذ فى الإعتبار فوائد التنقيب عن النفط . سوف لن تجنى جمعية ***أودوبون*** أى فوائد إذا ما سمح بالتنقيب كما هو الحال لها فى محمية ***رينى*** ، حيث أنها سوف لن تخسر أى شئ إذا ما تم منع التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية . فى ما يتعلق بأمر معارضة التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية ،

على الرغم من حقيقية أن الإحتياطات التى من شأنها أن تتخذ هنالك سوف تكون أكبر من تلك التى هى مطلوبة من أن تتخذها الشركات العاملة فى محمية ***رينى*** ، ستكون جمعية ***أودوبون***غير خاضعة للمساءلة تماما للقيمة المفقودة للنفط القابل للإستخراج .

بالتأكيد وعلى نحو جلى إن توصيتى "بأن نترك حماة وأنصار الدفاع عن البيئة بأن يقرروا" هل عندما يمكن السماح بإستخراج النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية أمر لا معنى له لو أصبح أنهم غير مساءلين عن أى تكاليف لمنع التنقيب عن النفط (الفوائد الضائعة) . على كل حال إننى واثقا جدا من أن حماة وأنصار الدفاع عن البيئة سوف يدركون على الفور مزايا التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية إذا ما كانوا مسئولين عن كل من تكاليف وفوائد التنقيب سويا . و كتجربة فكرية عن كيف تعمل الحوافز ، تخيل بأن هنالك تجمع أو تحالف من المنظمات البيئية قد تم منحها سلطة الإعتراض أو حق النقض على التنقيب عن النفط وأيضا فى نفس الوقت قد منح حصه أو نصيب (قل ، 10%) من إجمالى ما ترغب شركات الطاقة فى دفعه لمنحها الحق فى إستخراج النفط فىمأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية ، سوف تجنى تلك المنظمات عشرات الملايين من الدولارات من خلال إعطاء أذوناتها للشركات التى ترغب فى التنقيب . وفجأة ستكون الفرصة لإدراك الأهداف البيئية الهامة من خلال النظر بشكل إيجابى للفوائد التى يجنيها الآخرون من إستهلاك المزيد من الطاقة محط الأنظار. قد يستنتج بسهولة حماة ومناصرى الدفاع عن البيئة أنه بالرغم من أن مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية هى " كنز بيئى " ولكن هنالك كنوز بيئية أخرى فى الجزء الآخر من الدولة أو العالم بل هى أكثر قيمة ، علاوة على ذلك ، مع مجرد جزء أو حصة من قيمة نفط محمية أو ملجأ الحياة البرية فى القطبية الشمالية، فقد تبذل الجهود من أجل تخفيض أو تقليل المخاطر فى المواطن الطبيعية الأخرى أكثر من التعويض عن المخاطر التى تتعرض لها الحياة البرية فى القطبية الشمالية المرتبطة بإسترداد تلك القيمة .

ينظربعض من الناس الذين يساورهم القلق الشديد لحماية البيئة بأن التركيز حول " إستثناء" مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية من أى تطوير هو لشئ مغلوط حتى من دون مطالبة مكتسبة على الثروة النفطية التى يحتوى عليها . مثال على ذلك ، كما يرى السيد ***إكرايق ميديرد***،وهو كاتب خارجى لصيحفة المرسى الخبرية اليومية والذى يصف نفسه بأنه " مرهوب التنمية و التطوير ومحب للحياة البرية " :

*(أولائك الناس الذين يكافحون من أجل جعل مسألة القطع الواضح للأ شجار ونقلها من الغابات المطرية المذهلة والمنتجة فى جنوب شرق **ألسكا** سهلة الفهم لمتسوق فى **سييتل** أو مزارع فى **نبراسكا**، سوف يقف أولائك الناس ضدغور أو حفر بضعة ثقوب على سطح تلك الأراضى أو الغفار المتجمدة. على كل ، يمكن هذا أن يؤدى الى تحسن أكثر من ذلك بقليل من الحيرة حتى تجاه زيادة الرهبة من عمل ذلك بالإضافة الى تنامى عدد عشاق الحياة ة البرية مثلى . هنالك حقيقة يجب أن تعرف ، يمكننى أن أفاضل بين حقوق المحافظة على أى 100 فدان من الأراضى فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية لحقوق مماثلةلأى فدان*

*واحد من الأرض فى الأراضى الرطبة فى **كالفورنيا** ... على ما يبدو سوف تحظى هذه المسألة بإهتمام بيئى كبير بأن يجد بط وأوز **ألسكا** مكانا ليقضى فترة البيات الشتوى فى منطقة **كالفورنيا** المكتظة والمتزايدة التطويرمن تلك التى يجد بط وأوز منطقة **كالفورنيا** مكانا لتتوالد فيه كل صيف فى منطقة **ألسكا** الغير المزدحمة و الغيرة مطورة ..... (**كرايق ميديرد** ، **1996**)*

حتى لو أن حصة قليلة من النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية سوف يعكس بشكل كبير جدا مسألة تلك المفاضلة التى يرغب السيد **كرايق ميديرد** فى عملها وذلك لأنها سوف تتيح للمجموعات المناصرة لحماية البيئة على أن تعطى بسهولة ما يعادل 100 فدان من الأراضى الرطبة فى **كالفورنيا** فى مقابل ما يمكن أن يتلقونه لأى فدان واحد من الأرض فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية تم السماح بإجراء عمليات التنقيب عن النفط عليه .

إننا لسنا فى حاجة الى أن نتفق مع وصف السيد **كرايق ميديرد** لمأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية بأنها " أراضى بور متجمدة" مما يقودنا الى أن نشك فى أن مناصرى وحماة البيئة يغالون فى وصف الأثر الميزة الجمالية والمتعة البيئية والتى من شأنها أن تضع مسألة التنقيب فى دائر الكثير من المخاطر . فى الأخذ فى الإعتبار تلك الحوافز التى تقدم من قبل الملكية الخاصة ، سوف تقوم المجموعات الداعية الى مناصرة وحماية البيئة بصورة سريعة إعادة تقييم التكاليف المتكبدة للتنقيب عن النفط فى مآوى الحياة البرية وسوف يخففون من حدة لهجة خطابهم بأن التنقيب عن النفط يمكن أن " يدمر سلامة " تلك المناطق . إن ذلك الخطاب المتسم بالغلو أو الإطنابية أمر متوقع عندما يتم إجراء التنقيب عن النفط على الأراضى العامة وذلك بسبب أنه يمكن أن يذهب مناصرى وحماة البيئة الى المصرف عندما يتم البدء فى تنفيذ عملية ذلك التنقيب . أنه لمن السهولة فى الحصول على مساهمات عن رسم قرارات التقنيب عن النفط على الأراضى العامة كحملات صالحة أو صادقة ضد تلك الهيئات الشريرة التى تسعى لتدمير مالدينا من بيئة ثمينة أوتلك التى لا تقدر بثمن من أجل ربح فى المدى القصير بدلا من العمل تجاه تخفيض أو التقليل من تكاليف التنقيب عن النفط من أجل التعبير عن مراعاة أفضل لمصالح الآخرين . إن مناصرى وحماة البيئة لقلقون بشأن حماية الحياة البرية ومناطق القفار التى لهم فيها مصالح ملكية ، ولكن الجدال حول أى تهديد آخر ناتج من التنقيب عن النفط أو مسألة التنمية فى تلك المناطق هو أكثر مردود وأقل قسوة مما كانت عليه فى حالة مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية وفى المناطق البرية الأخرى المملوكة للقطاع العام .

هنالك دليل قاطع بأن مخاطر التنقيب عن النفط بالنسبة للبئية فى القطب الشمالى المتجمد هى أقل بكثير مما يدعى شيوعا . إن التجارب المكتسبة فى خليج **بروده** هى سويا أظهرت وزادت من مقدرات شركات النفط فى إستخراج النفط وفى نفس الأثناء تركت "بصمة قدم خفيفة " علىسهول التندرة الجرادء والحياة البرية فى القطب الشمالى المتجمد . إن عمليات إستخراج النفط قد إختارت مواقع الآن على منصات حصباءثابتة وفرت عبرها قواعد أدت الى حماية التربة المتجمدة أو الطبقة

المتجمدة فى المناطق القطبية المتجمدة بدلا من إستخدام الحفر أو التجاويف الأرضية لإحتواء الطين المتبقى والمخلفات الأخرى الناتجة من عمليات التنقيب ، هنالك تقنيات متوفرة الآن لضخ أو إعادة المخلفات أو النفايات مرة أخرى الى داخل بطن البئر بالطريقة التى تساعد فى المحافظة على ضغط البئر والتقليل من مخاطر الإنسكابات فى سهول التندرة الجرداء .

-70-

إن التحسينات فى بناء الطرق فى القطب الشمالى المتجمد قد ألغت الحاجة الى الوصول الى طرق الحصباء التى تستخدم فى تطوير حقول النفط فى خليج***بروده*** . الآن تبنى الطرق من مياه المحيط التى يتم ضخها على سهول التندرة الجرداء حيث أن تلك المياه تتجمد لتشكل سطحية للطريق ،ومثل تلك الطرق تذوب أثناء فصول الصيف القصيرة . كما تستخدم الإطارات المطاطية الكبيرة الحجم على الطرق للتقليل بشكل أكثر أى تأثير على الأرض .

تتيح الآن التحديثات فى التكنلوجيا ما يسمى بالتنقيب الأفقى لإستخراج النفط الذى هو أبعد مايكون مباشرة تحت فوهة البئر . إن إستخدام هذه التقنية تؤدى الى المزيد من التقليل من كمية إستخدام الأراضىالتى هى أصلا قليلة أو بالفعل تتأثر مباشرة بعمليات التنقيب . إن أكثر من 19 مليون فدان التى يحتويها مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية ،أى ما يعادل تقريبا 18 مليون فدان منها قد تم تخصيصها من قبل الكونغرس الأمريكى ،حيث أن هنالك تقريباأكثر من 8 مليون فدان تم تخصيصها ككفار أو برار بو9,5 مليون فدان كمأوى للحياة البرية . و قد قدرت شركات النفط بأن فقط 2,000 فدان فقط ستكون هنالك حاجة لها من أجل تطوير السهل الساحلى .

إن هذا النشاط الذى تم تنفيذه بعناية و حصره على نحو وثيق لا يكاد يبدو وكأنه تهديد كافى لكى يبرر خطاب حملة أولئك الخيرين لمنع دمار مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية، لذا يحذر أنصار وحماة الدفاع عن البيئة من حدوث تأثير ضارعلى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية لايمكن أن يقاس بالمساحات المحدودة المتأثرة مباشرة بذلك . وبالنظر الى التجارب السابقة فى خليج ***بروده***، على كل حال تظل تلك التحذيرات من الصعب أن تؤخذ على محمل الجد . إن شركات النفط قد قطعت أشواط طويلة وأنفقت عشرات الملايين من الدولارات من أجل تقليل أى ضرر أو أذى يقع على الأسماك و الطيور الداجنة والثديات التى تعيش وتتكاثر فى المنحدر الشمالى ***لألسكا*** . إن تلك الحمايات التى وفروها للحياة البرية فى خليج ***بروده***كانت بعض الشئ فاعلة وجادة حيث وجدتها كل من جمعية ***أودوبون***و جمعية***المحفاظة على الطبيعة*** مقبولة فى المحميات الماطرة وفى محمية البرارى الطبيعية لخليج ***قالفيستون*** حيث أن العديد من فصائل الحياة البرية أظهرت إنتعاش ونماء أفضل منذ وقت التنقيب عن النفط مما كانت عليه من قبل .

قبل أن يبدأ التنقيب عن النفط فى خليج ***بروده*** أعرب عن قدر كبير من الإهتمام عن تأثيره على قطعان الوعل أو الرنة (أغنام الجبال الشمالية الأمريكية) . وكما هو الحال للعديد من أنوع وفصائل الحيوانات البرية ، إذ تتذبذب أعداد قطعان الوعل أو الرنة فى المنحدر الشمالى ***لألسكا*** (وفى كثير الأحيان الى حد كبير) من عام لآخر لأسباب طبيعية خالصة ، لذلك يصبح من

الصعب التحديد بثقة أكثر أثر التنمية على أعداد قطعان أو حيوانات الرنة أو الوعل . ومن الجدير ذكره على كل حال فإن أعداد قطعان حيوانات الرنة حول منطقة حول خليج ***بروودهو*** قد زادت بشكل كبيرمنذ أن تم تطويرحقل إستخراج النفط هنالك من تقريبا ما يعادل 3,000 رأس الى أكثرمن

23,400 رأس ، وقد تحجج البعض بأن تلك الزيادة قد حدثت بسبب أن الحيوانات المفترسة للوعل أو الرنة فى الطبيعة البرية قد إبتعدت عن المنطقة حيث أن البعض من تلك الحيوانات المفترسة قد قتلت بينما لم تتعرض حيوانات الوعل او الرنة (الأغنام الجبلية) لذلك . ولكن حتى إذا كانت تلك الحجة توضح بعض أو كل أسباب تلك الزيادة فى إعداد حيوانات الرنة فإن عملية التنقيبلا تزال تلقى ظلال من الشك على مزاعم بأن عمليات التنقيب عن النفط تهدد حيوانات الوعل(الأغنام الجبلية) فى المنطقة ، فيما لم يتبين أوتثبت حقيقة تهديد بقاء أى نوع آخر من الفصائل من قبل عمليات إستغلال أو إستخراج النفط فى خليج ***بروودهو***.

حيوانات الوعل مقابل أرواح البشر :

بالرغم من أن مسألة الثبات فى سياسة الحكومة قد يكون الأمل فيها أكثر مما ينبغى ، ولكنه يصبح من المثير للإهتمام مقارنة رفض الحكومة الإتحادية لفتح مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية لعمليات التنقيب عن النفط مع ضمن البعض من سياساتها النفطية الأخرى ذات الصلة بعمليات التنقيب ، فى حين أن معارضة التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية تظل مسألة ظاهرية بسبب أنه لايجب علينا أن نعرض حيوانات الوعل (الأغنام الجبلية) وغيرها من فصائل الحياة البرية فى ***ألسكا*** للخطر فى سبيل الحصول على المزيد من النفط ، حيث سنظل نعرض البشر لمخاطر أكبر وذلك بسبب تلك السياسيات الإتحادية التى يدفعها أو يحركها الإهتمام إزاء الإمدادات النفطية .

وخير مثال لذلك ، تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بتواجد عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط فى جزء كبير منه وذلك بسبب الإحتياطات النفطية هنالك . ويصبح من المشكوك فيه بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت حملة عسكرية واسعة تم التضحية فيها بحياة الأمريكيين من أجل منع العراق من إحتلال تلك الإمارة الصغيرة الكويت إلا فقط من أجل ان تتحالف مع دول أخرى لدرء الخطر والتهديد عن مزود رئيسى للنفط فى المنطقة ، وليست أيضا لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت تسعة عشر من الأفراد العسكريين فى إنفجار ثكنة عسكرية فى المملكة العربية السعودية فى العام 1996م أو أولئك السبعة عشر جندى الذين قتلوا على ظهر السفينة فى الهجوم على المدمرة الأمريكية ***كول*** فى الميناء اليمنى فى عام 2000م . أنا لا أجادل ضد الإبقاء على التواجد العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط ولكن إذا كان الأمر أو المسالة تستحق بأن يتم التضحية بحياة الأمريكيين من أجل حماية موارد أو إمدادات أو مصادر النفط فى الشرق

الأوسط ، وهل تصبح المسألة أو الأمر لايستحق بأن تتعرض تلك الحيوانات لخطر صغير (ربما يكون لا وجود له) من أجل التضحية بحياة القليل من حيوانات الرنة أو الوعل (الأغنام الجبلية) من أجل التنقيب عن أو إستخراج النفط فى ***ألسكـا*** ؟ .

تستلزم سياسة الطاقة الداخلية التضحية بحياة الإنسان من أجل النفط . ومن أجل المحافظة على الوقود من البنزين والجازولين تفرض الحكومة الإتحادية ما يسمى بالمعايير الاقتصادية لمتوسط إستهلاك الوقودللسيارات الجديدة التى تنتجها شركات السيارات . تتطلب تلك المعايير كل السيارات الجديدة أن تستهلك من الوقود جالون واحد لكى تقطع فى المتوسط 27,5 ميلا وبالنسبة للشاحنات الخفيفة ان تستهلك من الوقود جالون واحد لكى تقطع فى المتوسط 20,5 ميلا. الشئ الوحيد الذى لا جدال فيه مايخص المعايير الاقتصادية لمتوسط إستهلاك الوقود للسيارات الجديدة التى تنتجها الشركات هو أنها قد قيمت تكلفة أرواح البشر إذ حثت صانعى السيارات لتخفيض أوزان المركبات . وحتى لو أن ***رالف نادير*** قد أقر بذلك فى قوله " إن السيارات الكبيرة هى التى أكثر أمنا ، حيث أن هنالك المزيد من الثقل لحماية الراكب " . أما السؤال المثير للإهتمام هو كم من الأرواح البشرية يمكن حمايتها بإستخدام مزيد من نفط مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية و قيادة السيارات ذات الوزن الثقيل بدلا من إستغلال قليلا من النفط وقيادة سيارات ذات وزن خفيف وأكثر خطورة ؟ .

وتشير التقديرات الى أن زيادة الوزن المتوسط لسيارات نقل الركاب بمائة رطل من شأنه أن يقلل من عدد الوفيات على طرق المرور السريع الأمريكية بمئتان فى العام . وعن طريق تحديد كم من الغاز الإضافى الذى سوف يتم إستهلاكه سنويا إذا كل عربات نقل الركاب كانت أثقل بمقدار مائة رطل ، ومن ثم تقدير كم أو ما هو حجم الغاز الذى يمكن إستخراجه من مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية ، حيث يمكننا التوصل الى تقدير تقريبى لكم من الأرواح البشرية التى من المحتمل أن يتم إنقاذها عن طريق ذلك النفط أو الغاز . ولعمل هذا التقدير ، قمت بإستخدام بيانات للمواصفات الفنية لعينة تتكون من 54 عربة نقل ركاب تاريخ صناعتها فى العام 2001م حيث تم إختيارها عشوائيا من الحصول على معدل الإنحدار أو الإرتداد البسيط لوزن السيارة على الأميال المقطوعة للجالون الواحد . تشير تلك معادلة الإنحدار الى أن كل مائة رطل إضافية تخفض المسافة المقطوعة بمعدل 85 ., ميلا للجالون الواحد .لذلك يمكن حماية ما يعادل مئتان من الأرواح البشرية فى العام عن طر يق التخفيف من تطبيق المعايير الاقتصادية للشركات لمتوسط إستهلاك الوقود للسيارات الجديدة من أجل السماح بمعدل 85, . ميلا للجالون الواحد كتخفيض فى متوسط المسافة

المقطوعة أو متوسط عدد الأميال لسيارات نقل الركاب . كم حجم الجازولين الذى سوف يكون مطلوب من أجل التعويض عن هذا التخفيض فى المسافة أو عدد الأميال المقطوعة ؟. الآن يتم إستخدام 135 مليون سيارة ركاب هى حاليا قيد الإستخدام ، والتى يتم قيادتها لتقطع تقريبا ما يعادل 10,000 ميل فى العام فى المتوسط (وفقا لبيانات الأعوام 1994-1995 ، التى أخذت من مكتب الولايات المتحدة الأمريكية للتعداد والأحصاء 1997 م ، 843) .

وإذا ما إفترضنا بأن تلك المركبات قد قطعت مسافة 24 ميل بالجالون الواحد على المتوسط ، فسوف يكون الاستهلاك السنوى للجازولين بواسطة عربات نقل الركـــاب 56,25 مليارجـــالون (135 مليون ×24/10,000) . وإذا ما أو بدلا من متوسط 24 ميلا للجالون الواحد ، سوف ينخفض المتوسط الى 23,15 ميلا للجالون الواحد ، وسوف يصبح الإستهلاك السنوى للجازولين من قبل مركبات نقل الركاب 58,32 مليار جالون (135 مليون ×23,15/10,000) . لذا يمكن حماية ما يعادل 200 من الأرواح البشرية سنويا مقابل إستهلاك إضافى لما يعادل 2,07 مليار جالون من الجازولين . وتشير التقديرات بأن مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية يحتوى على مابين 3 الى 17 مليار برميل من النفط القابل للإستخراج ، ولكن دعنا نأخذ النقطة الوسطى فى هذا المدى أو قل 19,5 مليار برميل ، وإذا ما إعتبرنا أن أى برميل نفط واحد سوف يكرر ليعادل 19,5 جالون جازولين فى المتوسط ، عليه فإن مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية يمكن أن يتحول الى 185,25 مليار من جالونات إضافية من الجازولين ، وذلك يكفى تماما لحماية ما يعادل 200 نفسا بشرية فى العام ، وبالتالى يكون تقريبا ما فى مجمله ما يعادل 18,000 روحا بشرية يمكن حمايتها عن طريق فتح مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية للتنقيب وإستخدام تلك الكمية من النفط التى سوف تكون متاحة من أجل التعويض عن فقدان عملية زيادة وزن مركبات نقل الركاب .

إننى لا أدعى بأن هنالك دقة متناهية لتلك التقديرات التى ذكرت عاليه ، فقد يكون هنالك كمية أقل من النفط فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية من ما أشارت إليه النقطة الوسطية للتقديرات ، هذا الى جانب بأن تلك الدراسة التى إستندت عليها قد يكون شابها شئ من المغالاة فى تقدير الرقم من الأرواح البشرية التى تمت حمايتها أو المحافظة عليها عن طريق تصميم وصناعة مركبات نقل ركاب ذات الوزن الثقيل .وسوف يظل الى الآن أن أى تقدير مناسب سوف يقودنا الى أن نخلص ونقول بأن منع إستخراج نفط مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية وإستخدامه فى مركبات نقل الركاب ذات الوزن الثقيل يستلزم فقدان الآلاف من الأرواح أو الأنفس البشرية على طرق المرور السريع . هل نحن راغبون فى تحمل مثل ذلك التكلفة من أجل تجنب تلك المخاطر ، ولو وجدت تلك الرغبة ، هل ستكون من أجل مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية وحيواناتها الجبلية من الوعل (حيوانات الرنه) .

خاتمة :

إننى أوصى بأن يعطى فعليا مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية الى تحالف أو إتحاد من المجموعات البيئية المناصرة لحماية والدفاع عن البيئة.وفى ما يتعلق بالتفكيربشأن التنقيب عن النفط فى مأوىالحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية ،على كل حال يصبح من المفيد أن

نأخذ فى الإعتبار أو النظر بصورة جاده الى ماذا سوف تقوم به تلك المجموعة لوأنها تملك مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية وحيواناتها ، وبالتالى تتحمل التكاليف وفى نفس الوقت تتمتع بالمنافع المتعلقة بمنع التنقيب عن النفط فى المنطقة . تلك التكاليف تقاس عن طريق ماذا يرغب الناس فى دفعه من أجل الحصول على المزيد من الراحة والطمأنينة ووسائل الراحة والأمان و التى من الممكن أن تستمد من إستخراج أو إستخدام نفط مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية ، ولكن مع الأسف فبدون التواصل فى مسألة السعر يكون ذلك فقط ممكن بواسطة الملكية الخاصة والتبادل الطوعى ، وسوف نكون لسنا متأكدين ما هى تلك التكاليف وأنه كيف يمكن للملاك على المستوى الخاص سوف يقيمون كل من التكاليف أو المنافع المتوقعة من منع التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية . على كل حال ، تصبح رغبات وإستعداد المجموعات البيئية الداعية لحماية ومناصرة الدفاع عن البيئة مثل جمعية ***أودوبون*** و جمعية حماية والحفاظ على الطبيعية من أجل السماح بالتنقيب عن النفط على أراضى حساسة بيئيا تملكها تلك الجمعيات يوحى ذلك بشدة الى أن إصرارها على المعارضة اللفظية تجاه التنقيب عن النفط فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية هو إنعكاس ضعيف لما كان ستفعله أو تقوم به تلك الجمعيات إذا كانت تملك حتى لو كان جزء صغير من أراضى أو مناطقمأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية التى تحتوى على النفط .

المعارضه: *جبيق بينقامين ايتال*

وجهات نظر وآراء الأقليةفى مجلس الشيوخ الأمريكى فى ما يتعلق بفتح ملجأ الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية للتنقيب عن النفط

نشر وجهات نظر وآراء كل من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى : بينقامين ، دارقوون ، وايدن ،جونسون فينستيين ، كانتوييل ، كورازيين ، سالازار :

إن مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية قد أثار منذ زمن بعيد أحاسيس عميقة وعواطف جياشة ، إذ أنه بالنسبة للبعض يعتبر ذلك المكان الواعد أو الأكثر تبشيرا للبحث عن النفط بصورة مطلقة على مستوى بقاع الأرض . وبالنسبة لآخرين يعتبر هو " آخر مكان عظيم للحياة البرية " واسع وذا جمال طبيعى مدهش حيث يستحق الحماية الدائمة لحيواناته البرية ومناظرة ومشاهده الطبيعية الخلابة وقيمه الترفيهية . تلكا وجهتاالنظر قد تم النظر لهما بعاطفة متساوية بمجموعتين متساويتين تقريبا فى العدد من أعضاء فى مجلـــس الشيوخ الأمريكى وأيضا على مستوى الأمة ككل . لم تستطع و لربع قرن من الزمان الى الوارء أى من تلكا المجموعتان من سن أى تشريعات إما بفتح المنطقة فى وجه تطوير التنقيب عن النفط و الغاز أو حمايتها و المحافظة عليها بصورة دائمة كمنطقة حياة برية أوبرارى أو قفار .

سوف نتفق جميعنا بصورة مباشره من أجل تأييد أو لصالح المحافظة على مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية . إن فتح المأوى فى وجه التطوير و التنقيب عن النفط سوف يفعل القليل من أجل تلبية إحتياجاتنا من الطاقة مقابل لا شئ تجاه ما يتعلق بتخفيض أسعار تلك الطاقة التى نحتاجها . ليست قطرة واحدة من النفط التى سوف تأتى من نفط المأوى لعشر سنوات وحتى لو كان فى أوج إنتاجه لمدة عشرون سنة من الآن سوف تقلل من إعتمادنا على الواردات فقط بنسبة 4% . نحن نعتقد بأنه يجب علينا القيام بالبحث وإستغلال موارد بديلة للنفط والغاز والقيام بتطوير تقنيات للطاقات البديلة بدلا من التضحية بالمأوى وحياته البرية المتفردة وقيمه المتمثلة فى قفاره وبراريه التى تضم أشكال مختلفة من كائنات الطبيعة .

قال عضو مجلس الشيوخ ***كلينتون آندرسون*** منذ سنوات خلت "بأن رغبتنا فى حماية مناطق الحياة البرية قد أظهرت بأننا مازلنا أمة غنية نوجه مواردنا كما ينبغى لنا ولسنا أناس يئسون نبحث فى كل زاوية أو ركن أخير ونشقق أو نصدع أرضنا من أجل برميل نفط " . نحن نعتقد بأننا مازلنا أمة غنية ، أغنياء بمواردنا من النفط والغاز غير المستغلة حتى الآن فى مناطق أخرى والتى من الممكن أن يتم تطويرها فى إتساق مع أو بما يتفق مع الحماية البيئية ، وأيضا نحن أغنياء فى رأس المال الفكرى المطلوب لتطوير تقنيات جديدة للطاقة البديلة . إننا لا نعتقد بأننا لسنا فى حاجة الى أن نضحى بمآوى حياتنا البرية أوقفارنا وبرارينا أو أى مناطق أخرى حساسة بيئيا من أجل تزويد سياراتنا بالوقود أو تدفئة منازلنا .

ولكن حتى إذا أتى ذلك اليوم الذى نكون فيه بأننا فى حاجة الى إستغلال مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية من أجل إستخراج النفط ، ينبغى علينا التعامـــل مع هذه المهمة بنوع من الحذر. وما إذا كان لزاما علينا أن نقوم بفتح المأوى فى وجه التطوير والتنقيب عن النفط والغاز ينبغى علينا أن نفعل ذلك وفقا الى أو بموجب القوانين والتشريعات واللوائح المنظمة والسارية والخاصة بإستئجار الأراضىلإستخراج المعادن من باطنها ولوائح الحماية البيئية القائمة الآن ، بالإضافة الى القوانين واللوائح الخاصة بالإجراءات الإدارية والمراجع القضائية . بإختصار ، ينبغى علينا أن نعطى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية حماية ليست أقل من تلك الحماية التى يمنحها القانون الحالى أو السارى الآن الى أى مأوى أو أراضى عامة مفتوحة فى وجه التطوير والتنقيب عن النفط والغاز . بالإضافة الى ذلك ، يجب علينا أن نستوثق من أن أى كمية من النفط تأتى من مأوى القطبية الشمالية تذهب للأمركيين و يجب أن لا تباع فى ماوراء البحار، وأيضا أن الخزانة الإتحادية تستلم القيمة الكاملة للإتاوات ومكافئات العطاءات التى وعدنا بها . للأسف ، ذلك التشريع الذى أوصت به الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة قد فشل فى كل واحدة من هذه النواحى .

1 . <u>قانون وقواعد إجارة الأراضى لإستخراج المعادن</u>. إن إجارة الأراضى إستخراج النفط والغاز على الأراضى العامة فيما يتضمن مآوى وملاجى الحياة البرية يتم تنفيذها فى الوقت الحالى بموجب قانون إجارة إستخراج المعادن لسنة 1920م والقواعد والمنظمة واللوائح التى يقرها مكتب إدارة الأراضى بموجب ذلك القانون . من ضمن أشياء أخرى تتطلب تلك التشريعات إبراز الحد أدنى من الإتاوات ، الحجم الأقصى للإجاره ، معايير الأداء المختلفة بالأضافة الى أشكال وتدابير الحماية البيئية. يمكن أن تجرى عمليات تطوير النفط والغاز على أراضى مآوى الحياة البرية فقط بالتوافق مع إدارة أو دائرة الأسماك والحياة البرية ويخضع ذلك للإشتراطات التى تحدد من قبل دائرة الأسماك والحياة البرية والتى من شأنها أن تحمى الحياة البرية .

ليست هناك وضوح بخصوص ذلك التشريع الذى أوصت به اللجنة ما إذا أن أى من القوانين واللوائح والقواعد التى تخص قانون إجارة إستخراج المعادن سوف يطبق على برنامج إجارةالأراضى لإستخراج المعادن فى أراضى مأوى المنطقة القطبية الشمالية للحياة البرية . يوجه التشريع الوزير لإدارة برنامج إجارة الأراضى لإستخراج المعادن بأن يكون " سليم بيئيا " فى السهل الساحلى لمأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية ، ولكن لا يطلب بصورة صريحه أن يتم ذلك وفقا للتشريع والإطار التنظيمى الموجود حاليا . ونرى هنا أنه قد تم توجيه الوزير لإدارة البرنامج من خلال " النظم واللوائح والتشريعات والقوانين ، شروط عقد الإيجارة أو الإستئجار للأراضى ، الشروط الخاصة ، القيود المفروضه ، المحظورات ، النصوص

والإشتراطات والأحكام الأخرى " على أن يضمن الوزير أن "برنامج الإيجارة قد تم تنفيذه بطريقة من شأنها أن تضمن الحصول على قيمة سوقية عادلة من قبل الجمهور من أجل أن يتم عرض إستخراج المواد المعدنية من الأرض للإيجارة" . لقد ترك التشريع الأمر للوزير وللمحمكة فى نهاية المطاف لتقرر ما إذا كانت التشريعات والقوانين والإجراءات الموجودة حاليا لإيجارة إستخراج المعادن من باطن الأراض على مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية لا تزال سوف يتم تطبيقها أو ما إذا كان من المفترض أن النظام الجديد سوف يحل محلها أو ينسخها .

2 . <u>تحديد أو إثبات مسألة التوافق أو التطابق</u> : بموجب القانونى الحالى قد يقوم وزير الداخلية بالسماح لبدء عملية تطوير النفط والغاز فى محمية وطنية للحياة البرية إذا كان ذلك "متوافقا" مع الأهداف التى من أجلها أنشئت تلك المحمية . إذ كان مسألة تطوير النفط والغاز سوف يحدث فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية بدون التسبب فى أى ضرر أو أذى لأى من أعداد أوأى مجموعة من فصائل الحياة البرية أو لأى من المستطونات الطبيعية التى أنشئت لحمايتها ، وكما يعتقد المعارضون ، فسوف يقع على عاتق الوزير تحديد مسألة التوافقية أو المطابقة . وبدلا من ذلك ، فإن التشريع الذى أوصت به اللجنة "يعتبر" بأن برنامج إجارة الأراضة لإستخراج المعادن من باطن الأرض يجب أن يكون متوافق و يبرئ الوزير من أى مسئولية فى ما يتعلق بتحديد ما إذا أن ذلك البرنامج مطابق أم لا أو هو فى الواقع فعلا متوافق .

3 . <u>الإمتثال الى والتقيد بالقانون الوطنى للسياسة البيئية لسنة 1969</u> : يتطلب القانون الوطنى للسياسة البيئية لسنة 1969 من الوكالات الفدرالية التى تفكر فى القيام بعمل إتحادى كبير بأن تقوم بإعداد تقرير عن الأثر البيئى ، مع العلم بأن هذا المطلب هو مستمر . يجب على تلك الوكالات أن تلحق تقارير الأثر البيئى إذا ماكانت قد قامت بعمل تغيير جوهرى فى أعمالها المقترحة إذا ما قد طرأت ظروف جديدة ذات أهمية أو هنالك إعتماد على معلومات فى الأعمال المقترحة أو أن هنالك

أثرا لها . أعدت وزارة الداخلية مؤخرا تقرير للأثر البيئى لتطوير النفطوالغاز فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية فى العام 1987م قبل ثمانية عشر عاما . وفى عام 1992م رأت مجموعة فيدرالية بأن هنالك معلومات هامة جديدة قد توافرت تستلزم الوزارة بأن يلحق تقرير الأثر البيئى للعام 1987م مع كل الأعمال . لذلك إذا كان بأن هنالك محكمة تعتقد بأن يجب أن يتم إضافة ملحق الأثر البيئى الذى تم إعداده فى العام 1987م أى قبل ثلاثة عشر عام ، فبالتأكيد يجب أن يكون هنالك حاجـــة الى ملحـق عن الأثر البيئى مرفق اليوم مع أى أعمال لمشروع جديد، بل أن ذلك التشـريع الذى أوصـت به اللجـنة ينص على أن يتم إلحاق تقرير الأثر البيئى للعام 1987م و يجب أن يؤخذ فى الحسبان ذلك الملحق من أجل الإيفاء بمتطلبات القانون الوطنى للسياسة البيئية " وذلك فى ما يتعلق بالإنشطة المفصح عنها " بما يشمل فى ذلك تطوير تلك اللوائح التى تؤسس للبرنامج الجديد لإجارة الأراضى لإستخراج المعادن .

يتطلب أيضا القانون الوطنى للسياسة البيئية من تقارير الأثر البيئى بأن تأخذ فى الحسبان البدائل المناسبة للأعمال المقترحة ، إذ يقال بأن وضع تلك البدائل فى الإعتبار من شأنه أن يكون بمثابة " جوهرتقرير الأثر البيئى " . وقد قالت المحكمة بأن ذلك المطلب يحكمه ما يسمى " بحكم العقل والفطرة " و الحس أو التفكير السليم " محدود ببعض الشئ من مفهوم أو فكرة الجدوى " . ونرى بأن ذلك التشريع الذى أوصى به من قبل اللجنة قد تنازل أو تخلى حتى عن مطلب هذا التفكير أو المنطق السليم وحصر الوزيرةفى أن تعطىفقط إعتبار " للعمل الذى تفضله هى من أجل الإستئجار للأراضى بالإضافة الى بديل واحد فقط لإيجارة الأراضى لإستخراج المعادن " .

4 . <u>المراجعة القضائية</u> : بموجب القانون الحالى يكون الشخص الذى تضرر من أعمال الوكالة مستحقا لمراجعة قضائية ، حيث يمكن للشخص رفع دعوى إما فى مقاطعة***<u>كولمبيا</u>*** أو فى المنطقة التى يقيم فيها . تكون محمكة النظر فى الدعوة مخولة ولها سلطة أو صلاحية " بأن تقرر فى كل التساؤلات ذات الصلة بالقانون " وأن تنقض أو تلغى أعمال الوكالة التى وجدت بأنها إعتباطية أو متقلبة وليست مدعمة من قبل أدلة قوية . تكون المراجعة القضائية بصورة عامة محصورة على المدونات أو المحاضر الإدارية التى أعدتها الوكالة عندما تصنع قراراتها ، لذا قد تقوم المحكمة فى بعض الأوقات بالنظر الى ما أبعد من المدونة الإدارية فى القضايا المتعلقة بالقانون الوطنى للسياسة البيئية وذلك من أجل أن تتأكد بأن صانع القرار قد وضع إعتبار وافى للأثر البيئى والبدائل.

لقد حد ذلك التشريع الموصى به من قبل اللجنة الحق فى المراجعة القضائية ، حيث فعل ذلك عن طريق الطلب من أى شخص يسعى الى إعتراض إجراءات الوزير بأن يقيم دعوى فى دائرة مقاطعة***<u>كولمبيا</u>*** عبر الحد من المراجعة القضائية الخاصة بقرار الوزير من أجل إجراء بيع للإيجار وعمل التحليل البيئى لذلك القرار فقط عما إذا أن الوزير قد إمتثل بالتشريع الجديد و بشكل أكثر دقة إقتصار المراجعة القانونية فقط على المدونات أو المحاضر الإدارية . إنه من غير الواضح الى أى

مدى أن ذلك النطاق الضيق للمراجعة القضائية الذى فرضه التشريع الجديد سوف يتم قراءته إستباقا للنطاق الواسع للمراجعة القضائية الممنوحة بموجب قانون الإجراءات الإدارية . لقد تركت اللجنة ذلك السؤال للمحاكم .

5. الطرق ، خطوط الأنابيب ، حقوق الممرات: يوفر القانون الحالى عملية شاملة من أجل الموافقة أو المصادقة على حقوق الممرات بالنسبة للطرق البرية وخطوط الأنابيب والمهابط الجوية و الأنظمة الأخرى للنقل والخدمات فى وحدات نظام الحفظ والصيانة فى ***ألسكـا*** . يكمن الهدف الرئيسى لهذه العملية من أجل إتاحة الوصول الى ومن مناطق تطوير المورد ، ولكن يجب القيام بذلك بطريقه منظمة من شأنها أن تتجنب أو تقلل من الإضرار بالبيئة . يستثنى ذلك التشريع الموصى به من قبل اللجنة جميع حقوق الممرات التى تستخدم فى التنقيب والإستكشاف والتطوير والإنتاج والنقل للنفط والغاز فى السهل الساحلى من هذه العملية .

6. التحديد والتقيد بما يعادل 2,000 فدان : حصر التشريع الموصى به من قبل اللجنة مساحة سطحية من الأرض التى تغطيها عمليات إنتاج النفط والغاز فى داخل محمية أو مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية الى حد أقصى يعادل 2,000 فدان على السهل الساحلى .هذا التحديد إستشهد به أنصار الإستئجارللأراضى كدليل بأن عملية تطوير وإستخراج النفط والغاز سوف تشغل موطأ قدم متناهى الصغر على السهل الساحلى . يحتوى هذا الشرط على العديد من الثغرات ، وعلى كل ، فإن تلك أنشطة التطوير والتنقيب والإستكشاف يمكن أن تؤثر كثيرا على السهل الساحلى . ليست هنالك شرط بأن يكون سطح الأراضى التى تم تطويرها متجاورة أو حتى موحدة أو مدمجة . إن ذلك التحديد قد طبق فقط بشكل حرفى على الأراضى التى إستخدمت أوغطت فعليا متجاهل ذلك الأثر على الأراضى المجاورة أو القريبه . ومثال على تجويف ذلك التحديد ، هو فقط يحسب تلك المساحات التى يشغلها اى موطأ قدم لأى بنية تحتية تدعم خط أنابيب نفط تتجه نحو تحديد مساحة الأرض حتى لو أن تلك الأنابيب نفسها تمتد عدة أميال عبر السهل الساحلى .

7 . الأراضى الأهلية فى ***ألسكـا***: إن أكثر من 100,000 فدان (ما يعادل أكثر من 150 ميل مربع) والتى هى داخل حدود كل من المأوى والحدود المرسومة للسهل الساحلى هى مملوكة للسكان المحليين فى فى ***ألسكـا*** . هنالك مساحة سطحية تعادل أكثر من 90,000 من تلك الأفدنة هى مملكومة لشركة ***كاكتوفيكاينوبيات*** ، بينما نجد أن نفس هذه المساحة تحت سطح الأرض لتلك الأفدنة مملوكة لشركة ***منحدر القطب الشمالى*** الإقليمية ، وما تبقى يعادل تقريبا 10,000 فدان هى مملوكة من قبل أفراد من سكان وأهالى ***ألســكا*** الأصليين . إن تطوير وإستخراج النفط والغاز بموجب إتفاقية عام 1983م على الأراضى الملوكة من قبل شركة ***منحدر القطب الشمالى*** الإقليمية هو ممنوع نهائيا"وذلك الى أن قام الكنغرس بترخيص ممارسة مثل تلك الأنشطة على أراضى

المأوى فى السهل الساحلى أوعلى أراضى شركة ***منحدر القطب الشمالى*** الإقليمية أو الإثنان معا ".
إن سن التشريعات والقوانين الموصى بها من قبل اللجنة سوف يبرز جليا مسألة " ترخيص ممارسة تلك الأنشطة على أراضى المأوى فى داخل السهل الساحلى " مما يمكن شركة ***منحدر القطب الشمالى*** الإقليمية بالإضافة الى الأفراد من ملاك الأراضى من سكان وأهالى ***ألسكا*** الأصليين من تطوير وإستخراج موارد النفط والغاز على أراضيهم فى داخل المأوى . على كل حال ، نجد أن الأراضى الأهلية فى ***ألسكا*** متضمنة فى السهل الساحلى المحدد أو المرسوم والذى يشملة برنامج إستئجار الأراضى لإستخراج النفط والغاز ، وبالتالى تكون تلك المساحات أو الأراضى خاضعة لقيود أو شرط مايسمى " بحدود فقط 2,000 فدان بحد أقصى" . ولكن عند تضمين مساحات الأراضى الأهلية فى داخل هذا القيد يبدو أنها سوف تلغى أو تبطل الحق الخاص بشركة ***منحدر القطب الشمالى*** الإقليمية لتطوير جميع أو كامل أراضيها بموجب عقدها للعام 1983م .

علاة على ذلك ، يصبح الأمر غير واضح فى ما يتعلق بمسألة ماهو أثر توصية اللجنة على الإيرادات التى سوف يتم تحقيقها أو جنيها من عمليات تطوير وإستخراج النفط والغاز على الأراضى الأهلية فى داخل مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية . يذكر التشريع بصور واضحة وجليه بأن جميع الإيرادات التى يتم تحقيقها من عمليات تطوير وإستخراج النفط والغاز على السهل الساحلى والذى تم تعريفه أو رسمه ليشمل أو يتضمن الأراضى الأهلية ، يجب أن تقسم تلك الإيرادات بالتساوى ما بين ولاية ***ألسكا*** وخزانة الولايات المتحدة الأمريكية ، لذا يكون لا هذا ولا ذاك لديهم حق فى الإيرادات والعوائد التى يتم جنيها أو تحقيقها من عمليات تطوير وإستخراج النفط والغاز على الأراضى الأهلية .

8 . قسمة الإيرادات : يقدر مكتب الميزانية فى الكنغرس الأمريكى بأن عمليات إستئجار الأراضى لإستخراج النفط والغاز فى مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية سوف يجنى ما يعادل 5 مليار دولار متمثلة فى الأرباح الناتجة من إستئجارالأراضى والعائدات من الإتاوات وغيرها . وبموجب القانون الحالى نجد أن ما يعادل 90% من تلك الإيرادات (4,5 مليار دولار أمريكى) يجب أن يدفع الى ولاية ***ألسكا*** ، أما المتبقى والذى يعادل 10%(500 مليون دولار أمريكى) يسدد الى خزانة الولايات المتحدة الأمريكية . لقد غير ذلك التشريع الذى أوصت به اللجنة مسألة توزيع أو قسمة الإيرادات وذلك من أجل السماح الى أو تمكين الحكومة الإتحادية من من الإحتفاظ ما يعادل 50% من الإيرادات أو العائدات (2,5 مليار دولار أمريكى) .

يصبح ذلك التغيير مهم وضرورى بالنسبة الى اللجنة وذلك من أجل تنفيذ تعلمياتها المتعلقة بتحقيق التوافق أو التوفيق أو التوزان . وتؤكد ولاية ***ألسكا*** بأن أى تخفيض من ذلك القبيل فى ما

يتعلق بحصتها من الإيرادات أو العائدات سوف يخرق أو ينتهك قانون بناء الدولـــة فى ***ألسكـــا*** وعلى مايبدو أنها تعتزم للطعن فى ذلك الأمر أمام المحكمة . وتعتقد اللجنة بأن لدى الكنغرس الأمريكى السلطة لتخفيض حصة الولاية وأنذلك الشرط أو النص فى نهاية المطاف سوف يتم تأييده من قبل المحاكم . وإذا ما كا ينبغى على ولاية ***ألسكـــا*** أن تفتح مأوى الحياة البرية فى القطبية المنطقة الشمالية فى وجه إستئجار الأراضى من أجل إستخراج النفط والغاز ، فهذا قد ينتج أو يدر فقط خمس الإيرادات التى تتوقعها اللجنة .

9 . الصادرات : يمنع قانون إجارة الأرض لإستخراج المعادن لسنة 1920م بصورة عامة تصدير الغاز المنقول عبر خطوط الأنابيب فى ما يختص بحقوق الطرق على الأراضى العامة إلا إذا وجد الرئيس أن هذا الصادر يصب فى المصلحه القومية . ونجد أن هنالك تعديل فى قانون إجارة الأرض لإستخراج المعادن لسنة 1920م قد أعطى إستثناءا للنفط المنقول عبر خطوط أنابيب ولاية ***ألسكـــا***.

يمكن أن يتم تصدير النفط عبر خطوط أنابيب ولاية ***ألسكـــا*** إلا إذا ما وجد الرئيس بأن هذا الصادر لا يصب فى إتجاه المصلحه القومية . وبالتالى طالما أن النفط المنتج من مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية من المحتمل أن يتم نقله عبرخطوط أنابيب ولاية ***ألسكـــا*** فهو يمكن أن يتم تصديره أكثر من أن يتم إستخدامه هنا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

فى أثناء النظر فى توصة اللجنة ، قدم الديمقراطيين عدد من التعديلات من أجل معالجة العديد من المشاكل فى التشريع ، ولكن للأسف نجد أن جميعها قد رفضت . وبالرغم من أننا ما زلنا مستمرين فى معارضة تطوير وإستخراج النفط والغاز فى مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية ، فإن مسألة تبنى تعديلاتنا تلك من شأنها على الأقل أن تضمن بأن ذلك التطوير والإستخراج يمضى قدما وفقا لتلك القوانين التى تحكم تطوير وإستخراج النفط والغاز فى المآوي الأخرى للحياة البرية ، وأيضا تضمن بأن الخزانة سوف تستقبل 50% من الإيرادات ، هذا بالإضافة الى ضمان أن النفط سوف يستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية .

إن جهودنا لتحسين التشريع قد أحبطت بحقيقة أنها قد تم النظر إليها بموجب قوانين أو قواعد إستثنائية تتعلق بالتدابير المتعلقة بتوفيق أو مواءمة الموازنة . لقد قوبلت كل تعديلاتنا بحجة أنها يمكن إما أن قد تقلل من حجم الإيرادات المقدرة أو أن تعرقل من عملية تحصيلها أو قد تكون ليست لديها تأثيرا على الإيرادات مطلقا وهى بذلك تصـبح تعديلات غير جوهـرية أو خارجـــة عن الموضوع . هذا الحجة تعمل فقط على تذكيرنا بأنه لماذا أن السياسة التشريعية المهمة من هذا القبيل لا يتم وضعها فى الإعتبار بموجب القيود المتعلقة بعملية المواءمة أو التوفيق للموازنة .

إن الجدل الربع قرنى لمجلس الشيوخ الأمريكى حول مستقبل مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية لم يكن أبدا عن المال ،فقد كان ولا يزال حول مجموعتان إثنتان مختلفتان من الأولويات هما : عما إذا كان ينبغى علينا أن نضحى بحياة برية بكر من أجل إستغلال مورد للطاقة قد تحتوى عليه تلك الأراضى الخاصة بها ؟ **أو** : هل ينبغى علينا أن نتخلى أو نتنازل عن مورد للطاقة الذى نحن فى أشده الحاجة إليه من أجل الحفاظ على قفار برية متجمدة ونائية ؟ . إن مثل ذلك الجدل الجوهرى والمتأصل أو المزمن والفلسفي يتطلب عملية تداولية أو تشاورية من قبل مجلس الشيوخ الأمريكى .

منذ سنوات عديدة مضت ، عندما قدم عضو مجلس الشيوخ ***آندرسون*** مشروع قانون والذى من شأنه أن يصبح قانون للحياة البرية لسنة 1964م فقد قام بمقارنة مناطق الحياة البرية الخاصة بنا مع متاحفنا ومعارض الفنون خاصتنا ، وقد وجدها هى جزء من موردنا الثقافى إضافة الى أنها تمثل تراثنا الوطنى . كما أضاف قائلا "يجب علينا النظر إليها على هذا النحو و أن نعتز بها ". نحن كلنا سوف نفعل كل شئ بشكل جيد من أجل أن نبقى على كلمات عضو مجلس الشيوخ ***آندرسون*** فى أذهاننا طالما أننا ننظر الى أو نضع إعتبار الى مستقبل مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية .

تعقيب:

هل ينبغى لمأوى الحياة البرية الوطنى فى المنطقة القطبية الشمالية أن يكوم مفتوحا لعمليات التنقيب عن النفط ؟

أولئك الذين يرون فى الطبيعة أن هنالك من القيم التى فقط يمكن أن يعبر عنها من الناحية الإنسانية ، إذأن خير مثل أولئك هو ***جوناه قولدبيرج*** "والذى أورد فى مقاله " آه.. للحياة البرية ، أهوال وبشاعة مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية ، فوضوية النخبة الأمريكية المفضلة " وذلك كما جاء فى *المجلة الوطنية بتاريخ 6 أغسطس 2001م* حيث وصف مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية بأنه كئيب وخرب إذ أن من الممكن لعلمية التطوير وإستخراج النفط والغاز فقط أن تؤدى الى تحسينه" . على الجانب الآخر ، نجد أن ***آدم كولتون*** فى شهادته أمام لجنة الموارد بالبيت الأبيض فى *11يوليو 2001م* والذى ذكر فيهاعن السهل الساحلى " بأنه هو الموقع الوحيد الذى يحتوى على أكثر المناظر والمشاهد المذهلة للحياة البرية فى قارتنا " وبالتالى فهو يستحق الحماية من الإستغلال ".ووصف ***كينان وورد*** فى مقاله *آخر القفار البرية - مأوى الحياة البرية الوطنى فى القطبية الشمالية (صحيفة وايلد لايت 2001م)* بأن هنالك صعيد برى حيث أن التأثير البشرى لا يزال قليل فيه وأن الحياة تتحمل ذلك . ***جون ميتشل*** فى مقالته بعنوان " *حقل النفط أو المحمية البرية* " " *معلومات الجغرافية الوطنية "*كان أكثر توازن فى تقييمه ولكنه إنحاز أو أيد كل من ***أمورى لوفين*** و ***هنتر لوفين*** فى ما كتباه " خداع الذهب فى ***ألسكا*** " مجلة الشئون الخارجية ، يوليو /أغسطس 2001محيث خلص الى أنه توجد بدائل أفضل لتطوير مأوى الحياة البرية فى المنطقة القطبية الشمالية .

كتب ***ولتر هايكل*** وزير الداخلية السابق للولايات المتحدة المريكية وحاكم ولاية ***ألسكا*** لدورتان متتاليتان فى مقاله*فقط مأوى الحياة البرية فى القطبية الشمالية ، بديل للحرب على النفط : مجلة المشروعات الأمريكية* " إن المسألة لسيت هى فى طريقها الى الزوال " بالنظر الى الإعتماد المستمر والمحفوف بالمخاطر على موردى النفط والغاز لما وراء البحار إبتداء من السعوديين الى فيديل كاسترو فنزويلا ونسخته هوجو شافيز ، سوف يستمر

الأمريكيون فى الضغط على الكنغرس فى الأشهر والسنوات المقبلة من أجل فتح المخزن الأمريكى الكبير للطاقة فى القطب الشمالى " . لقد جدد الإرتفاع الأخير فى أسعار النفط والجازولين نقطة مهمة بأن هذه المسألة ليست على وشك أن تزول . وفى الحقيقية أنها تكتسب ضرورة متزايدة نتيجة لتنامى الوعى بأن إنتاج النفط قد تجاوز بالفعل ذروته بمعنى أن الكمية المتاحة من النفط للسوق سوف تنخفض سنه بعد سنه *راجع المقالات بعنوان " منتدى ذروة إنتاج النفط" فى مجلة المرصد العالمى(وورلد ووتش)(يناير-فبراير 2006م). وفى يوم 25 مايو 2005م صوت مجلس النواب لفتح جزء من مأوى الحياة البرية الوطنى فى منطقة القطب الشمالي للتنقيب عن النفط ، ومن المتوقع من مجلس الشيوخمعالجة أو التصدى لهذه القضية فى وقت لاحق فى هذا العام .*

هنالك جدل مماثل تمركز حول إستشكاف المعادن فى الجنوب الغربى الأمريكى . ولقد أنشأ الرئيس ***كلينتون*** عبر أمر تنفيذى أثر تذكارى وطنى يعرف بالدرج ***الإسكالانتى*** الكبير والذى يمتد ما يقارب 1,9 فدان من الأراضى الأمريكية العامة وما يحتويه هذا الدرج من المنحدرات والمدرجات المذهلة لحماية جزء مهم من ما تبقى من آثار الحياة البرية لدولة **يوتا** السابقة ، ولكن لاتزال المعارضة قائمة فى وجه هذا الأمر . *راجع مقالة **واتكين** فى مجلة الصخرة الحمرا ء الأخبارية* بعنوان " المحافظة على الحياة البرية فى دولة ***يوتا*** القديمة " *دار نشر جامعة **جونز هوبكين** ، 2000م)*. وللدراسة والبحث عن نظام الحياة البرية الذى تم إنشاؤه بواسطة قانون الحياة البرية لسنة 1964م راجع ما كتبه كل من ***جون ميتشيل وبيتر إيسيك*** بعنوان :" الحياة البرية : جزء من أراضى أمريكا "فى *المجلة الجغرافية الوطنية"، نوفمبر 1998م)* .